وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة وهران 2 محمد بن أحمد
Ministry of Higher Education and scientific research
University of Oran 2 Mohamed Ben Ahmed

السنة الثانية
ليسانس
شعبة حقوق
تعليم مشترك

سلسلة أعمال موجهة لطلبة كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة وهران 2 محمد بن أحمد
المجلس العلمي
كلية الحقوق والعلوم السياسية

أعمال موجهة في مقياس
منهجية العلوم القانونية

من إعداد الأستاذ
د.سلام عبد الرحمان
ORCID :

كلية الحقوق و العلوم السياسية
2025/2024

أعمال موجهة في مادة منهجية العلوم القانونية

السنة الثانية حقوق جذع مشترك

عنوان الوحدة : وحدة تعليم أساسية

طبيعة المادة :سنوية

المادة : منهجية العلوم القانونية

الأرصدة:6

المعامل :1

طريقة التقييم:المراقبة المستمرة+الإمتحان

أهداف تدريس المادة: الأهداف العامة

1. إكسابهم القدرة على تنظيم الأفكار واستثمار المعطيات بفعالية ضمن إطار منهجي مرن.
2. التعرف على مناهج البحث العلمي وخصائصها.
3. تمكين الطلبة من إنجاز بحوث علمية وفق الأصول المنهجية.

أهداف التعليم:

.1.إكسابهم القدرة على تنظيم الأفكار واستثمار المعطيات بفعالية ضمن إطار منهجي مرن.

.2.التعرف على مناهج البحث العلمي وخصائصها.

3. تمكين الطلبة من إنجاز بحوث علمية وفق الأصول المنهجية.

المعارف المسبقة المطلوبة :

1. الإلمام بالمبادئ الأساسية للمعرفة وفلسفة القانون.
2. فهم المناهج القانونية وكيفية توظيفها علميًا.
3. امتلاك معرفة أولية بمناهج البحث العلمي قبل بداية المقياس.

الفهرس

المحتوى	الصفحة
مقدمة	05
الفصل الأول :أليات صياغة البحث العلمي.....	07
المبحث الأول:الأسس النظرية للبحث العلمي.....	07
المطلب الأول :تعريف البحث العلمي،خصائصه و أنواعه.....	07
الفرع الأول :تعريف البحث العلمي لغة و اصطلاحا.....	08
الفرع الثاني،خصائص البحث العلمي.....	08
الفرع التالث،أنواع البحث العلمي.....	12
الفرع الرابع:معايير التمييز بين البحث العلمي و غيره من الدراسات.	16
المطلب الثاني:مراحل إعداد البحث العلمي.....	20
الفرع الأول:مرحلة إختيار الموضوع:.....	21
الفرع الثاني:مرحلة جمع وحصر الوثائق العلمية المرتبطة بالموضوع..	24
الفرع الثالت:مرحلة القراءة والتفكير.....	27
الفرع الرابع:مرحلة تقسيم الموضوع و جمع وتخزين المعلومات.....	28
المبحث الثاني: ضوابط صياغة وتحرير البحث العلمي و أجزائه.....	34
المطلب الأول: ضوابط صياغة وتحرير البحث العلمي.....	34

الفرع الأول:أهمية الصياغة.....34

الفرع الثاني: القواعد اللغوية وأثرها في البناء العلمي للبحث.....35

الفرع الثالث: التوثيق وأبعاده المنهجية.....37

المطلب الثاني:أجزاء البحث العلمي.....42

الفرع الأول– العناصر التمهيدية.....42

الفرع الثاني:مكونات البحث العلمي الرئيسية.....47

الفرع الثالث: الملاحق ، قائمة المصادر و المراجع.....50

الفرع الرابع: الفهرس و الملخص.....54

الفصل الثاني:أساليب إنجاز البحوث العلمية الموجزة.....55

المبحث الأول:أساليب تحليل النصوص ،التعليق على الأحكام و القرارات القضائية و تقديم إستشارة قانونية.....55

المطلب الأول: أساليب تحليل النصوص والتعليق على الأحكام و القرارات القضائية.....56

الفرع الأول: أساليب تحليل النصوص القانونية..... 56

الفرع الثاني: تقنية التعليق على الأحكام و القرارات القضائية.....63

المطلب الثاني: أساليب تقديم إستشارة قانونية.....67

الفرع الأول: الاستشارة القانونية – المفهوم والخطوات والتطبيقات العملية.....67

الفرع الثاني: خطوات حل الاستشارة القانونية.....72

الفرع الثالث: نموذج تطبيقي لاستشارة قانونية.....75

المبحث الثاني:صياغة المذكرة الإستخلاصية و أساليب التحرير الإداري..77

المطلب الأول: ماهية المذكرة الاستخلاصية ،أهدافها ومنهج إعدادها....78

الفرع الأول: تعريف المذكرة الاستخلاصية ومكوناتها.....79

الفرع الثاني: أهداف المذكرة الاستخلاصية.....82

الفرع الثالث: منهجية إعداد المذكرة الاستخلاصية.....84

المطلب الثاني: أساليب التحرير الإداري.....88

الفرع الأول: الإطار النظري والجوهري للتحرير الإداري.....89

الفرع الثاني: المكونات الهيكلية واللغوية للمحرر الإداري.....90

الفرع الثالث: الأنماط التطبيقية وتحديات العصر الرقمي.....96

الخاتمة 103

قائمة المصادر والمراجع 105

مقدمة:لا خلاف في أن البحث العلمي، أيا كان مجاله، يقوم على منهجية مضبوطة تشكّل حجر الزاوية في كل عمل أكاديمي جاد، إذ لا يعد البحث علميا إلا بقدر التزامه بتلك القواعد .

فالتوغل في عمق المعرفة بقصد فهم إشكالية مطروحة، والبحث عن بدائل وحلول لها، لا يتأتى إلا ضمن إطار منظم من القواعد الإجرائية والمعايير الموضوعية التي يطلق عليها قواعد البحث العلمي.

وتعد العلوم القانونية ميدانا متميزا من ميادين العلوم الإنسانية والاجتماعية، حيث ينفرد البحث فيه بخصائص تجعل منه عملا له طابعه الخاص، سواء من حيث موضوعاته المرتبطة بالنصوص والتشريعات والاجتهادات القضائية، أو من حيث تقنياته وأساليبه التي تمنحه سمة التفرد مقارنة بسائر البحوث في العلوم الاجتماعية .

كما يتميز هذا الحقل بوجود أبحاث موسعة تتطلب قدرة تحليلية ومنهجية معمقة، وأبحاث مختصرة ذات بعد تقني وإجرائي، تخضع بدورها لقواعد تحريرية دقيقة.

وتبرز أهمية هذا المقياس من الناحية البيداغوجية والعملية في كونه يُمكّن الطالب من:

-الإلمام بمهارات تحليل النصوص القانونية والأحكام القضائية.

-اكتساب تقنيات صياغة الاستشارات القانونية والمذكرات الاستخلاصية.

-التمرس على قواعد التحرير الإداري والبحث المختصر، وهي أدوات يحتاجها الطالب لاحقا في ممارسته المهنية سواء في مجال المحاماة، القضاء، الاستشارات القانونية،

أو التدريس الجامعي.

وتستهدف هذه الدراسة بالأساس تمكين طلبة السنة الثانية ليسانس حقوق من الإلمام بأدوات وتقنيات البحث العلمي في الحقل القانوني، وذلك عبر سلسلة من المحاضرات المبرمجة على مدار سداسيين متتاليين:

ففي السداسي الثالث، يُعنى مقياس المنهجية بتلقين الطالب مهارات أليات صياغة البحث العلمي ، بما تتطلبه من قدرة على التحليل المعمق، والاستدلال المنهجي، والتعامل مع النصوص والاجتهادات القضائية بمنطق نقدي رصين.

أما في السداسي الرابع، فيركز التكوين على أساليب إنجاز البحوث العلمية الموجزة ، مثل المذكرات الاستخلاصية، الاستشارات القانونية، والتقارير ذات الطابع الإداري، باعتبارها تمثل الجانب التطبيقي المكمّل لما درسه الطالب في السنة الأولى.

كما يتواصل هذا التدرج البيداغوجي في مقياس منهجية البحث العلمي خلال مرحلتي الماستر والدكتوراه، قصد ترسيخ قاعدة معرفية ومنهجية متينة،تمكن الطالب من التعامل بكفاءة مع مختلف أشكال البحث والتحرير القانوني، سواء في بعدها الأكاديمي أو في امتداداتها المهنية.

وانطلاقا من هذه المعطيات، تطرح هذه الدراسة إشكالية مركزية تصاغ على النحو الأتي:

إلى أي حد يمكن اعتبار البحث العلمي في المجال القانوني خاضعا لخصوصيات منهجية تميزه عن غيره من البحوث في العلوم الإنسانية والاجتماعية؟ وكيف يمكن للطالب الجامعي أن يوظف هذه الخصوصيات في إعداد بحوث قانونية، سواء كانت مطولة أم مختصرة، وفق ضوابط أكاديمية رصينة تزاوج بين البعد النظري والجانب التطبيقي؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية، قسمت هذه الدراسة إلى فصلين اثنين، وفق ما نصت عليه رزنامة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وذلك على النحو التالي:

الفصل الأول :أليات صياغة البحث العلمي

المبحث الأول:الأسس النظرية للبحث العلمي

المبحث الثاني: ضوابط صياغة وتحرير البحث العلمي و أجزائه

الفصل الثاني:أساليب إنجاز البحوث العلمية الموجزة

المبحث الأول:أساليب تحليل النصوص ،التعليق على الأحكام و القرارات القضائية و تقديم إستشارة قانونية

المبحث الثاني:صياغة المذكرة الإستخلاصية و أساليب التحرير الإداري

الفصل الأول: أليات صياغة البحث العلمي

قبل الانتقال إلى عرض مختلف الأدوات المنهجية التي يحتاجها الطالب في السنة الثانية حقوق، سواء ما تعلق منها بمناهج البحث أو بتقنيات التعامل مع النصوص القانونية والأحكام القضائية، يجدر بنا أولا أن نذكر بماهية البحث العلمي بوجه عام، وبطبيعته في المجال القانوني على وجه الخصوص، مع التوقف عند أبرز أصناف البحوث العلمية.

المبحث الأول:الأسس النظرية للبحث العلمي

المطلب الأول :تعريف البحث العلمي،خصائصه و أنواعه

البحث العلمي يعد تركيبا إضافيا يتكون من لفظتين هما: بحث وعلمي، أما لفظ بحث في اللغة، فهو مشتق من الفعل بحث الذي يدل على التفتيش والتنقيب والطلب والتقصي. ويقال: باحثه أي حاوره وجادله لإظهار الحجة، وتباحثا أي تناقشا وتجادلا، كما يقال: بحث في الأمر أي حاول الوقوف على حقيقته وكشف جوهره.

الفرع الأول :تعريف البحث العلمي لغة و اصطلاحا

ومن ثم فإن المعنى اللغوي للبحث يتمثل في السعي وراء الحقيقة، ومحاولة الكشف عن خفايا مسألة من المسائل أو الوقوف على حقيقة من الحقائق[1].

لقد تعددت التعريفات المقدمة للبحث العلمي، غير أنها جميعا تتفق في جوهرها على كونه عملية للتحقق من الوقائع بأسلوب علمي منظم ومدروس.

فالبحث يعرف بأنه نشاط منهجي مضبوط، يقوم على الخبرة والتجريب، من أجل اختبار الفرضيات المتعلقة بالعلاقات المتصورة بين الظواهر الطبيعية.

كما عرف أيضا بأنه استقصاء منظم يهدف إلى إثراء المعرفة القابلة للنقل والتحقق،

من خلال أدوات الاختبار العلمي[2].

وهو في الوقت ذاته وسيلة دقيقة للاستعلام والفحص، يقوم بها الباحث بغرض اكتشاف معلومات أو علاقات جديدة، أو تطوير وتصحيح ما هو متوافر من معطيات، وذلك وفق خطوات محددة يفرضها المنهج العلمي[3].

الفرع الثاني،خصائص البحث العلمي

للبحث العلمي جملة من المميزات نذكر منها الأتي:

أولا/الموضوعية: تعني التجرد والحياد في الرأي والموقف، وهي سمة من يتناول الواقع بأكبر قدر ممكن من الصدق والدقة، ورغم أن الموضوعية تمثل مثلا أعلى يصعب الوصول إليه بشكل كامل، إلا أن الباحث يظل يسعى إلى تقديم وصف صادق لما يشاهده أو يسمعه.

---

[1] –عبد النور ناجي ،منهجية البحث القانوني ، منشورات جامعة باجي مختار ، 2003.

[2] –فاخر العاقل،أسس البحث العلمي في العلوم السلوكية،دار العلم للملايين،بيوت لبنان،الطبعة 1985،02،ص35.

[3] –بدر أحمد،أصول البحث العلمي و مناهجه،وكالة المطبوعات،الكويت،1973،ص18.

غير أن هذا الإدراك يظل مرتبطا ببنية الإنسان بما تحويه من مشاعر وأحكام وتجارب ومعارف، إلى جانب تدخل العقل في تفسير ما يدرك.

وعليه، يتعين على الباحث أن يلتزم بالموضوعية عند إنجاز بحثه العلمي، أي أن يتحرر من ميوله الشخصية وانحيازاته الذاتية، ويبتعد عن كل ما قد يؤثر على حياده[4].

ثانيا/البحث العلمي هو نشاط عقلي دقيق ومنظم ومخطط، حيث تكتشف المشكلات والفروض والنظريات والقوانين من خلال جهود عقلية منهجية ومعدة جيدا، وليس عبر الصدفة أو الارتجال، مما يكسب نتائجه درجة عالية من الثقة والمصداقية[5].

ثالثا/البحث العلمي بحث نظري: يبنى البحث العلمي النظري على صياغة الفرضيات التي تمثل حلولا مبدئية أو تفسيرات محتملة لإشكالية الدراسة، استنادا إلى ما توفر من معرفة سابقة ودراسات سابقة في المجال.

ويعمل الباحث بعد ذلك على إخضاع هذه الفرضيات لأليات المنهج العلمي من تحليل ومقارنة واختبار، بهدف التحقق من صدقها ودقتها.

ومن خلال هذه العملية المنهجية، يتوصل الباحث إلى نتائج واستنتاجات مدعومة بالأدلة والبراهين العلمية، بما يعزز القيمة المعرفية للبحث[6].

رابعا/الإبتكار:يعد الابتكار في البحث العلمي عنصرًا أساسيا لتطوير المعرفة وتسريع وتيرة الاكتشافات، إذ يقوم على استحداث أفكار جديدة وأصلية تسعى إلى إيجاد حلول للمشكلات أو تحسين العمليات البحثية.

---

[4] -https://cte.univ-setif2.dz/moodle/mod/book/view.php?id=2941&chapterid=378,06/09/2025,11h30.

[5] –خطارة رشيد،منهجية وتقنيات البحث ،محاضرات لطلبة السنة الأولى ماست،ر تخصص الأنظمة التعليمية والمناهج الدراسية ، مطبوعة مقدمة للتأهيل الجامعي –أستاذ محاضر "ب" إلى أستاذ محاضر "أ"–، كلية العلوم الإجتماعية،جامعة الجزائر2،السنة الجامعية، 2021–2022،ص04.

[6] – عوابدي عمار، مناهج البحث العلمي و تطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية و إلدارية، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،ص21.

وتكمن أهميته في توفير حلول مبتكرة للتحديات العلمية والتكنولوجية، وتقليص الوقت اللازم للتقدم، فضلا عن تعزيز التعاون وتبادل الخبرات بين الباحثين.

ويسهم الابتكار في توسيع حدود المعرفة، ويدفع نحو ابتكار تقنيات وأساليب منهجية جديدة،غير أنه يواجه عقبات مالية وتنظيمية وثقافية تحد من فاعليته، ولتجاوزه، ينبغي توفير الدعم والموارد، وتحفيز التفكير الإبداعي والتجريب، ومن ثَم، يظل الابتكار ركيزة جوهرية لأي مجتمع يسعى للتطور العلمي والتقني[7].

خامسا/البحث العلمي بحث عام ومعمم لأنه يسعى لتكون المعرفة التي يكتسبها في متناول الجميع وتخدم أهدافًا مجتمعية عامة، لا خاصة بالباحث وحده، لذلك، نتائج البحث قابلة للنشر والتعميم لتشمل الظواهر والأحداث المشابهة، وليس فقط ما تمت دراسته مباشرة[8].

سادسا/التوثيق و قابلية التحقق: يعد التوثيق في البحث العلمي من أهم ركائز العمل الأكاديمي، إذ يقوم على الإشارة الدقيقة إلى المصادر والمراجع التي استند إليها الباحث، بما يمنح البحث مصداقية ويعكس أمانته العلمية.

حيث يسهم التوثيق في حماية الباحث من تهمة السرقة الأدبية، كما يسهل على القراء والباحثين الاخرين العودة إلى المصادر الأصلية والاستفادة منها، سواء من خلال الاقتباس المباشر أو إعادة الصياغة والتلخيص[9].

---

[7]- master-theses.com,06/09/2025,12h15.

[8] –فاندي سميرة،محاضرات في منهجية العلوم القانونيةلطلبة السنة الثانية حقوق،كلية الحقوق و العلوم السياسية،جامعة وهران 02 محمد بن أحمد،ص03.

[9]-
https://pertask.com/blog/post/1648/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D8%AB%D9%8A%D9%82-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%AB-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D9%85%D9%8A/?fbclid=IwY2xjawMqT9NleHRuA2FlbQIxMABicmlkETFDWEtHWW5WbUVTQ1hudlhlAR6dq9pyBevDCQgEUWpZUyjn4CKSCPTPyulsR3NGrwKy9RdOvOWxKG_tZdlzvw_aem_RXQfhU1fqDj4Uxko0WRiVw,07/09/2025,13h00.

أمّا خاصية قابلية التحقيق فتعني أن يكون موضوع البحث قابلا للقياس والاختبار وفق منهجية علمية، بحيث تسمح بإعادة التجارب أو الدراسات في نفس الظروف والحصول على نتائج متقاربة، وتكمن أهمية هذه الخاصية في ضمان دقة النتائج وموثوقيتها، وتثبيت صحة الفرضيات المطروحة.

ومن ثم، فإن التوثيق وقابلية التحقيق معا يشكّلان أساسا متينا يضمن جودة البحث العلمي وفاعليته في إثراء المعرفة و دقة النتائج[10].

يعد البحث العلمي أداة أساسية للتقدم البشري والتنمية المجتمعية، إذ يسهم في إنتاج معرفة جديدة تساعد على فهم الظواهر المختلفة وتقديم حلول فعالة للمشكلات المعقدة،فهو يرفع المستوى الفكري والثقافي للأفراد، ويصحّح المعتقدات الخاطئة من خلال صياغة قوانين عامة والتنبؤ بالاتجاهات المستقبلية.

حيث يمكن المجتمعات من التطور عبر إثرائها بالمعلومات وتعزيز قدرتها على مواكبة التحولات العالمية، بما يضمن الرفاهية العامة.

حيث يعد البحث أيضا أساسا للابتكار والتجديد، حيث يحوّل البيانات الأولية إلى معارف دقيقة قابلة للتطبيق في مختلف التخصصات العلمية والتقنية، مما يدفع عجلة التقدم.

وفي المجال الأكاديمي، يكتسي البحث العلمي أهمية مضاعفة باعتباره ركيزة للتعليم

الجامعي وأداة لترسيخ الإبداع والتميز.

حيث أن البحث العلمي ليس ترفا فكريا، بل ضرورة استراتيجية تضمن النمو الفكري، وتدفع التنمية المجتمعية، وتفتح أفاقا جديدة للابتكار والإبداع[11].

---

[10] –طلال بن محمد المعجل،دليل كتابة البحث العلمي،الناشر،جامعة الأمير سطام بن عبد العزيز،2016،ص14.

[11] –مقداد نادية،أهمية البحث العلمي في تطوير المجتمع،تقييم واقع البحث العلمي في العالم العربي و أفاق التحسين،مجلة إبتكارات للدراسات الإنسانية و الاجتماعية،المجلد الثاني،عدد خاص مارس 2024،ص06.

الفرع التالث،أنواع البحث العلمي

تعدد تصنيف البحوث العلمية من المسائل الأساسية في المنهجية، إذ إن معرفة طبيعة كل نوع يساعد الباحث على تحديد الأداة المناسبة والإطار النظري والمنهجي لعمله، ويمكن النظر إلى هذه التصنيفات من عدة زوايا مترابطة:

أولا: من حيث الغرض والغاية

يمكن التمييز بين البحث النظري (الأساسي) الذي يرمي إلى توسيع المعرفة العلمية وتوليد مفاهيم أو نظريات جديدة دون الانشغال المباشر بالتطبيقات العملية، وهو بذلك يثري البنية الفكرية للعلم و يتناول هذا النوع من البحث العلوم الإنسانية كالأدب ، التاريخ و الدين[12] ، والبحث التطبيقي (التجريبي) الذي يهدف إلى اختبار هذه النظريات في الواقع العملي قصد التحقق من صلاحيتها أو تعديلها بما يخدم حاجات المجتمع ويسهم في حل المشكلات الميدانية[13].

ثانيا: من حيث المنهج المستخدم

يتنوع البحث العلمي إلى عدة أنماط؛ فالبحث الوصفي يركز على تصوير الظاهرة كما هي، من خلال جمع البيانات وتحليلها بشكل موضوعي بغية تحديد خصائصها وعلاقاته. أما البحث التاريخي فيتعلق باستقراء الماضي وإعادة بنائه عبر الوثائق والسجلات من أجل

تفسير أحداث الحاضر والتنبؤ بمألات المستقبل.

في المقابل، يُعنى البحث التجريبي بضبط المتغيرات واختبار العلاقات السببية بين

---

[12] –أيت منصوركمال، طاهير رابح، منهجية اعداد بحث علمي،دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع،عين مليلة،2023،ص08.

[13] –شرقي محمود،البحوث النظرية و التطبيقية في العلوم الإنسانية،مجلةالحكمة للدراسات الإعلامية و الإتصالية،مجلد03،العدد11،2015/04/02،ص08.

الظواهر قصد صياغة قوانين علمية دقيقة، ويأتي البحث الاستقرائي ليبرز أهمية الانتقال من الملاحظات الجزئية إلى صياغة تعميمات عامة، وهو ما نجده بوضوح في العلوم الطبيعية والرياضية[14].

ثالثا: من حيث طبيعة المحتوى

يمكن أن تكون البحوث علمية بحتة، كما في الكيمياء والفيزياء والرياضيات،

أو اجتماعية وإنسانية كعلم الاجتماع والفلسفة وعلم النفس، أو اقتصادية تتناول قضايا التنمية والموارد المالية والإدارة، أو جغرافية تهتم بالظواهر المناخية والتضاريس والعلاقات المكانية. وتوجد أيضا بحوث دينية وتاريخية ووثائقية تعالج النصوص المقدسة، أو الوقائع التاريخية، أو المخطوطات والوثائق بهدف فهم أعمق للهوية الثقافية والحضارية وهو يعتبر بحث تخصصي و يدخل ضمنها البحث المتعدد التخصصات[15].

رابعا: من حيث جهات تنفيدها

تتوقف طبيعة البحث على الكيانات المسؤولة عن إنجازه، حيث يُصنف بوجه عام إلى بحث أكاديمي و بحث غير أكاديمي، حيث يبرز هذا التصنيف اختلاف الأهداف ومستويات الدقة المرتبطة بكل نوع.

1- البحث الأكاديمي:

يعرف البحث الأكاديمي بأنه مجموعة الدراسات التي تجرى داخل الجامعات والمعاهد ومختلف المؤسسات الأكاديمية.

---

[14] – قاسم مطر عبد الخالدي،منهجية البحث العلمي،جامعة البصرة،كلية الإدارة و الإقتصاد،2023/2022،ص07إلى ص14.

[15] –حريز أسماء،محاضرات في منهجية العلوم القانونية،سنة الثانية حقوق ،الفرع 02،جامعة وهران02 محمد بن أحمد.

حيث يشمل مستويات متعددة، تتدرج من المشاريع الأولية للطلبة إلى أطروحات الدكتوراه المتقدمة وأبحاث أعضاء هيئة التدريس، ولكل مستوى أهدافه وتوقعاته الخاصة.

أ/البحث الجامعي الأولي (المرحلة الجامعية):

يعد أقرب إلى التقارير منه إلى الأبحاث الكاملة، يكلف به الطلبة في مرحلة الإجازة (البكالوريوس)، خاصة في سنوات التخرج، بهدف تدريبهم على الاعتماد على الذات، وتنمية مهاراتهم التحليلية، أكثر من كونه يهدف إلى إنتاج معرفة جديدة بالضرورة.

ب/بحوث الدراسات العليا:

تشمل رسائل الدبلوم وأطروحات الماجستير والدكتوراه، حيث يخصص للطلبة وقت محدد لإنجاز بحوث معمقة تتضمن تحليل المشكلات وصياغة الفرضيات.

حيث إذا كان بحث الماجستير قد يفضي أو لا يفضي إلى نتائج مبتكرة، فإن بحث الدكتوراه يشترط فيه الإسهام المعرفي الأصيل الذي يمكن صاحبه من إثبات مكانته كخبير في مجاله.

ج/أبحاث أعضاء هيئة التدريس:

تندرج ضمنها الدراسات التي يُجريها الأساتذة بمختلف رتبهم لأغراض الترقية والتقييم العلمي،وغالبا ما تُنشر نتائجها في مؤتمرات علمية أو مجلات محكمة، وقد تسهم في إثراء الحقول المعرفية وربط البحث النظري بتطبيقات عملية لاحقة.

2-البحث غير الأكاديمي:

يُقصد به الدراسات التي تُنفَّذ من طرف مؤسسات وهيئات مهنية أو إدارية خارج الإطار الجامعي.

حيث يكون الهدف الرئيس منها تحسين الأداء، معالجة مشكلات محددة، أو مواجهة تحديات عملية.

ويميل هذا الصنف إلى الطابع التطبيقي، إذ يسعى مباشرة إلى تقديم حلول عملية ونتائج ذات منفعة فورية للجهة المنفذة[16].

خامسا: تصنيفات إضافية

في ظل تعدد مناهج البحث العلمي، تتنوع التصنيفات بما يتلاءم مع طبيعة المشكلة والمجال المعني، من بين هذه التصنيفات، يبرز البحث الاستطلاعي الذي يعنى بجمع معلومات أولية حول قضايا جديدة لم تتح لها الدراسة المتعمقة بعد، ليمهد بذلك الطريق لفهم أعمق في المراحل التالية.

أما البحث الكامل فهو منهج شامل يكرس جهوده لتحليل الموضوع محل الدراسة من كافة أبعاده وزواياه، ما يتيح تقديم رؤى متكاملة ومبنية على أسس متينة باستخدام أسلوب التعمق و الشمولية و التعميم و لابد أن تكون مشكلة تستلزم حلا و اكتشاف حقيقة معينة و قيام حجج على وجودها.

ومن جهة أخرى، يلعب البحث التنقيبي أو الاكتشافي دورا محوريا في رصد الظواهر والوقائع التي لم تنل حظها من الدراسة مسبقاً و تكون غالبا الرأي الراجح بين الأراء

المتضاربة، مكشوفا بذلك أفاقا معرفية جديدة.

أخيرا، يتسم البحث التفسيري النقدي بتركيزه المكثف على تحليل الأفكار والمفاهيم ونقدها، وذلك بهدف بلورة فهم علمي متين ودقيق كطبيب يبحث عن فعالية دواء معين [17].

---

[16] –محمد سرحان علي المحمودي،منهجية البحث العلمي،دار الكتب،ط03 ،صنعاء،اليمن،2019،ص31إلى ص33.

[17] –دحامنية علي،محاضرات في المنهجية ،السنة الثانية ماستر،تخصصات الإداري،دولي عام ،أسرة،كلية الحقوق و العلوم السياسية،جامعة محمد خيضر بسكرة،2018/2017،ص05 و06.

الفرع الرابع:معايير التمييز بين البحث العلمي و غيره من الدراسات

يعد البحث العلمي أعلى أشكال الإنتاج المعرفي، لكونه يعتمد على قواعد منهجية صارمة، ويهدف إلى بناء معرفة جديدة أو التحقق من فرضيات قائمة وفق أسس علمية دقيقة.

غير أن الممارسة البحثية كثيرا ما تختلط بكتابات أخرى، مثل المقال الصحفي أو الأدبي، أو التقارير الإدارية، ممّا يقتضي بيان معايير التمييز بين هذه الأنماط من الكتابة والمعرفة.

حيث يعتبر تحديد هذه المعايير أمرا جوهريا، سواء للباحث المبتدئ الذي يسعى إلى التميّز الأكاديمي، أو للقارئ الذي يرغب في التمييز بين ما هو إنتاج علمي رصين وما هو مجرّد كتابة انطباعية أو إدارية.

أولا: الفرق بين البحث العلمي والمقال الصحفي أو الأدبي

يختلف البحث العلمي عن المقال الصحفي أو الأدبي[18] من حيث الغاية، والبنية، والمنهجية، والجمهور المستهدف.

1-من حيث الغاية: البحث العلمي يهدف إلى حل إشكالية محدّدة، واختبار فرضيات، وتقديم معرفة جديدة أو معالجة ثغرة معرفية قائمة، بينما يهدف المقال الصحفي إلى إعلام القارئ بحدث أو قضية أنية، ويهدف المقال الأدبي إلى إثارة الانفعال الجمالي والتأمل الفكري.

18_ https://arabpsychology.com/courses/%d8%b7%d8%b1%d8%a7%d8%a6%d9%82-%d8%a7%d9%84%d8%a8%d8%ad%d8%ab-%d8%a7%d9%84%d8%a7%d8%ac%d8%aa%d9%85%d8%a7%d8%b9%d9%8a/lessons/%d8%a7%d9%84%d8%a8%d8%ad%d8%ab-%d8%a7%d9%84%d8%b9%d9%84%d9%85%d9%8a-%d9%88-%d8%a7%d9%84%d8%a7%d8%af%d8%a8%d9%8a/?utm_source&fbclid=IwY2xjawMvtEVleHRuA2FlbQIxMABicmlkETFBUDJkUUE3NHlmMUJtN3VqAR6VQrVF05ml-vrqAXCoEchkC1WabgpI0ryB81_AAQu6e4mjaSTf-LscIzE-HA_aem_bMNIz4oIiI6BEysgWHrr3w,11/09/2025,15h00.

2-من حيث البنية: يتقيد البحث العلمي ببنية ثابتة تتضمن مقدمة وإشكالية وفرضيات ومنهج وأدوات ونتائج وخاتمة، مع التوثيق الدقيق للمصادر.

أما المقال الصحفي فيعتمد على أسلوب الخبر والتحليل السريع دون خطة منهجية، فيما يتبع المقال الأدبي أسلوبا إنشائيا حرا بعيدا عن القوالب الأكاديمية.

3-من حيث المنهجية: البحث العلمي يلتزم بخطوات واضحة، كاختيار عينة، وتوظيف أداة منهجية، وتحليل بيانات. المقال الصحفي يكتفي عادة بالملاحظة أو إجراء مقابلات محدودة، والمقال الأدبي يخلو من أي منهج علمي.

4-من حيث الجمهور: البحث العلمي موجه للنخبة الأكاديمية من أساتذة وباحثين وطلبة، بينما المقال الصحفي موجه لعامة القراء، والمقال الأدبي يستهدف المتذوقين للفن والجمال[19].

مثال توضيحي: إذا تناول كاتب صحفي موضوع البناء الفوضوي في مدينة وهران، فإنه يعرض وقائع وأرقاما عامة، وربما مقابلات مع سكان أو مسؤولين، أما الباحث العلمي، فيعالج الموضوع في دراسة بعنوان: "فعالية التشريعات العقابية في مواجهة البناء غير المرخص: دراسة ميدانية مقارنة"، فيحدّد الإشكالية والفرضيات، ويجمع بيانات من ملفات قضائية وإحصاءات رسمية، ثم يحللها وفق منهج قانوني أو سوسيولوجي دقيق.

[19] -الدليمي محمد عبد الرزاق،المقال الصحافي و المقال الأدبي،المجمع الإلكتروني للمعلوماتية،2019،ص158-ص159.

ثانيا: الفرق بين البحث العلمي والتقرير الإداري

يتباين البحث العلمي عن التقرير الإداري[20] من حيث المقاصد، والبنية، والعمق المعرفي.

1-من حيث المقاصد: التقرير الإداري أداة عملية لإعلام المسؤولين حول وضعية معينة واقتراح حلول قابلة للتنفيذ الفوري.

أما البحث العلمي فمقصده أبعد من التنفيذ اللحظي، إذ يسعى إلى بناء نظرية أو تقديم تحليل معمق يسهم في إثراء المعرفة.

2-من حيث البنية: التقرير الإداري غالبا ما يتضمن عرضا مباشرا للوقائع، وجداول إحصائية، وتوصيات عملية.

أما البحث العلمي فيتبع خطوات منهجية تتطلب مراجعة أدبيات، صياغة فرضيات، اختيار منهج، وتحليل معمق قبل الوصول إلى النتائج.

3-من حيث العمق: التقرير الإداري قد يكتفي بسرد معطيات كمية أو وقائع مباشرة تخدم القرار الإداري، في حين أن البحث العلمي لا يكتفي بالوصف، بل يفسر الأسباب ويحلل العلاقات بين الظواهر.

مثال توضيحي: تقرير بلدي بعنوان "حصيلة مراقبة ورشات البناء غير المرخص خلال سنة 2024" يحتوي على أرقام عن عدد المخالفات والغرامات وتوصيات للمتابعة القضائية.
بينما بحث علمي بعنوان "حدود السياسة العقابية في ضبط مخالفات البناء في الجزائر: دراسة مقارنة" يحلل نصوص القانون، يستعرض اجتهادات قضائية، يقارنها مع تجارب دولية، ويخلص إلى مقترحات إصلاحية.

---

[20] - https://albayanres.com/read/%D8%A3%D9%87%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B1%D9%88%D9%82-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%AB%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1?utm_source,11/09/2025,15h11.

ثالثا: معايير التمييز الأساسية

يمكن تلخيص المعايير الجوهرية[21] التي تميز البحث العلمي عن غيره في أربعة عناصر أساسية: المنهجية، والأصالة، والتوثيق، والتحليل العلمي.

1- المنهجية

البحث العلمي يتقيد بخطوات منهجية واضحة، تبدأ بتحديد موضوع وإشكالية، ثم صياغة فرضيات، فاختيار أدوات بحث، وأخيرًا جمع وتحليل البيانات، هذه الخطوات تمنح البحث إمكانية التحقق وإعادة الاختبار.

مثال: إذا أراد الباحث دراسة "أثر العقوبات المالية على الحد من مخالفات البيئة"، فإنه يحدد عينة من القضايا البيئية، يستعمل منهج إحصائي، ويقيس العلاقة بين حجم العقوبة وعدد المخالفات.

2- الأصالة

من خصائص البحث العلمي أنه يقدم إضافة جديدة، سواء بتسليط الضوء على زاوية لم تدرس من قبل، أو باقتراح حلول عملية مبتكرة.

مثال: دراسة قانونية تبحث "أليات العقوبات البديلة للمحبوسين في التشريع الجزائري" قد تقدم تصورا جديدا لم يسبق بحثه.

[21] https://blog.ajsrp.com/%D9%85%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B1%D9%82-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%AB%D8%9F/?utm_source= ,11/09/2025,15h15.

3–التوثيق

يمتاز البحث العلمي بالدقة في الاستشهاد بالمصادر، مع الإشارة إلى الهوامش والمراجع الكاملة وفق معايير أكاديمية محددة و غياب التوثيق يسقط البحث في دائرة المقال الصحفي أو الإنشائي.

مثال: عند نقل نص قانوني، يذكر الباحث رقم المادة، اسم القانون، سنة الإصدار، والصفحة.

4– التحليل العلمي

لا يكتفي البحث العلمي بسرد المعلومات، بل يفسرها ويحللها ويناقشها، ويربط النتائج بالإشكالية والفرضيات.

مثال: بدلا من الاكتفاء بذكر عدد قضايا الفساد، يفسر الباحث العوامل الاجتماعية والقانونية التي تفسر ارتفاعها أو انخفاضها، ويقترح حلولًا عملية مستندة إلى تحليل علمي.

من خلال ما تقدم، يتضح أن البحث العلمي يتميز عن غيره من أشكال الكتابة كالصحفية والأدبية والإدارية بمعايير دقيقة تتجلى في وضوح المنهج، وأصالة المساهمة، ودقة التوثيق، وعمق التحليل.

فالمقال الصحفي يكتفي بالإخبار أو التعبير، والتقرير الإداري يسعى إلى تقديم حلول عملية أنية، بينما يظل البحث العلمي إطارا متكاملا لإنتاج معرفة رصينة، تلتزم بالصرامة المنهجية، وتقدم إضافة نوعية للتخصص العلمي، وتُسهم في معالجة قضايا المجتمع وفق منظور علمي رصين.

المطلب الثاني:مراحل إعداد البحث العلمي

تتجلى أهمية هذه القواعد في مختلف المراحل التي يمر بها البحث العلمي، بدءا من مرحلة اختيار الموضوع، مرورا بجمع المصادر والوثائق العلمية وقراءتها النقدية، ثم تقسيم الموضوع إلى

محاور فرعية، وصولا إلى مرحلة تنظيم وتخزين المعلومات تمهيدا لصياغتها في قالب علمي رصين.

الفرع الأول:مرحلة إختيار الموضوع:

أولا: الاختيار الذاتي من قبل الباحث:

يتولى الباحث بنفسه مهمة اختيار الموضوع، مستندا إلى ميوله الفكرية وقدراته العلمية، ثم يعرض هذا الاختيار على الأستاذ المشرف قصد الموافقة النهائية وتسجيله رسميا لدى إدارة الجامعة.

ثانيا: الاختيار من قبل الأستاذ المشرف:

قد يجد الطالب صعوبة في اختيار الموضوع المناسب، فيلجأ إلى أستاذه المشرف ليستعين به في اقتراح بعض المواضيع، ورغم أن هذه الطريقة تظل مشروعة، إلا أنها غير مستحسنة في كثير من الحالات، إذ قد يزوده بموضوع قد لا يتماشى مع اهتمامات الباحث وميوله العلمية، الأمر الذي يزيد من تعقيد إنجاز البحث[22].

ثالثا:العوامل المؤثرة في اختيار البحث العلمي

1- العوامل الشخصية في اختيار موضوع المذكرة:

يعد اختيار الموضوع من أصعب المراحل التي يواجهها الطالب، إذ يترتب عليه مدى قدرته على إنجاز البحث وفق الأصول المنهجية.

حيث تتحدد هذه العوامل بما يتصل بشخص الباحث من ميول، قدرات، استعدادات، وتخصص علمي أو مهني.

[22] -مروان عبد المجيد إبراهيم،أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية،مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع،عمان،2000،ص26-27.

أ/ الرغبة النفسية

تعتبر الرغبة النفسية حجر الزاوية في اختيار الموضوع، فهي التي تدفع الطالب إلى الالتزام ببحثه، وتمنحه القدرة على تجاوز العقبات المحتملة، كما أن الحماس الداخلي يساهم في بذل الجهد والإبداع والتضحية اللازمة لتحقيق النتائج المرجوة[23].

ب/ القدرات والاستعدادات الذاتية

تتجسد هذه القدرات في:القدرات النفسية: مثل الصبر، قوة التحمل، ضبط النفس أمام الانتقادات، قوة الملاحظة والموضوعية، القدرات العقلية: كالمهارة في تحليل المعلومات وربطها، الفهم العميق، إلى جانب الالتزام بالأمانة العلمية[24]،القدرات الاقتصادية: حيث تتطلب بعض البحوث موارد مالية إضافية (اقتناء مراجع، نسخ وثائق، تنقلات[25]...)، مما قد يعيق سير البحث إن لم تراع الإمكانيات المادية، و أخيراالقدرات اللغوية: لا غنى للباحث عن إتقان اللغة الوطنية، فضلاعن إلمامه باللغات الأجنبية لا سيما في الدراسات المقارنة.

ج/ التخصص العلمي:

يحظى التخصص بأهمية خاصة، إذ يقتضي أن يتوافق موضوع المذكرة مع الشعبة التي ينتمي إليها الطالب، فلا يمكن مثلا أن ينتمي الطالب إلى فرع القانون العام ويختار موضوعا في القانون الخاص[26].

د/ التخصص المهني

إذا كان للباحث ارتباط مهني بتخصصه، فمن الأنسب أن يختار موضوعا يخدم مجاله المهني، لأن ذلك يمكّنه من توظيف خبرته العملية في إثراء البحث، ويعود عليه بفائدتين:

---

[23] – صالح الدين فوزي، المنهجية في اعداد الرسائل والأبحاث القانونية، دار النهضة، القاهرة ،2008،ص87.

[24] – عبد الله الصعيدي، محاضرات في أصول البحث العلمي القانوني، جامعة عين شمس، كلية الحقوق، ص25.

[25] – عائشة بوعزم، منهجية البحث العلمي، دار الإخلاص والصواب للنشر والطبع والتوزيع والترجمة، الجزائر، الطبعة الأولى،2020،ص89.

[26] – رشيد شميشم، مناهج العلوم القانونية، دار الخلدونية، الجزائر،2018،ص60.

فائدة علمية تتمثل في الشهادة الجامعية، وفائدة مهنية تتمثل في تعزيز مساره الوظيفي[27].

2- العوامل الموضوعية في اختيار موضوع البحث[28]

لا يقتصر تحديد موضوع البحث على رغبة الباحث أو ميوله الشخصية، بل يتوقف كذلك على جملة من المعايير الموضوعية التي ترتبط بقيمة الموضوع وجدواه، وانعكاس نتائجه على الواقع العلمي أو العملي.

حيث تشكل هذه العوامل، إلى جانب الاعتبارات الذاتية، قاعدة راسخة لانتقاء موضوع ملائم للبحث، ويمكن حصر أبرزها فيما يلي:

أ/ القيمة العلمية للموضوع:

يعطى الأولوية في ميدان البحث العلمي للموضوعات التي تتميز بجدوى علمية، سواء من الناحية النظرية أو التطبيقية، فالموضوع العلمي الرصين هو الذي يمكن أن تثمر نتائجه إضافات معرفية حقيقية، قابلة للتوظيف والتحليل وفق ضوابط دقيقة.

ب/ انسجام الموضوع مع السياسة البحثية المعتمدة:

تعد سياسة البحث العلمي الرسمية وما تتضمنه من أهداف ومحاور معيارا أساسيا في عملية الاختيار، فالعديد من الدول، ومنها الجزائر، تربط بين البحث الأكاديمي واحتياجات المجتمع، وتجعل من تكامل البحث مع التكوين ضرورة لتحقيق التنمية العلمية والمعرفية.

ج/ موقع البحث بين الأصناف الأخرى من الدراسات: يتحدد اختيار الموضوع أيضا بمكانته مقارنة بغيره من البحوث،فطبيعة البحث ونطاقه تحددان ما إذا كان مندرجا ضمن الدراسات النظرية أو التطبيقية، أو ما إذا كان يمثل إضافة نوعية ضمن مجال معين.

---

[27] – رشيد شميشم، نفس المرجع ،ص61.

[28] –بن سادات نصر الدين،محاضرات في منهجية العلوم القانونية،السنة الثانية حقوق،فرع 03،كلية الحقوق و العلوم السياسية،جامعة وهران02 محمد بن أحمد.

د/ توافر المادة العلمية والمراجع:

من أهم المحددات الموضوعية وفرة المصادر والمراجع المرتبطة بالموضوع، إذ إن غياب الوثائق والدراسات السابقة يجعل الباحث عاجزا عن بناء تصور منهجي متكامل، أو صياغة تحليل علمي دقيق.

هـ/ إسهام البحث في توسيع دائرة المعرفة:

الغاية المركزية من البحث العلمي هي إنتاج معرفة جديدة لم يتم التوصل إليها من قبل، الأمر الذي يحتم على الباحث أن يسعى لإضافة لبنة جديدة إلى رصيد المعرفة الإنسانية.

و/ قدرة البحث على فتح أفاق لدراسات لاحقة:

نادرا ما يجيب بحث واحد عن جميع الأسئلة المتعلقة بموضوعه، لذلك يُعتبر البحث المتميز هو الذي يثير قضايا جديدة، ويمهّد الطريق أمام دراسات أخرى تستكمل ما لم يتم تناوله.

الفرع الثاني:مرحلة جمع وحصر الوثائق العلمية المرتبطة بالموضوع

بعد أن يستقر الباحث على اختيار موضوع بحثه، يصبح لزاما عليه الشروع في عملية جمع وتصنيف وتنظيم مختلف الوثائق العلمية ذات الصلة، باعتبارها تمثل الركيزة الأساسية لأي دراسة جادة، وتمكّنه من إضفاء طابع أكاديمي رصين على عمله.

أولا: مفهوم الوثائق العلمية وأهميتها في البحث العلمي

سوف نتناول في هذا الفرع تعريف الوثائق العلمية أولا، ثم نتطرق إلى بيان أهميتها في مسار البحث العلمي، وذلك على النحو الأتي:

1- تعريف الوثائق العلمية

تعد الوثائق العلمية، بمختلف أشكالها المكتوبة أو غير المكتوبة (مخطوطة، مطبوعة، مسموعة، أو مرئية)، أحد الأعمدة الجوهرية التي يقوم عليها البحث العلمي، فهي تمثل أدوات موثقة

وملموسة يعتمد عليها الباحث القانوني وغيره في عملية التحليل والاستنباط والاستدلال،حيث جرى الاصطلاح على اعتبارها الأداة الأساسية التي توفر المادة المعرفية الموثوقة التي يُبنى عليها أي عمل بحثي جاد.[29]

2- أهمية الوثائق العلمية

تكمن أهمية تجميع الوثائق العلمية في أنها تحقق للباحث جملة من الفوائد، من أبرزها:

-إضفاء قيمة معرفية وعلمية على الموضوع قيد الدراسة.

-تأكيد جدوى الموضوع وصلاحيته للبحث العلمي، مع إمكانية الوصول إلى نتائج نظرية وتطبيقية.

-تمكين الباحث من النفاذ إلى مختلف مصادر المعلومات المكتبية والميدانية، وتنظيمها واستثمارها في صياغة البحث.

-إكساب الباحث الناشئ قدرة على التفكير النقدي والموضوعي الحر.

-صقل مهارة التعبير عن الأفكار الخاصة وأفكار الأخرين بأسلوب علمي منظم.

-تنمية القدرة على اختيار المعلومات والحقائق الملائمة لموضوع البحث وصياغتها بشكل دقيق[30].

وانطلاقا من ذلك، يمكن التمييز بين نوعين رئيسيين من الوثائق العلمية: المصادر والمراجع.

[29]https://aiacademy.info/%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%AB%D8%A7%D8%A6%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%A9/?utm_source=, 08/09/2025,11h45.

[30] -https://elearning.univ-jijel.dz/course/view.php?id=6928&utm_source,08/09/2025,12h05.

3- أنواع الوثائق العلمية في البحث العلمي

أ/ المصادر (الأولية أو الأصلية)

ويقصد بها الدراسات أو النصوص الأصيلة التي تمثل إنتاجا مباشرا لمؤلفيها، دون الاعتماد على أعمال سابقة، وهي وثائق تكتسب قيمتها من حداثتها وارتباطها المباشر بالظاهرة أو الموضوع محل الدراسة و توجد بها معلومات صحيحة من أجل الموضوع الذي نريد البحث فيه[31]، من أمثلتها: المخطوطات، الخطب، المذكرات الشخصية، الدراسات الميدانية، المقابلات، والتقارير المباشرة.

أما في المجال القانوني، فتتجلى في النصوص الدستورية والتشريعية بمختلف درجاتها، المعاهدات والاتفاقيات الدولية، القرارات والأحكام القضائية، الإحصائيات الرسمية، والتصريحات الصادرة عن الهيئات والشخصيات الرسمية[32].

ب/ المراجع (الثانوية أو غير الأصلية)

وهي الوثائق التي تتناول المصادر الأولية بالتحليل أو النقد أو الشرح أو التفسير، فهي لا تنشئ المعلومة من أساسها، وإنما تقوم بتفسيرها أو التعليق عليها.

حيث تشمل على سبيل المثال: الكتب المتخصصة، الأطروحات الجامعية، المقالات الأكاديمية، الدراسات النظرية، والمطبوعات العلمية[33].

---

[31] -https://cte.univ-setif2.dz/moodle/mod/book/view.php?id=15522&chapterid=3814&utm_source,08/09/2025,12h30.

[32] -ناجي عبد النور،منهجية البحث القانوني ،منشورات جامعة باجي مختار،عنابة،ص24إلى ص27.

[33] -عوابدي عمار، مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، 2011،ص58.

الفرع الثالث:مرحلة القراءة والتفكير

تعد هذه المرحلة محطة أساسية في مسار إعداد البحث، حيث يقوم الباحث بالاطلاع المنهجي على مختلف الأفكار والمعطيات المرتبطة بموضوع دراسته، ثم معالجتها ذهنيا وفكريًا عبر التأمل والنقد والمقارنة.

حيث من خلال هذا التمرين الذهني، يتكون لدى الباحث إطار تحليلي متماسك يسمح له بالإحاطة بجوانب الموضوع، وفهم مرتكزاته، والقدرة على استنتاج الفرضيات وبناء التصورات النظرية[34].

أولا:أهداف القراءة والتفكير:

1. التعمق في التخصص وفهم الموضوع مع التحكم في تفاصيله الكبرى والدقيقة.
2. تنمية القدرة على التحليل والنقد العلمي.
3. صقل الأسلوب الأكاديمي الرصين.
4. التمكن من وضع خطة متوازنة للبحث.
5. إثراء الرصيد اللغوي والمصطلحي المتخصص أي تكوين الخبرة البحثية للباحث[35].

[34] - https://cte.univ-setif2.dz/moodle/mod/book/view.php?id=15522&chapterid=3814&utm_source,08/09/2025,12h40.

[35] - https://elearning.centre-univ-mila.dz/a2024/pluginfile.php/111456/mod_resource/content/1/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A1%20%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%A7%D9%86%D9%8A%20%D9%85%D9%86%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%A7%D8%B6%D8%B1%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D9%87%D8%AC%D9%8A%D8%A9.pdf,08/09/2025,13h00.

ثانيا:شروط وقواعد القراءة:-أن تكون القراءة شاملة ومتنوعة، تغطي المصادر الأصلية والدراسات الحديثة ذات الصلة،وتوظيف الذكاء النقدي في تقييم المراجع والتمييز بين الغث والسمين[36].

-ممارسة القراءة بتركيز ووعي بعيدا عن الارتجال والعشوائية.

-تنظيم أوقات القراءة بما ينسجم مع الصفاء الذهني، وتخصيص فترات للراحة والتأمل.

-تجنب القراءة أثناء الأزمات النفسية أو الظروف الصحية الطارئة.

ثالثا:أنماط القراءة:1- القراءة السريعة الكاشفة: وهي قراءة استطلاعية تقتصر على الفهارس والعناوين والمقدمات بهدف توسيع قائمة المراجع، ورسم صورة عامة عن أبعاد الموضوع.

2- **القراءة العادية:** قراءة معمقة نسبيا، يتعامل فيها الباحث بهدوء مع النصوص، مستخرجا خلاصاتها الأساسية ومثبتا ملاحظاته في بطاقات أو سجلات[37].

3- **القراءة المركزة أو العميقة:** وهي قراءة نقدية دقيقة لبعض المصادر الأساسية،

تتطلب التكرار والتمعن، وتهدف إلى تحديد الإطار النظري للمشكلة، والوقوف على المناهج التي اعتمدها الباحثون السابقون، قصد توجيه الدراسة وإثرائها[38].

الفرع الرابع:مرحلة تقسيم الموضوع و جمع وتخزين المعلومات

أولا :مرحلة تقسيم الموضوع :يعد تقسيم الموضوع من المراحل الأساسية في إعداد البحث العلمي، إذ أن لكل موضوع خصوصياته التي تفرض خطته الخاصة به، فالخطة هي التي تمنح

---

[36] – على الباحث أن يبدأ بقراءة أحدث المراجع العلمية المتخصصة لما تحمله من مستجدات، ثم ينتقل تدريجياإلى الأقدم فالأقدم، ليتمكن من تتبع تطور المعرفة وإحاطة شاملة بالموضوع.

[37] – قنديلجي عامر، البحث العلمي و استخدام مصادر المعلومات، دار اليازوري العلمية عمان، 1999،ص70 و ص71.

[38] – عبد الله محمد الشريف، مناهج البحث العلمي، مكتبةالإشعاع، الإلسكندرية،1996،ص34.

الانطباع الأول عند النظر إلى البحث، وتشكل واجهته الفكرية وهيكله العام، فهي أشبه بفهرس منظم للأفكار والعناوين التي سيتناولها الباحث، مما يجعل عملية الفهم والتحليل أكثر وضوحا، ويسهل الوصول إلى النتائج، ومن هنا تأتي ضرورة إيلاء العناية الكبرى لتصميم الخطة، لأنها تمثل البناء الذي يقوم عليه البحث.

وعادة ما يقصد بالخطة تقسيم موضوع البحث إلى عناوين رئيسية وفرعية تتوزع عليها مختلف عناصر الدراسة[39].

غير أن هذا التقسيم يجب أن يتم وفق شروط علمية دقيقة، نذكر منها: الالتزام بأبعاد المشكلة المطروحة في العنوان، الشمولية لكل جوانبها، مراعاة التسلسل المنطقي، تجنّب الغموض والتكرار، اختيار الألفاظ الدقيقة، وضمان التوازن بين مختلف الأقسام شكلا ومضمونا و التقيد بالأسلوب العلمي ووضوح العناوين[40] .

في إعداد خطة البحث العلمي القانوني، تتحكم طبيعة الموضوع وحجمه في ألية تقسيم البحث، إذ لا توجد قاعدة جامدة تحكم التقسيمات، بل هي رهين بما يستوجبه محتوى البحث العلمي وأبعاده الخاصة.

حيث أنه من المبادئ الجوهرية الواجب توافرها في تقسيمات البحث العلمي القانوني:

1- أن تكون الأقسام متجانسة وموحدة من حيث النوع، فالخطة لا ينبغي أن تضم قسما فرعيا ذا حجم صغير يختلف بشكل جذري عن أقسام أخرى، بل يفضل أن تكون التقسيمات الأساسية (كالأبواب والفصول) واضحة.

2- يجب أن تكون الأقسام متناسبة مع حجم البحث ومقدار المعلومات المتوفرة لكل جزء، فلا يليق أن يكون أحد الأقسام ضخما بخلاف الأقسام الأخرى التي لا تتجاوز جزءا

---

[39] - https://cte.univ-setif2.dz/moodle/mod/book/view.php?id=81964,08/09/2025,15h45.

[40] - http://archive.univ-biskra.dz/moodle2022/mod/resource/view.php?id=36752,08/09/2025,16h00.

بسيطا، فالشمولية والتوازن في حجم المحتوى شرطان لا غنى عنهما رغم أنهما نسبيان ويتأثران بطبيعة البيانات والمعلومات المحصلة.

3- مراعاة التسلسل والتدرج المنطقي في تقسيم الأجزاء، بحيث ينتقل البحث من العموم إلى الخصوص، أو من المرتكزات الأساسية إلى التفاصيل الدقيقة، وهذا قوامه المنطق القانوني الذي يفرض أن تُبنى الأفكار بشكل متسلسل يخلو من التشتت أو القفزات غير المبررة.

4- تجنب التكرار والاعتماد على عناوين مبتكرة تعكس الجهد الحقيقي للباحث في صياغة محتوى مميز يعزز قيمة البحث ولا يتسبب في فهم خاطئ أو تكرار دون جديد، ما يشكل عنصراً أساسياً في القبول العلمي للبحث[41].

حيث أن الخطة الثنائية هي الأفضل سواء كان التقسيم من بابين فصلين مبحثين مطلبين أو فصلين مبحثين مطلبين أو في البحوث الصغيرة مبحثين ،مطلبين، كما لابد بين الأبواب أو الفصول أن لا يكون هناك فرق كبير و لو حبذا أن يكون هناك التساوي في عدد الصفحات.

ثانيا:مرحلة جمع وتخزين المعلومات

تعد عملية جمع المعلومات وتخزينها من أهم المراحل في مسار إعداد البحث العلمي، إذ تمكّن الباحث من الحصول على المادة العلمية الضرورية لإنجاز دراسته بدقة وموضوعية و تسمى هاته المرحلة يمرحلة التوثيق[42].

41

https://publications.univ-blida2.dz/documents/pdf274.pdf ,08/09/2025,16h25.

42 - https://elearning.centre-univ-mila.dz/a2024/pluginfile.php/101122/mod_resource/content/1/%D9%85%D8%AD%D8%A7%D8%B6%D8%B1%D8%A9%20%D8%A8%D8%B9%D9%86%D9%88%D8%A7%D9%86%20%D9%85%D8%B1%D8%AD%D9%84%D8%A9%20%D8%AC%D9%85%D8%B9%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D8%B1%20%D9%88%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%A7%D8%AC%D8%B9.pdf,09/09/2025,10h30.

حيث تختلف الوسائل المستعملة في هذه المرحلة بحسب طبيعة الموضوع، وأهداف البحث، وكذا الإمكانيات التقنية المتاحة.

حيث ينقسم هذا المطلب إلى فرعين أساسيين: أدوات جمع المعلومات الأولية، وطرق تخزينها.

1- أدوات جمع المعلومات الأولية

المعلومات الأولية هي تلك التي يجمعها الباحث مباشرة من الميدان، وتعتمد غالبا على أدوات البحث الميداني، سواء في الدراسات الكمية أو الكيفية، ومن أبرز هذه الأدوات:

أ/ الملاحظة العلمية

الملاحظة أداة بحثية تعتمد على الحواس البشرية، يقوم من خلالها الباحث برصد الظواهر والأحداث كما تقع في الواقع، وتحويلها إلى بيانات منظمة وفق خطة بحثية مسبقة تراعي الأهداف والفرضيات الموضوعة[43]، مع الاستعانة بوسائل تقنية مثل التسجيل أو التصوير أو بطاقات الملاحظات،حيث أن الملاحظة العلمية تنقسم إلى أنواع:

-**الملاحظة السلبية**: يكتفي فيها الباحث بالمشاهدة والتدوين دون تدخل مباشر.

-**الملاحظة بالمشاركة**: ينخرط فيها الباحث داخل الوسط المدروس، ويصبح جزءًا من المجموعة لفهم سلوكها ودوافعها[44].

ب/المقابلة

المقابلة عبارة عن حوار مباشر يجري بين الباحث والمبحوث، بهدف جمع معلومات دقيقة حول موضوع معين، في البحوث القانونية مثلًا، قد تُجرى مقابلات مع قضاة،

---

[43] -منصور أميرة،تقنية الملاحظة وتطبيقاتها المنهجية في بحوث تدريس اللغة العربية،اللسانيات التطبيقية،العدد02،الجزائر،2017،ص65 و ص66.

[44] - منصور أميرة، نفس المرجع ،ص93 و ص94.

أو محامين، أو رجال ضبطية قضائية لمعرفة الإشكالات العملية للنصوص[45]،

و المقابلة أنواع:

-**المقابلة الحرة المفتوحة**: تتميز بالعفوية والمرونة، حيث تطرح الأسئلة بشكل غير محدد مسبقًا[46].

-**المقابلة المقيدة المغلقة**: منظمة ومرسومة بدقة، حيث تُحدد الأسئلة مسبقا وتكون الإجابات غالبا مغلقة مثل: (نعم/لا)[47].

-**المقابلة المختلطة**: تجمع بين خصائص النوعين السابقين، وتعد الأكثر شيوعا.

ج/ الاستبيان

الاستبيان وسيلة مباشرة لطرح مجموعة من الأسئلة المكتوبة على عينة من الأفراد بغرض الحصول على بيانات كمية أو نوعية، ويمكن توزيعه يدويا أو عبر البريد أو الوسائط الإلكترونية،و من أنواعه:

-**الاستبيان المغلق**: أسئلته محددة بإجابات جاهزة يختار منها المبحوث.

-**الاستبيان المفتوح**: يترك حرية واسعة للمبحوث للتعبير عن أرائه.

-**الاستبيان المختلط**: يجمع بين النمطين المغلق والمفتوح.

---

[45] -طواهير عبد الجليل،سرداني خير الدين،أدوات البحث العلمي،مجلة الباحث للعلوم الرياضية والإجتماعية ،المجلد04،العدد08،الجلفة ،الجزائر،2022/01/15،ص300.

[46] – طواهير عبد الجليل،سرداني خير الدين ،نفس المرجع،ص302.

[47] -حوتية فطيمة الزهراء،تقنيات أدوات البحث العلمي في جمع البيانات، مجلة الباحث للعلوم الرياضية والإجتماعية،عدد خاص،الجلفة، الجزائلر،2020/01/01،ص171 و ص172.

2- طرق تخزين المعلومات

بعد جمع المادة العلمية، يحتاج الباحث إلى تنظيمها وحفظها بطرق تضمن سهولة الرجوع إليها لاحقا، ومن أبرز هذه الطرق:

أ/ **طريقة البطاقات**: يعتمد فيها الباحث على بطاقات ورقية متوسطة الحجم، يدون في كل بطاقة معلومة واحدة أو اقتباسا محددا مع ذكر المصدر ورقم الصفحة، ثم تُصنف البطاقات وفق موضوعات البحث[48].

ب/ **طريقة الملفات**: يجمع الباحث معلوماته في ملفات ورقية، تقسم حسب هيكل البحث (مقدمة، فصول، خاتمة، مراجع)، مع الالتزام بنفس شروط التوثيق[49].

ج/ **طريقة التصوير**: يقوم الباحث بتصوير النصوص أو الوثائق المهمة وإيداعها في ملفات خاصة، تُرتب وفق خطة البحث و لايمكن الاطلاع عليها بالعين المجردة .

د/ **طريقة الحاسوب**: وهي الأحدث والأكثر استعمالا، إذ تُمكّن الباحث من تخزين وتنظيم المعلومات في ملفات إلكترونية، مع سهولة التبويب والاسترجاع يتميز بوجود ذاكرة و وحدة التخزين المعلومات[50] .

إن جمع المعلومات وتخزينها يُمثل العمود الفقري لأي بحث علمي، فهو الذي يضمن تزويد الباحث بالمعطيات اللازمة لمعالجة إشكاليته، ويمنحه قاعدة معرفية رصينة ترتكز عليها تحليلاته ونتائجه.

---

[48] -خنان أنور،محاضرات السنة الأولى ماستر ،تخصص قانون إداري،كلية الحقوق و الفلسفة السياسية،جامعة غرداية.

[49] _

https://telum.umc.edu.dz/pluginfile.php/11327/course/overviewfiles/%D8%AF%D8%B1%D9%88%D8%B3%20%D9%81%D9%8A%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D9%87%D8%AC%D9%8A%D8%A9.docx,09/09/2025,11h00.

[50] -دويري رجاء وحيد،كتاب البحث العلمي أساسياته النظرية و ممارسته العلمية،ص377 و ص378.

المبحث الثاني: ضوابط صياغة وتحرير البحث العلمي و أجزائه

المطلب الأول: ضوابط صياغة وتحرير البحث العلمي

تمثل مرحلة الصياغة والتحرير اللحظة المصيرية والمحك الحقيقي في المسار الشاق للبحث العلمي؛ فهي التجسيد النهائي الذي تتختبر فيه جودة الجهد الفكري والميداني المبذول في جمع المادة العلمية الخام ومعالجتها منهجيًا.

فهذه المرحلة هي التي تحوّل الأفكار المجردة والبيانات المتفرقة إلى بناء متماسك ومنطقي، يقدم إضافة حقيقية للمعرفة.

كما تكشف هذه المرحلة عن براعة الباحث ومقدرته الحقيقية على صهر المعطيات المتناثرة والمتباينة في بوتقة واحدة، ليتشكل منها عملٌ متماسك ومتكامل، يرقى إلى مستوى المعايير الأكاديمية الرصينة ويستجيب لمتطلباتها.

الفرع الأول:أهمية الصياغة

حيث تتعاظم أهمية هذه المرحلة بشكل خاص في حقل العلوم القانونية، حيث إن دقة الصياغة اللغوية وسلامة التوثيق لا تُعدّان مجرد زينة شكلية أو إجراءات روتينية، بل هما شرطان جوهريان لا غنى عنهما لصون الحجية العلمية للبحث وضمان موثوقيته ومشروعيته.

فالبحث القانوني هو في جوهره حوار مع النصوص والسلطات (القضائية والفقهية)، وتوثيق هذا الحوار بدقة هو ما يمنح الأحكام والاستنتاجات قوتها الإقناعية وضمان موثوقيته ومشروعيته[51].

[51] –بوخميس سهيلة،محاضرات في مقياس المنهجية (منهجية إعداد البحث العلمي السداسي الأول)،السنة الثانية حقوق،جامعة 08ماي 1945 قالمة،2019-2020،ص63.

الفرع الثاني: القواعد اللغوية وأثرها في البناء العلمي للبحث

لا يتصور بحث علمي رصين يقوم على أسسٍ مهزوزة من حيث اللغة والأسلوب، ففي المسار الأكاديمي، لا تقتصر وظيفة اللغة على كونها أداة للتعبير فحسب، بل هي الوعاء الذي يحتوي الفكر، والوسيلة الأمينة التي تعكس المنهجية الدقيقة التي ينتهجها الباحث. وعليه، فإن التقيد بالضوابط اللغوية يشكل ضمانة حقيقية لسلامة الرسالة العلمية ووضوحها، وبالتالي لفعالية التواصل مع القارئ المتخصص، ويمكن تفصيل هذه الضوابط على النحو التالي:

أولا:سلامة اللغة ودقة التعبير: إن خلو النص من الشوائب الإملائية والنحوية والدلالية لا يندرج ضمن الكماليات أو الاهتمامات الثانوية، بل هو مرأة تعكس مدى انضباط الباحث الجاد، وجديته في التعامل مع موضوعه، واحترامه للمتلقي، فالتهاون في هذا الجانب، حتى لو كان البحث غزير المادة عميق الفكرة، من شأنه أن يهز مصداقية العمل برمته ويضعف من قيمته العلمية.

ثانيا:توظيف المصطلحات القانونية المتخصصة: في الحقل القانوني، يحمل المصطلح دلالة مفهومية دقيقة، ومرجعية نصية أو اجتهادية محددة، فهو ليس مجرد لفظة محايدة، ومن ثم، فإن الخلط بين المصطلحات أو استخدام لغة إنشائية بلاغية يتنافى مع طبيعة العلم القانوني الجاف، ويفقد البحث صرامته العلمية ويجعله أقرب إلى الخطاب الأدبي أو الخطابة السياسية منه إلى الدراسة الأكاديمية المتزنة.

ثالثا:النسبية ومرونة الأحكام العلمية: من السمات الجوهرية للمعرفة العلمية الصحيحة أنها معرفة نسبية قابلة للمراجعة والنقاش والتطوير.

حيث هذا ينطبق بشكل خاص على العلوم الإنسانية والاجتماعية، ومنها القانون، الذي تتطور نصوصه وتفسيراته بتطور المجتمعات. لذا، فإن لجوء الباحث إلى استخدام صيغ الترجيح والنسبية، مثل: "يُحتمل"، "يبدو أن"، "يُرجّح"، "من المنظور..."، "في رأي بعض

الفقه"، لا يعتبر مظهرا من مظاهر الضعف أو التردد، بل هو تجسيد لروح العلم الموضوعي واعتراف بواقعية المعرفة وتطورها، وإدراك أن المسائل القانونية غالبا ما تحتمل أكثر من رأي.

في المقابل، فإن القطع والجزم المطلق في الأحكام (وهذا هو الرأي الصحيح بلا شك) هو مسلك لا علمي، يقترب أكثر من الخطاب الأيديولوجي أو العقائدي، وينم عن عدم إلمام بكل جوانب الإشكالية والآراء المخالفة.

رابعا:التحلي بالتواضع العلمي: عندما يتجنب الباحث استعمال ضمير المتكلم (أنا، نحن) ويستعيض عنه بصيغ المبني للمجهول ("يُستنتج من ذلك"، "يمكن القول") أو الضمير الغائب ("يرى الباحث")، فإنه لا يفعل ذلك بدافع التواضع المجرد فقط، بل يؤكد أن البحث ليس عملا فرديا منبت الصلة، وإنما هو ثمرة حوار متصل مع تراث سابق من النصوص، والاجتهادات القضائية، والأراء الفقهية.

حيث أن هذا المنحى يضفي على العمل قيمة مضافة، كونه يقدم الباحث بصفته جزءا من جماعة علمية يتفاعل معها، وليس صوتا معزولا أو منفصلا عنها،فهو يضع نفسه في سياق سلسلة من الجهد الفكري المتواصل، مما يعزز من موضوعية البحث وموثوقيته.

خامسا:الالتزام بالبساطة والإيجاز: تكمن قوة الأفكار في وضوحها وليس في تعقيد العبارات أو زخرفتها، فالفكرة العميقة يمكن التعبير عنها بلغة واضحة ومباشرة.

حيث أن الإسهاب غير المبرر، والحشو، والتكرار الممل، من الأفات التي تثقل كاهل النص، وتضعف متانة بنائه المنهجي، وتشتت انتباه القارئ وتعيق فهمه للمقصد.

وعليه، فإن الإيجاز المقرون بالدقة والوضوح يمثل فضيلة علمية يسعى إليها كل باحث جاد، حيث يختار ألفاظه بدقة ويعبر عن أفكاره بأقل عدد ممكن من الكلمات دون إخلال بالمعنى أو التقليل من عمق التحليل.

سادسا:بناء الحجج على أسس منطقية وقانونية:في الميدان القانوني، لا تكفى البلاغة اللغوية وحدها لإقناع القارئ، خاصة إذا كان متخصصا.

بل لا بد من أن تستند الحجج إلى قواعد المنطق السليم (كالقياس، والاستقراء، والاستنباط)، وإلى أدلة معيارية ملموسة تتمثل في النصوص التشريعية (الدستور، القوانين، المراسيم)، والاجتهادات القضائية الصادرة عن المحاكم، والأراء الفقهية الرصينة.

فكل ادعاء أو استنتاج يجب أن يكون مدعوما بسند قانوني أو فقهي أو قضائي واضح، وإلا، فإن البحث يتحول إلى مجرد رأي شخصي ذاتي، يفتقر إلى السند العلمي، فالقوة الإقناعية للبحث القانوني تنبع من قوة حججه وسلامة استدلالاته، وليس من جمال صياغته فقط، ومن ثم يفقد قيمته ومشروعيته[52].

الفرع الثالث: التوثيق وأبعاده المنهجية

يشكل نظام التوثيق حجر الزاوية في الأمانة العلمية، وهو ليس مجرد إجراء شكلي

أو تقني هامشي يهدف إلى إثبات العودة إلى المصادر والمراجع، بل هو ممارسة منهجية عميقة تعكس مدى نضج الباحث ووعيه، واحترامه لإرث المعرفة الإنسانية، وحقوق الملكية الفكرية للأخرين.

كما أنه أداة محورية تتيح للقارئ والباحثين اللاحقين تتبع مسار الاستدلال والتحقق من صحة النتائج التي انتهى إليها البحث، مما يجعله ركيزة أساسية لتراكم المعرفة وتطورها.
فالبحث العلمي، بما فيه القانوني، هو بناء تراكمي، والتوثيق هو الرابط الذي يربط لبنات هذا البناء بعضها ببعض عبر الأجيال[53].

---

[52] –جامعة الجنان،دليل الباحث في كتابة البحث و شكله (الخطة و البحث النهائي)،طرابلس ،لبنان،2015-2016،ص05.

[53] –لطاد ليندة،مطبوعة مقدمة لسنة الأولى ماستر تخصص إدارة موارد البشرية،تقنيات التوثيق العلمي ،كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية،جامعة الجزائر03،سنة2021/2020،ص96.

أولا: أنماط ترتيب الهوامش وأثرها الوظيفي

تتعدد الأنماط المتعارف عليها في ترتيب الهوامش بين نظام الوضع في نهاية كل صفحة على حدة (هوامش سفلية)، أو تجميعها في نهاية كل فصل، أو إيرادها جميعًا في نهاية البحث ككل (هوامش ختامية).

ولكل نمط خصائصه وإيجابياته وسلبياته:هناك ثلاث طرق رئيسية لإدراج الهوامش في البحوث:

1- الهامش أسفل الصفحة:

يفصل عن المتن بخط أفقي قصير، ويُكتب بخط أصغر حجما (غالبا بحجم 12 إذا كان حجم المتن 16) تمييزا له عن النص الأصلي.

يرقم تسلسليا (1، 2، 3...) إما بشكل مستمر طوال البحث أو يعاد الترقيم في كل صفحة على حدة.

وما يميزه أنه الأكثر شيوعا في البحوث القانونية والأطروحات الأكاديمية لأنه يسهل على القارئ الوصول للمصدر بسرعة وسلاسة، دون انقطاع في تتبع الفكرة أو الحاجة إلى تقليب الصفحات، مما يحافظ على تركيزه وانسيابية قراءته.

2- الهامش في نهاية كل فصل:

تجمع المصادر المستعملة في الفصل وتوضع في صفحات خاصة في نهايته، ويرقم الهامش تسلسليا من بداية الفصل حتى نهايته.

لكن عيبه الرئيسي أن القارئ يضطر لتقليب الصفحات باستمرار للعودة إلى نهاية الفصل لمعرفة المرجع، مما يعرقل عملية القراءة ويُفقدها سلاسة كبيرة، خاصة في الفصول الطويلة.

3-الهامش في نهاية البحث:

تخصص صفحات مستقلة في أخر البحث تتضمن جميع الهوامش من الأول إلى الأخير مرقمة تسلسليا، لكن عيبه الجوهري أنه يصعب على القارئ التعرف على المصدر فورا، ويعوق عملية المتابعة والتحقق، كما أنه يعقد عملية النسخ والتصوير للصفحات التي تحتوي على إحالات مهمة.

حيث أنه و بالرغم من أن مسألة الاختيار غالبا ما تخضع لشروط الجهة الأكاديمية المشرفة أو المجلة العلمية المحكمة، إلا أن نظام الهوامش السفلية يبقى هو الأكثر شيوعا والأعلى كفاءة من الناحية الوظيفية؛ لأنه ييسر على القارئ عملية المراجعة والتحقق من المصدر في الحال، دون الحاجة إلى الانتقال إلى نهاية الفصل أو البحث، مما يعزز التواصل المباشر مع النص ويحافظ على تسلسل الفكرة وسياقها المنطقي[54].

ثانيا: الوظائف المتعددة للهوامش في البناء العلمي

لا يقتصر دور الهامش على مجرد الإحالة المرجعية، بل يؤدي طيفا واسعا من الوظائف الجوهرية التي تثري العمل:

1-ضمان الشفافية والموثوقية: وهي الوظيفة الأساسية، حيث يكشف الهامش بدقة وصراحة عن المصادر الأولية والثانوية التي استقى منها الباحث مادته العلمية، مما يمكن القارئ المتخصص من تقييم أساسات البناء argumentation ومناقشة مرتكزاتها، والتحقق من دقة النقل وصحة الاستشهاد، وبالتالي تكوين رأي في مدى مصداقية النتائج المعروضة.

2-إتاحة فرص التوسع المعرفي: يعمل الهامش كبوابة للقارئ الراغب في التعمق، حيث يتيح للباحث تقديم إحالات إضافية إلى مراجع أو دراسات أخرى عميقة الصلة بموضوع النقاش، قد تكون أكثر تفصيلاً أو تتناول زوايا أخرى للإشكالية.

---

[54] -فاندي سميرة،مرجع سابق،ص29-ص31.

تفتح هذه الإحالات أمام القارئ أفاقا للاستزادة والغوص deeper into the subject، مما يضاعف من الفائدة العلمية للبحث.

3-الإيضاح دون إخلال بسياق المتن: يسمح الهامش بإدراج شروح ضرورية للمصطلحات المعقدة، أو تعليقات جانبية مهمة، أو مناقشات فرعية لآراء مخالفة، أو إيراد نصوص طويلة نسبيا (كنص مادة قانونية)، دون أن يثقل ذلك على المتن الرئيسي أو يعرقل انسيابية العرض ويشتت انتباه القارئ عن الخط Argument الرئيسي.

4-التعبير عن الاعتراف والوفاء العلمي: يشكل الهامش يشكل الهامش اعترافا صريحا بجميل الباحثين السابقين وإسهاماتهم، وهو ما يؤكد التزام الباحث بأداب وأخلاقيات البحث العلمي، وقيم النزاهة والأمانة Intellectual honesty.

فهو يمنع الانتحال Plagiarism وينسب كل فكرة إلى صاحبها الحقيقي، مما يخلق بيئة من الثقة والاحترام المتبادل داخل المجتمع العلمي[55].

ثالثا: الضوابط الفنية والإجرائية للتوثيق

إن الالتزام الدقيق بالقواعد الفنية المتعارف عليها في التوثيق يحفظ للبحث تماسكه المنهجي، ويجنبه فوضى الإسناد، ويرسخ مصداقيته.

ومن أبرز هذه الضوابط التي يجب على الباحث القانوني إتقانها:

---

[55] - https://elearn.univ-tlemcen.dz/pluginfile.php/222589/mod_resource/content/1/%D9%83%D8%AA%D8%A7%D8%A8%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%AB%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D9%85%D9%8A%20%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%86%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D9%84%D9%89%20%20%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%AF%D8%A7%D8%B3%D9%8A%20%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%A7%D9%86%D9%8A%20%20%20%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D8%AA%D8%A7%D8%B0%D8%A9%20%D9%86%D8%B5%D9%8A%D8%B1%D8%A9%20%D8%B4%D9%8A%D8%A7%D8%AF%D9%8A.pdf?fbclid=IwY2xjawMtPPZleHRuA2FlbQIxMABicmlkETFBUDJkUUE3NHlmMUJtN3VqAR4Ss8Lm3Jn2C34yBR0YY_c1nSbWSYCs1iCFpket5BjBQpnF1au16gOT86BqMQ_aem_Bn-7zq3ASDEKgF5pq-y_Qw,09/09/2025,18h00.

1-التكامل في بيان البيانات:

أ/ **عند الإشارة إلى المرجع لأول مرة،** يجب ذكر جميع بياناته الأساسية بشكل كامل (اسم المؤلف، عنوان الكتاب، الطبعة، دار النشر، مكان النشر، سنة النشر، ورقم الصفحة أو الصفحات) بما يمكن القارئ من التعرف عليه وتحديده بدقة.

ب/ **في حالة التكرار المباشر للمرجع في حال تكرار الإحالة إلى المرجع نفسه مباشرة وبلا فاصل** (أي أن الهامش السابق مباشرة هو لنفس المرجع)، يكتفي الباحث بعبارة "نفس المصدر" أو "المصدر نفسه" مع تحديد رقم الصفحة الجديدة إن اختلفت.

ج/ في حالة التكرار غير المباشر (بفاصل): إذا وردت الإحالة إلى المرجع بعد أن فصل بينها وبين الإحالة الأولى مرجع أو مصادر أخرى، فيشار إليه بعبارة "مرجع سابق" مع ذكر رقم الصفحة، أما في حالةتعدد مؤلفات المؤلف الواحد: عندما يكون للمؤلف الواحد أكثر من مؤلف مدرج في قائمة المراجع، يجب عند الإحالة التالية ذكر لقبه وعنوان الكتاب المحدد (أو اختصار واضح له) لتجنب أي التباس أو غموض قد يحصل للقارئ.

د/ إذا كان المرجع أجنبيا، فيستخدم الاصطلاح اللاتيني (Ibid) اختصارا لـ (Ibidem) والذي يعني "في نفس المرجع و نفس الصفحة".

هـ/ تكرر المرجع مع نفس الصفحة، فيستخدم اختصار (Loc. cit) اختصارا لـ (Loco citato)،تستعمل عند سبق ذكر المرجع و نفس الصفحة لكن ليس مباشرة في الهامش السابق.

و/ **بالنسبة للمراجع الأجنبية،** يستخدم اصطلاح (Op. cit) اختصارا لـ (Opere citato) والذي يعني "المرجع السابق و اختلاف الصفحات و بينهم مراجع أخرى مع ضرورة ذكر اسم عائلة المؤلف قبله (مثل: Smith, Op. cit) لتمييزه عن باقي مؤلفاته.

2-التوثيق حسب نوع المرجع:

أ/المقالات العلمية في الدوريات: يذكر اسم الكاتب، عنوان المقال، اسم الدورية، رقم العدد، السنة، ورقم الصفحة.

ب/الأبحاث الجامعية: يذكر اسم الباحث، عنوان الرسالة، الجامعة والكلية، سنة المناقشة، ورقم الصفحة.

ج/الوثائق القانونية: يذكر نوع الوثيقة (نص دستوري، مادة قانونية، حكم قضائي، قرار إداري...)، رقم المادة أو الفقرة، وتاريخ صدورها.

د/الأحكام القضائية: يذكر نوع الحكم، الجهة القضائية، تاريخ صدوره، رقم الفهرس،رقم الملف أو القضية، مع الإشارة إلى المجلة أو الدورية التي نشر فيها إن وُجد.

هـ/المطبوعات الجامعية: يذكر عنوان المطبوعة، الجهة المصدرة (كلية أو جامعة)، السنة الجامعية، ورقم الصفحة إن وجد[56].

المطلب الثاني:أجزاء البحث العلمي

الفرع الأول: العناصر التمهيدية

أولا:اختيار موضوع البحث:يعد اختيار الموضوع المرحلة الأولى في إعداد البحث العلمي، ويشترط أن يتصف بما يلي:

1/الشمولية: أن يتضمن العنوان المجال العام والموضوع الدقيق والفترة الزمنية التي يعالجها البحث.

2/الوضوح: أن تصاغ ألفاظ العنوان بدقة ووضوح بعيدًا عن الغموض.

---

[56] – لطاد ليندة،مطبوعة مقدمة لسنة الأولى ماستر تخصص إدارة موارد البشرية،تقنيات التوثيق العلمي،مرجع سابق،ص103-ص106.

3/الدلالة: أن يعكس العنوان طبيعة الموضوع بموضوعية، دون عموميات.

4/التحديد اللفظي: انتقاء الألفاظ الدقيقة التي تعكس عناصر البحث الأساسية[57].

الخطة هي التصور الأولي الذي يرسمه الباحث لمعالجة الموضوع، وتبنى بعد جمع المصادر والمراجع.

ثانيا : صفحة الإهداء

تعتبر صفحة الإهداء لحظة وجدانية خاصة يتيحها الباحث داخل عمله العلمي، إذ يضع فيها شيئ من ذاته بعيدا عن الصرامة الأكاديمية.

وهي، وإن بدت بسيطة في ظاهرها، إلا أنها ذات أثر بالغ، لأنها تترجم الوفاء والاعتراف بالجميل لمن كانوا سندا وعونا معنوياًفي مسار البحث.

غالبا ما يتوجه الباحث الجزائري في إهدائه أولا إلى الوالدين، عرفانا بتضحياتهما، وصبرا على مشاق تنشئة علمية طويلة، ثم يلتفت إلى الزوجة والأبناء، إن وجدوا، تقديرا لتفهمهم لحظات الغياب والانشغال، وقد يوسع الدائرة [58]لتشمل الأصدقاء المقربين الذين شاركوا معه أوقات العسر واليسر، أو يخص بالذكر أستاذا راحلا أو شخصية كان لها أثر معنوي أو روحي في مساره.

الصياغة هنا يستحسن أن تكون مقتضبة، رصينة، وخالية من الحشو، تميل إلى اللغة المجازية الراقية، مثل:

"إلى من كانوا عزائي في المحن، ونوري في العتمات، وركنا ثابتا في مساري العلمي والإنساني...".

---

[57]- https://fac.umc.edu.dz/fll/images/cours-arabe/L1/%D8%AA%D9%82%D9%86%D9%8A%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%AB.pdf?utm_source=,09/09/2025,18h40.

[58] –سعيد إسماعيل،قواعد أساسية في البحث العلمي،مؤسسة الرسالة،بيروت ،ط1،سنة1994،ص461.

من الناحية الشكلية، تكتب هذه الصفحة بشكل مستقل، في ثلثها الأوسط أو العلوي، بخط واضح وأنيق، دون إسراف في العلامات أو التزيين،وهي ليست مجالا للخطابة أو المبالغة، بل مساحة للصدق والبساطة.

ثالثا: صفحة الشكر والتقدير

إذا كان الإهداء طابعه شخصيا وعاطفيا، فإن صفحة الشكر والتقدير تلتزم، على العكس، بالجدية الأكاديمية وبأدب المهنة.

حيث أن الغرض منها الاعتراف بالفضل لكل من ساهم، بشكل مباشر أو غير مباشر، في إخراج البحث إلى صورته النهائية.

ويبدأ الباحث عادة بشكر أستاذه المشرف، عرفانا بتوجيهاته ونقده العلمي الرصين وصبره على مسار البحث.

ثم يلي ذلك شكر أعضاء لجنة المناقشة[59] الذين تفضلوا بقراءة العمل وإثرائه بملاحظاتهم.

حيث إذا كان البحث قد استفاد من دعم مؤسساتي أو تمويل من جهة أكاديمية، فإن الإشارة إليها واجبة وبدون إطالة.

كما لا يغفل الباحث عن ذكر كل من قدم مساعدة عملية، كأمناء المكتبات أو من أتاحوا الوثائق أو البيانات، مع احترام سرية بعض المصادر متى اقتضى الأمر.

يجوز في نهاية الصفحة أن يوجّه الباحث كلمة مقتضبة إلى أسرته وأصدقائه، تثمينا لدورهم المعنوي، لكن بعبارات رزينة ومختصرة، لأن ذلك المجال الأصيل للإهداء.

من الناحية الشكلية، تُخصص صفحة مستقلة للشكر والتقدير، وتُكتب بنفس خط متن البحث وتنسيقه، التزاما بطابعه الرسمي، وترتب فقرات الشكر ترتيبا هرميا بحسب قيمة المساهمة العلمية، بدءا بالمشرف، فالمناقشين، ثم باقي المساهمين.

---

[59] –فاندي سميرة،محاضرات في منهجية العلوم القانونية،،مرجع سابق.

الفارق الجوهري بين الصفحتين يتمثل في أن الإهداء أقرب إلى التعبير الوجداني الشخصي، بينما الشكر والتقدير وثيقة اعتراف أكاديمية بالفضل.

كما أنه في الإهداء تسود اللغة المجازية والبساطة الصادقة، وفي الشكر تسود اللغة الرصينة المرتبة وفق أعراف البحث العلمي، فالفصل بينهما لا يقتصر على الشكل، بل هو أيضا فصل في الوظيفة والدلالة.

رابعا :قائمة المختصرات

أ/تعريف قائمة المختصرات هي جزء أساسي من الأعمال البحثية والأكاديمية، وتعتبر أداة منهجية تُستخدم لتسهيل فهم النصوص العلمية المعقدة التي تحتوي على العديد من المصطلحات والعبارات المختصرة. تعريفاً أكاديميا، يمكن القول إن قائمة المختصرات هي "جدول ينظم ويجمع جميع الرموز والكلمات المختصرة المستخدمة في البحث أو الدراسة، مع توضيح معانيها أو ما تدل عليه لتيسير قراءة النص وفهمه دون الحاجة للعودة مرارا إلى توضيح المصطلحات" .

ب–أهمية قائمة المختصرات في العمل الأكاديمي[60]

قائمة المختصرات تعد شرطا من شروط المنهجية العلمية في إعداد البحوث والرسائل العلمية، حيث أنها تساهم في:

–جعل العمل البحثي أكثر وضوحا وترابطا من خلال تجنب التكرار في شرح المصطلحات.

–توفير مرجع سريع للقارئ لفهم الرموز والمصطلحات المختصرة خاصة في المواضيع التقنية والقانونية والعلمية التي تتطلب دقة بالغة.

[60] - https://repository.univ-msila.dz/server/api/core/bitstreams/6d88fb05-239b-488b-a7bb-10eb15844a66/content?fbclid=IwY2xjawMvnjdleHRuA2FlbQIxMABicmlkETFBUDJkUUE3NHlmMUJtN3VqAR4RQDoR2lqfDcF0tghyUu3S0-7x_9VfcGDU4JUWNCd5GmFZVMtlgzDtWSgp1Q_aem_IKLZ_7XfbTHdf1jVrC5ZHw,11/09/2025,13h30.

-تسهيل التواصل العلمي نظراً لأن الباحثين والقراء قد يكونون من خلفيات متعددة، وتعد قائمة المختصرات وسيلة توحيدية لفهم النصوص .

ج-مكونات قائمة المختصرات

تتضمن القائمة عادة:

-الرمز المختصر (باللغة العربية أو الأجنبية).

-الكلمة أو العبارة الكاملة التي يشير إليها هذا الرمز.

-أحيانا يتم إرفاق ملاحظات إضافية لتوضيح الاستخدام أو السياق في البحث.

د/أمثلة عن قائمة المختصرات

د.م.ج: ديوان المطبوعات الجامعية.

ق.إ.م.إ: قانون الإجراءات المدنية والإدارية.

ق. م : القانون المدني

ص :الصفحة

ط:الطبعة

TVA: Taxe sur la Valeur Ajoutée (ضريبة على القيمة المضافة) .

Ppالصفحات

Pالصفحة

Op.citمرجع سابق

Lbdالمرجع السابق

Volمجلد

هـ/المتطلبات الشكلية لقائمة المختصرات

من الناحية الشكلية، يجب أن تكون قائمة المختصرات:

-مرتبة ترتيبا أبجديا ليسهل على القارئ العثور على المختصر.

-واضحة من حيث صياغة التوصيف لسبب معرفة كل رمز وماذا يعني.

-موضوعه إما في بداية البحث بعد الفهرس وقبل المقدمة، أو في ملحقات البحث حسب طبيعة العمل الأكاديمي .

بالتالي، قائمة المختصرات هي أداة تنظيمية ومنهجية تساعد على تيسير القراءة العلمية وتفهم المتخصصين وغير المتخصصين بالمصطلحات والرموز المختصرة داخل البحث العلمي أو النص الأكاديمي، مما يضمن جودة العرض ووضوح التوثيق للمصطلحات الحقوقية أو العلمية المستخدمة، وهي ضرورة في إعداد أي عمل أكاديمي متقن ومستوفٍ لشروط البحث العلمي .

الفرع الثاني:مكونات البحث العلمي الرئيسية

أولا: كتابة المقدمة

تُعتبر المقدمة واجهة البحث وأحد أهم أجزائه، وتتضمن العناصر التالية:

1- **التعريف بالموضوع**: تقديم فكرة عامة.

2- **أهمية البحث**: نظرية وتطبيقية.

3- **أهداف البحث**: ما يسعى الباحث لتحقيقه.

[61] -لخضاري عبد المجيد،دليل توجيهي لإعداد بحث أكاديمي'مذكرة ماستر-أطروحة الدكتوراة)،كلية الحقوق و العلوم السياسية،جامعة عباس لغرور،الخنشلة،2023-2024

4- **إشكالية البحث**: صياغة التساؤل الرئيس للموضوع،ومن خصائصها،

-أن تكون الإشكالية واضحة ودقيقة ومصاغة بلغة سليمة، بحيث يمكن للباحث والمطلعين فهمها بسهولة دون غموض أو التباس.

-أن تكون مختصرة وموجزة، تعبر بإيجاز عن مشكلة البحث أو الفجوة المعرفية التي يسعى البحث إلى تطويرها أو حلها.

-أن ترتبط بشكل مباشر بموضوع البحث وذات صلة بعنوانه، أي أن تكون مرتبطة بمجال الدراسة ومتغيراته الأساسية.

-أن تكون قابلة للبحث والإجابة عليها خلال صفحات البحث كلها، وتتيح للباحث إمكانية جمع البيانات وتحليلها للوصول إلى الاستنتاجات.

-أن تكون واقعية وقابلة للاختبار، وتعبر عن مشكلة حقيقية موجودة وليست خيالية أو سطحية.

-ينبغي أن تطرح أهمية الموضوع قيد الدراسة، بما يوضح أثر البحث ومدى فائدته العلمية أو المجتمعية.

بالتالي، ترتكز الإشكالية على وضوحها، ارتباطها بموضوع البحث، قدرتها على التحديد والاختبار، وأهميتها العلمية، وهذه الخصائص تجعلها نقطة انطلاق فعالة للبحث العلمي الكامل [62].

5- **التساؤلات الفرعية**: أسئلة تتفرع عن الإشكالية.

6- **الفرضيات**: حلول مؤقتة يسعى البحث لاختبارها.

7- **المنهج العلمي**: بيان المناهج المعتمدة (تحليلي، مقارن، تاريخي، استدلالي...).

[62] - https://diae.net/50930/?utm_source,11/09/2025,14h00.

8- **حدود البحث**: الإطار الزماني والمكاني.

9- **الدراسات السابقة**: عرض الأبحاث التي تناولت نفس الموضوع، وبيان أوجه الاختلاف معها.

10- **وضع الخطة**: تكمن أهمية الخطة في تمكّن الباحث من التحكم في موضوعه،كما تساعد على ترتيب الأفكار والبيانات في تسلسل منطقي.

حيث تبرز معالم الموضوع وبنيته الداخلية،تعكس طريقة تفكير الباحث وأسلوبه العلمي، وتُظهر كفاءته ومؤهلاته العلمية.

ومن شروط الخطة:

-التوازن بين أقسام البحث من حيث الحجم.

-التناسق بين العناوين الرئيسية والفرعية مع العنوان العام.

-تجنب التكرار والخلط.[63]

ثانيا: صلب البحث (المباحث والمطالب)

هذا الجزء يمثل التحليل العلمي العميق للموضوع، ويقسم عادة إلى:

مباحث رئيسية.

مطالب فرعية.

ويراعى فيه التدرج المنطقي، الربط بين الأفكار، والاعتماد على الاستشهادات والمراجع.

ثالثا: الخاتمة

خلاصة موجزة للبحث،إبراز أهم الاستنتاجات والتوصيات،وفتح أفاق للبحوث المستقبلية.

[63] -الشرماني علاء،كتاب إعداد خطة البحث،2020،ص05 و ص06.

1-**النتائج**: ما توصل إليه الباحث بعد التحليل.

2-**التوصيات**: حلول عملية أو مقترحات لمعالجة الإشكالية[64].

الفرع الثالث: الملاحق ، قائمة المصادر و المراجع

أولا:الملاحق:لا ترتبط جميع المعطيات التي يجمعها الباحث ارتباطا مباشرا بصلب موضوع دراسته، إذ قد يجد نفسه بحاجة إلى إرفاق مجموعة من البيانات ذات قيمة علمية

أو عملية، غير أن إدراجها ضمن متن البحث قد يخلّ بتسلسل الأفكار أو يضعف من قوة أسلوب العرض والتحليل،ومن ثَمّ، خُصِّص جزء مستقل من البحث يُسمّى الملحق لاحتواء هذه المواد.

يشترط في البيانات المدرجة ضمن الملاحق أن تكون مرتبطة بشكل غير مباشر بالموضوع، لكنها تساهم في خدمته أو توضيحه أو استكماله، فهي قد تؤدي وظيفة تفسيرية أو توثيقية أو إحصائية، أو تضيف بُعدًا عمليًا يساعد القارئ على فهم أعمق للبحث.

وتتعدد صور الملاحق بحسب طبيعة الموضوع المدروس، فقد تشمل: الأشكال التوضيحية، الرسوم البيانية والهندسية، الجداول الإحصائية، النماذج التطبيقية، صور المخطوطات، الوثائق التاريخية، نصوص مشاريع القوانين، الأحكام والقرارات القضائية، وغير ذلك من المواد الداعمة.

ومما ينبغي التنبيه إليه أن موقع المعلومة يختلف باختلاف طبيعة البحث؛ فالمعطى الذي يعتبر ملحقا في دراسة معينة قد يُدمج ضمن المتن الرئيس في دراسة أخرى إذا كان على صلة

[64] -http://archive.univ-biskra.dz/moodle2021/pluginfile.php/311744/mod_resource/content/1/%D9%85%D8%AD%D9%88%D8%B1%2003.pdf,09/09/2025,19h00.

مباشرة بموضوعها[65].

ثانيا: قائمة المصادر والمراجع

توثق المعلومات في الهوامش وفق الأسلوب الأكاديمي المتعارف عليه، وتشمل:

المصادر و المراجع ،المقالات والدوريات، القوانين والنصوص الرسمية،الرسائل الجامعية،المواقع الإلكترونية الموثوقة (عند الضرورة).

و ترتب الكتب حسب الترتيب الهجائي و إن كان لمؤلف واحج مؤلفين فحسب الترتيب الزمني و ترتب القوانين حسب الترتيب الزمني.

إن إعداد قائمة المصادر والمراجع بطريقة منظمة ومنهجية يعدخطوة أساسية ترفع من القيمة العلمية للمذكرة، كما تسهّل على القارئ عملية الرجوع إلى الوثائق المعتمدة، فضلا عن كونه امتدادا لمبدأ الأمانة العلمية في جميع مراحل إعداد المذكرة، ويمكن تقسيمها كما يلي:

توثق المعلومات في الهوامش وفق الأسلوب الأكاديمي المتعارف عليه، وتشمل:

المصادر و المراجع ،المقالات والدوريات، القوانين والنصوص الرسمية،الرسائل الجامعية،المواقع الإلكترونية الموثوقة (عند الضرورة).

حيث ترتب الكتب حسب الترتيب الهجائي و إن كان لمؤلف واحد مؤلفين فحسب الترتيب الزمني و ترتب القوانين حسب الترتيب الزمني متى كانت من نفس الدرجة.

---

65 - https://pertask.com/blog/post/1378/%D9%83%D9%8A%D9%81%D9%8A%D8%A9-%D9%83%D8%AA%D8%A7%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%84%D8%A7%D8%AD%D9%82-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%AB-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D9%85%D9%8A/?utm_source=,09/09/2025,19h35.

إن إعداد قائمة المصادر والمراجع بطريقة منظمة ومنهجية يعد خطوة أساسية ترفع من القيمة العلمية للمذكرة، كما تسهّل على القارئ عملية الرجوع إلى الوثائق المعتمدة، فضلا عن كونه امتدادا لمبدأ الأمانة العلمية في جميع مراحل إعداد المذكرة[66]، ويمكن تقسيمها كما يلي:

1: قائمة المصادر

أ/ القرآن الكريم: مع ضرورة تحديد الرواية المعتمدة.

ب/ السنة النبوية الشريفة.

ج/ النصوص القانونية: ويتم ترتيبها وفق معيار القوة الإلزامية، بدءا من الأقدم إلى الأحدث:

الدساتير.

المعاهدات الدولية.

القوانين العضوية.

المراسيم التنفيذية.

المراسيم الرئاسية.

القوانين العادية والأوامر.

القرارات الوزارية المشتركة.

القرارات الوزارية.

القرارات الولائية.

القرارات البلدية.

[66] -عائشة بوعيزم ، منهجية البحث العلمي ،المرجع السابق،ص113.

و يمكن تصنيفها في المراجع بعد الكتب.

د/ **المعاجم والقواميس**: مثل قاموس...، مع ذكر لقب واسم المؤلف، دار النشر، مكان النشر، وسنة النشر.

هـ/ الأحكام والقرارات القضائية:

إذا كان القرار منشورا: يذكر رقمه، فهرسه، الجهة المصدرة، تاريخ صدوره، مع الإشارة إلى اسم المجلة (مكتوبا بخط سفلي)، عددها، وتاريخ النشر،أما إذا كان غير منشور: يذكر بنفس البيانات مع الإشارة إلى عبارة (غير منشور) بين قوسين،مع الملاحظة أنه يمكن إدراج النصوص القانونية أيضا ضمن قائمة المراجع بعد المؤلفات.

2- قائمة المراجع

أ/ الكتب:

تُرتب المراجع ترتيبا هجائيا (أ-ب-ت-ث...)، سواء بشكل عمودي أو أفقي.

بيانات المرجع: لقب المؤلف، اسمه، عنوان الكتاب، الجزء (إن وجد)، الطبعة، دار النشر، مكان النشر، بلد النشر، سنة النشر،إذا كان للمؤلف نفسه عدة مؤلفات، ترتب بحسب الأحدث.

ب/ المقالات العلمية:

ترتب حسب الترتيب الأبجدي لألقاب المؤلفين،على هذا النحو: لقب واسم المؤلف، "عنوان المقال"، اسم المجلة (بخط سفلي)، عدد المجلة، الجهة المصدرة، دار النشر، بلد النشر.

ج/ الأطروحات الجامعية (رسائل الدكتوراه والماجستير):

يتم الترتيب وفق الترتيب الهجائي للقب ثم الاسم.

-**رسائل الدكتوراه**: لقب واسم صاحب الرسالة، عنوانها، نوعها (دكتوراه)، الكلية والجامعة، تاريخ المناقشة.

-رسائل الماجستير: نفس بيانات رسائل الدكتوراه مع الإشارة إلى أنها رسالة ماجستير.

-و حاليا بعد مساواة بين الماستر و الدكتوراة أصبح الإقتباس من مذكرات الماستر يخضع لنفس بيانات الإقتباس من رسالة الماجستير.

د/ المقابلات:

يُذكر لقب واسم الشخص المستجوب، صفته، موضوع المقابلة، مكانها وتاريخها.

هـ/ المواقع الإلكترونية:

اسم الموقع الإلكتروني، تاريخ وساعة الدخول.

كما ترتب بنفس الطريقة المراجع باللغة الأجنبية.

الفرع الرابع: الفهرس و الملخص

أولا: الفهرس:يتضمن الفهرس عادة جميع العناوين الرئيسية والفرعية التي وردت في متن البحث، بحيث يقابل كل عنوان رقم الصفحة الخاص به، ويستمد هذا الترتيب مباشرة من خطة البحث التي أعدها الباحث منذ البداية، مع ضرورة الالتزام بالدقة في مطابقة أرقام الصفحات للعناوين الواردة،ولا يقتصر دور الفهرس على تسهيل الاطلاع، بل يعطي كذلك انطباعا أوليا عن مدى تنظيم وهيكلة البحث، وهو ما يعكس جدية الباحث ومهارته في عرض موضوعه بشكل منهجي ومنسق[67].

[67] -فريوي مقداد،علم فهرسة المخطوطات،ملتقى وطنيالموسوم بالمخطوط الجزائري:موضوعه و جغرافيته،جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية،قسنطينة،الجزائر،2022/12/05،ص05إلى ص07.

ثانيا: الملخص:يلتزم الطالب، عقب استكمال إعداد الفهرس، بصياغة ملخص لمذكرته باللغة العربية في بضعة أسطر مركزة، يعرض من خلالها موضوع المذكرة وإشكاليتها وأبرز نتائجها، ويترجم هذا الملخص إلى لغة أجنبية واحدة على الأقل، ويدرج كلاهما في الصفحات الختامية للمذكرة، باعتبارهما واجهة مختصرة تعكس مضمونها العلمي[68].

و في الختام ،البحث العلمي ليس مجرد جمع معلومات، بل هو عملية منظمة تبدأ باختيار موضوع مناسب، ثم إعداد خطة، فصياغة مقدمة متكاملة، يليها صلب البحث، ثم عرض النتائج والتوصيات، وتختتم بالخاتمة والتوثيق العلمي الدقيق[69] .

الفصل الثاني: أساليب إنجاز البحوث العلمية الموجزة

يتميز ميدان العلوم القانونية بخصوصية واضحة على مستوى إعداد الأبحاث العلمية المختصرة، إذ يتطلب ذلك إلماما دقيقا بجملة من القواعد والتقنيات المنهجية التي لا نظير لها في باقي ميادين العلوم الاجتماعية الأخرى.

وانطلاقا من هذه الخصوصية، يتناول هذا الفصل بالدراسة والتحليل أهم التقنيات المستعملة في إنجاز البحوث العلمية الموجزة ؛ فنخصص المبحث الأول أساليب تحليل النصوص ،التعليق على الأحكام و القرارات القضائية و تقديم إستشارة قانونية، ثم نعرج في المبحث الثاني على صياغة المذكرة الإستخلاصية و أساليب التحرير الإداري.

المبحث الأول أساليب تحليل النصوص ،التعليق على الأحكام و القرارات القضائية و تقديم إستشارة قانونية.

تتباين أساليب تحليل النصوص عن أساليب التعليق على الأحكام و القرارات القضائية و عن أساليب تقديم إستشارة قانونية و هذا ما سنتطرق إليه في مطلبين.

---

[68] –حشوف لبنى،دروس عبر الخط في منهجية إعداد مذكرة موجهة للطلبة السنة الثانية ماستر ،قانون إداري،كلية الحقوق و العلوم السياسية،جامعة عباس لغرور خنشلة ،الجزائر،السنة الجامعية 2023-2024،ص39.

[69] – –بن جدو بوطالبي،الدليل المنهجي لإعداد البحوث العلمية للطالب الجامعي،جامعة محمد لمين دباغين ،سطيف2،الجزائر،2016/2015.

المطلب الأول: أساليب تحليل النصوص والتعليق على الأحكام و القرارات القضائية

سوف نتطرق في مطلبنا هذا إلى أساليب كل واحد منهما في فرعين،بحيث نتناو ل في أولهما على أساليب تحليل النصوص ونعرج في الفرع الثاني إلى تقنية التعليق على الأحكام و القرارات القضائية.

الفرع الأول: أساليب تحليل النصوص القانونية

أولا: مفهوم النص القانوني

منذ التحاق الطالب بالجامعة عموما، وبكلية الحقوق على وجه الخصوص، يجد نفسه مجبرا على التعامل مع النصوص القانونية منذ البداية، رغم افتقاره غالبا إلى أدوات وأليات التعامل معها.

حيث أنه في مادة القانون الدستوري يتعامل مع مواد الدستور، وفي المدخل إلى العلوم القانونية يواجه نصوص القانون المدني، وفي مادة القانون الإداري يجد نفسه أمام نصوص متعددة ذات طبيعة خاصة، باعتبار أن هذا القانون يتميز بعدم التقنين مقارنة بغيره من الفروع،ومن هنا تبرز الحاجة إلى اتباع خطة منهجية لفهم النصوص القانونية وتحليلها، والوقوف على عناصرها ومضامينها، وذلك عبر دراسة مفهوم التحليل، ثم استعراض خطواته، قبل الانتقال إلى تقديم نماذج تطبيقية لنصوص محللة ومصاغة في شكل مقالات قانونية يسترشد بها الطالب في مساره الجامعي.

أما بخصوص النص القانوني، فإن أصل كلمة "قانون" يعود إلى اللغة اليونانية، حيث اشتقت من كلمة KANUN التي تعني العصا المستقيمة، في إشارة إلى أداة تستخدم لضبط الانحراف وإعادته إلى مساره الطبيعي.

حيث انتقلت هذه الكلمة إلى عدة لغات، منها الفرنسية (Droit)، الإيطالية (Diritto)، الإسبانية (Derecho)، والألمانية (Recht)، ثم استقرت في اللغة العربية لتدل على الأصل أو المقياس الذي يحتكم إليه في تنظيم العلاقات وضبط السلوك[70].

تكلم المشرع الجزائري عن القانون كمصدر مباشر للإلتزام في الفصل الأول من الباب الأول الخاص بمصادر الإلتزام في المادة 53 من القانون المدني[71] التي جاءت كالتالي:"تسري على الإلتزامات الناجمة مباشرة عن القانون جون غيرها النصوص القانونية التي قررتها)).

كما يجوز التعبير بأن القانون متى انشأه نص خاص يعتبر مصدر مباشر للإلتزام من خلال توضيح هاته المادة القانونية أركان و أحكام هذا الإلتزام و مثال ذلك نص المادة 74 و 77 من قانون الأسرة[72] اللتان نصتا:

"الأم أولى بحضانة ولدها ثم الأب ،ثم الجدة،ثم الخالة ،ثم العمة،ثم الأقربون درجة مع مراعاة مصلحة المحضون في كل ذلك، و على القاضي عندما يحكم بإسناد الحضانة أن يحكم بحق الزيارة".

كما تنص المادة 67 من القانون الأسرة

"تسقط الحضانة باختلال أحد الشروط المنصوص عليها في المادة 62 أعلاه.

و لا يمكن لعمل المرأة أن يشكل سببا من أسباب سقوط الحق عنها في ممارسة الحضانة .

غير أنه يجب في جميع الحالات مراعاة مصلحة المحضون".

---

[70] – أبو الفضل ابن منظو ر الخزرجي، لسان العرب، الجزء الثاني عشر، وزارة الشؤون الإسلامية و الأوقاف والدعوة والإرشاد، السعودية، بدون تاريخ، ص 200.

[71] –الأمر75–58 المؤرخ في 26 سبتمبر1975،يتضمن القانون المدني ،المعدل و المتمم.

[72] –قانون 84–11،مؤرخ في 09جوان1984 ،يتضمن قانون الأسرة ،المعدل و المتمم.

كما تنص المادة 704 من القانون المدني على أنه لمالك الحائط المشترك أن يستعمله بحسب الغرض الذي أعد له و أن يضع فوقه عوارض ليسند عليها السقف دون أن يحمل الحائط فوق طاقته.

فإذا لم يعد الحائط المشترك صالحا للغرض الذي خصص له فإن نفقة ترميمه و إعادة بنائه تكون على الشركاء كل بنسبة حصته فيه.

كما أن في القانون التجاري[73] من المواد 09 إلى 18 لابد على التاجر تقديم الدفاتر التجارية إلى المحكمة.

و عليه فإن ا لقانون، في الاصطلاح العلمي الدقيق، هو مجموعة من القواعد العامة والمجردة، الصادرة عن سلطة مختصة، والملزمة للأفراد داخل المجتمع، والتي تهدف إلى تنظيم العلاقات فيما بينهم وضبط سلوكهم، من خلال تقرير حقوق وفرض التزامات، بما يضمن استقرار النظام الاجتماعي وتحقيق العدالة والأمن القانوني،و هو ما تسنه السلطة التشريعية[74].

النص القانوني، سواء أكان تشريعيا أو فقهيا، يمثل تظافرا منظّمًا للأفكار القانونية المتعلقة بمسألة قانونية محددة، ويعرض على الطالب بهدف منحه إطارا واضحا لمناقشة هذه المسألة بطريقة منهجية، تتجاوز الحفظ السطحي والنقل الألي للمعلومات إلى فهم عميق وقدرة نقدية مركبة، فالتعليق على النص القانوني لا يقتصر على شرح أو إعادة سرد موجز لما يحتويه، بل هو عملية تحليلية وتركيبية تسمح للطالب بفهم المحتوى وتفسيره بشكل شخصي مع الالتزام بإطار الأفكار الأصلية[75].

فالتعليق على النص القانوني هو محاولة تفسير النص وفك طلاسمه من خلال:

---

[73] –الأمر75-59 مؤرخ في 26 سبتمبر 1975،يتضمن القانون التجاري،المعدل و المتمم.

[74] – عمرو طه بدوي محمد، المدخل لدراسة القانون، الكتاب الأول (نظرية القانون)، دار النهضة العربية، القاهرة،2007،ص22.

[75] – غناي زكية، منهجية الأعمال الموجهة في القانون المدني، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005،ص73.

1-العمل الحر نسبيا: إذ يسمح بأسلوب شخصي ضمن حدوده، بمعنى أن الطالب لا يجرد النص من محتواه الأصلي، لكنه يعيد صياغة الأفكار مستندا إلى بحث دقيق في مكوناتها.

2-**تحليل النص إلى مكوناته**، حيث يقوم الطالب بتحديد العناصر الأساسية التي يتضمنها النص القانوني، وتحليل كل جزء من حيث المعنى والهدف القانوني.

3-التأليف والتركيب: بناء فكرة متماسكة جديدة تنبثق عن فهم عميق للنص وليس مجرد نقله ميكانيكيًا[76].

و تكمن أهداف التعليق على النص القانوني،حسب ما بينته المصادر الأكاديمية المتخصصة في المنهجية القانونية، يهدف التعليق على النص القانوني إلى تحقيق هدفين أساسيين:

4-تحديد إطار المناقشة

-يلزِم الطالب بالتركيز على الأفكار الموجودة ضمن النص نفسه، وتلك الأفكار ذات الصلة المباشرة، دون التطرق إلى موضوعات أو أفكار خارج نطاق نص المسألة القانونية.

-يحد من الميل إلى المناقشة التقليدية التي تقوم على الحفظ السطحي، ويمنع التشعب غير المبرر خارج موضوع النص.

-هذا الإطار يشكل حماية للمناقشة من التشتت، ويجعلها مركزة على تحليل النص وتفسيره.

5-إتاحة مساحة للرأي الشخصي المبرر

-يسمح للطالب بإبداء موقفه من أفكار النص، سواء بالتأييد أو المعارضة، شرط أن يكون ذلك مدعومًا بأسباب قانونية واضحة وتعليل منطقي.

-هذا الأمر يعكس درجة استيعاب الطالب للنص القانوني وقدرته على توظيف المعلومات بشكل نقدي ومبدع.

---

[76] - شروخ صالح الدين ، الوجيز في المنهجية القانونية التطبيقية ، دار العلوم للنشر والتوزيع ، عنابة ، 2010،ص73-74.

-التعليق بهذا الشكل يتجاوز مجرد شرح النص نحو نقد بناء منهجي، وهو ما يؤدي إلى تطوير التفكير القانوني لدى الطالب.

كما يكمن الفارق بين التعليق والشرح التقليدي للنص،أن الشرح التقليدي غالبا ما ينحصر في إعادة سرد محتوى النص بأسلوب مماثل، دون إضافة تحليل أو نقد، مما يجعل الطالب يكرر المعلومات دون فهم عميق.

التعليق على النص القانوني هو عملية تحليلية نقدية تسمح بفهم المبادئ القانونية وتوظيفها، ويعتبر خطوة متقدمة في اكتساب الكفاءة القانونية.

كما تتجلى،أهمية التعليق في التعلم القانوني

-تحويل الطالب من حالة الحفظ الألي إلى حالة استيعاب فعلي لأهم الأفكار والمفاهيم القانونية.

-تثبيت المفاهيم القانونية في ذهن الطالب وتعويده على النقاش القانوني المنهجي بدلا من الحفظ غير الواعي.

-إعداد الطالب لمواجهة المسائل القانونية بطريقة إبداعية ومستقلة، حيث يصبح قادرا على التفاعل مع النصوص وتقييمها قانونيًا.

ثانيا:منهجية التحليل النص القانوني

تتلخص خطوات إعداد تعليق تطبيقي قانوني حول موضوع معين في ثلاث مراحل رئيسية، هي: المرحلة التحضيرية، مرحلة التحرير، ومرحلة المناقشة مع الخاتمة.

1-المرحلة التحضيرية

أ/التحليل الشكلي للنص المستهدف بالتعليق:

-التعريف بالنص وموقعه ضمن المنظومة الفكرية والقانونية التي انبثق منها.

-تحديد نوع النص (تشريعي، فقهي، قضائي) وتاريخه ومصدره المادي[77].

-دراسة البنية الطوبوغرافية (طول النص، عدد فقراته، حدود النص) أي البناء المطبعي قد تكون فقرة أو عدة فقرات وقد تكون في غالب الأحيان الأصل أو المبدأ في الفقرة الأولى و تليها الإستثناءات[78].

-التحليل اللغوي والألفاظ القانونية (دقة المصطلحات، الأسلوب، مدى ملاءمة اللغة الفنية القانونية).

-شرح المصطلحات الفنية المستخدمة[79].

ب/التحليل الموضوعي للنص:

-استخراج الفكرة العامة للنص وفهم إطاره العام.

-تحديد الأفكار الأساسية للفقرات مع تصنيفها وتجميعها منطقياً.

-صياغة إشكالية واضحة مستخلصة من الأفكار الرئيسية للنص، مع طرح أسئلة تحليلية محددة تشكل محور النقاش.

2-مرحلة التحرير:

أ/وضع خطة متكاملة للتعليق:

-فرز الأفكار بحسب أهميتها وملاءمتها لنص المسألة القانونية.

-ترتيب الأفكار بشكل متسلسل، متوازن، وغير متكرر، يشمل جميع الجوانب دون إغفال.

-التأكد من مطابقة الخطة لموضوع النص بدقة.

---

[77] – حلمي محمد الحجار، المنهجية في القانون، الطبعة الثانية، دون دار و بلد النشر،2003،ص433.

[78] – عكاشة محمد عبد العال ، سامي منصور ، المنهجية القانونية ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ،2009،ص72-74.

[79] - JANIN Patrick, Méthodologie de droit administratif, Ellipses édition, Paris, 2007, PP 76 – 77.

ب/جمع المادة العلمية:يتم فيها تجميع المعلومات القانونية من المصادر العامة والمتخصصة، كتب، مقالات، محاضرات، وأحكام قضائية.

-تصنيف المادة العلمية حسب أقسام البحث المشار إليها في الخطة.

ج/مرحلة المناقشة والتحليل

1-كتابة المقدمة تتعرض فيها إلى:

-عرض موجز للمسألة القانونية.

-بيان أهميتها لجذب انتباه القارئ.

طرح الإشكالية التي ستناقش وتحلل مستقبلاً.

2-صلب الموضوع:يتم فيه عرض وتحليل الأفكار وفق العناوين والخطة الموضوعة و

تقديم نقاش علمي معمق مدعوم بالمراجع القانونية،تجنب السرد السطحي والإكتفاء بالمعرفة العامة، واعتماد المصادر المحكمة.

3الخاتمة: يتم فيها تلخيص المسألة القانونية بإيجاز،عرض النتائج والاستنتاجات.

إبراز الموقف الشخصي أو المؤسسي، مع تقديم المبررات الدامغة القانونية والفكرية.

كما يمكن اقتراح بدائل أو نقد الأراء المطروحة مع احترام المنهج العلمي والقانوني[80].

الفرع الثاني: تقنية التعليق على الأحكام و القرارات القضائية.

[80] - https://elearn.univ-oran2.dz/pluginfile.php/147199/mod_resource/content/1/%D8%AE%D8%B7%D9%88%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%82%20%D8%B9%D9%84%D9%89%20%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B5%D9%88%D8%B5%20%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86%D9%8A%D8%A9.pdf,10/09/2025,12h30.

أولا: المقصود بالتعليق على حكم أو قرار قضائي

كل نزاع يعرض أمام القضاء يتعلق بمسألة قانونية محددة، ويفضي بالضرورة إلى صدور حكم أو قرار قضائي يحسم النزاع. ومن ثَمّ، فإن التعليق على حكم أو قرار قضائي يقصد به: تحليل تطبيقي لمسألة قانونية ذات طابع نظري سبق للطالب أن تلقاها في المحاضرة.

وعليه، يمكن القول إن التعليق على حكم أو قرار قضائي هو دراسة مزدوجة: نظرية من حيث استنادها إلى القواعد القانونية، وتطبيقية من حيث تنزيلها على وقائع ملموسة. فالحكم القضائي ليس سوى بناء منطقي يجسد عملية القياس بين القاعدة القانونية المجرَدة من جهة، والعناصر الواقعية للنزاع من جهة ثانية، وصولاً إلى منطوق يفصل في الخصومة.

ولا يفهم من ذلك أن المطلوب هو دراسة موضوعية بحتة للقرار، بل التعليق عليه بما يكشف توجه القضاء وتفسيره للنصوص القانونية، مع تجّب السقوط في بحث نظري صرف حول موضوع الدعوى. فالمطلوب ليس "بحثا عاما"، بل تعليق تحليلي نقدي على حكم أو قرار يتناول مسألة قانونية محددة[81].

ولنجاح هذا التعليق، لا بد للطالب من الإحاطة بجملة عناصر أساسية: النصوص القانونية ذات الصلة، والأراء الفقهية القديمة والمعاصرة، والاجتهادات القضائية السابقة، فضلا عن تتبع التطورات التاريخية للمسألة وصولا إلى الموقف الراهن بذلك يتسنى إبراز الأثر القانوني للحل القضائي موضوع التعليق.

ويُعتبر الفهم العميق للقرار نقطة الانطلاق، لذا يتعين قراءته أكثر من مرة، بدقة وتأمل، قبل الشروع في أي عمل تحليلي، ثمّ يُصار إلى تفكيك القرار من مختلف جوانبه الشكلية والموضوعية، بما يسمح بتقييمه في شموليته، استنادا إلى منهجية دقيقة مرسومة سلفا.

---

81 -
https://fr.scribd.com/document/551778878/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%82-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%AD%D9%83%D9%85-%D8%A3%D9%88-%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1-%D9%82%D8%B6%D8%A7%D8%A6%D9%8A?utm_source,10/09/2025,14h30.

ثانيا: مراحل التعليق

ينقسم العمل إلى مرحلتين متكاملتين:

1- المرحلة التحضيرية

2- المرحلة التحريرية

1- المرحلة التحضيرية

في هذه المرحلة، يقوم الطالب بعمل وصفي محض، يتمثل في استخراج العناصر الجوهرية للقرار القضائي، وفق الترتيب التالي:

أ/ طبيعة الحكم أو القرار وأطرافه والجهة المصدِرة له

يُذكر ما إذا كان النص حكما أو قرارا، مع تحديد رقمه وتاريخ صدوره، والجهة القضائية التي أصدرته (محكمة، مجلس قضائي، محكمة عليا). كما تذكر هوية الأطراف وصفاتهم: مدعٍ، مدعى عليه، طاعن، مطعون ضده... مع بيان إن كانوا أشخاصا طبيعيين أو معنويين.

ب/ الوقائع

ويقصد بها الأحداث القانونية أو المادية التي أدت إلى نشوء النزاع (عقد بيع، وعد، فعل مادي...). ويراعى:

-استخراج الوقائع الجوهرية فقط دون إقحام تفاصيل لا صلة لها بموضوع النزاع.

-ترتيب الوقائع زمنيا بشكل متسلسل وواضح.

-تجنب إضافة أو افتراض وقائع غير منصوص عليها في القرار[82].

[82] - http://moodle.univ-eltarf.dz/moodle/pluginfile.php/64334/mod_resource/content/1/%D9%85%D8%AD%D8%A7%D8%B6%D8%B1%D8%A7%D8%AA%20%D9%85%D9%86%D9%87%D8%AC%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%AB%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D9%85%D9%8A.pdf,10/09/2025,15h00.

ج/ الإجراءات

أي المراحل القضائية التي اجتازها النزاع عبر درجات التقاضي: الحكم الابتدائي، الاستئناف، الطعن بالنقض، مع الإشارة إلى ما قد يكون له أثر في تكوين قناعة القاضي (كالخبرة أو التحقيق)[83].

د/ الادعاءات

وتتمثل في طلبات الخصوم وأسانيدهم القانونية، ويشترط عرضها بترتيب منطقي، مع بيان النصوص القانونية التي استندوا إليها، وعدم الاكتفاء بعبارات عامة مثل سوء تطبيق القانون.

هـ/ الإشكالية القانونية

وهي جوهر التعليق، إذ يستنبط السؤال أو الأسئلة القانونية التي يثيرها النزاع من خلال تضارب الادعاءات والحل القضائي المعتمد ويطرح المشكل القانوني بصيغة سؤال رئيسي قد تتفرع عنه أسئلة فرعية، على أن يكون السؤال قانونياً، دقيقاً، وغير متكلّف.

و/ الحل القانوني

يبين المعلّق الأساس القانوني الذي اعتمده القاضي في الفصل في النزاع.

ز/ منطوق الحكم أو القرار

ويذكر كما ورد حرفياً في نص القرار.

2- المرحلة التحريرية

بعد المرحلة الوصفية، تأتي مرحلة التحليل والمناقشة، والتي تستلزم وضع خطة متكاملة لدراسة المسألة القانونية المطروحة،ومن خصائص الخطة:

-أن تتضمن مقدمة، صلب الموضوع (مباحث ومطالب)، وخاتمة.

[83] - http://e-learning.univ-tebessa.dz/moodle/course/info.php?id=4656&utm_source=,10/09/2025,15h12.

-أن تكون تطبيقية مرتبطة بالقرار محل التعليق، لا نظرية عامة.

-أن تكون دقيقة ومتوازنة ومترابطة منطقياً، بحيث تعكس تسلسل وقائع القضية.

-أن تجيب مباشرة عن الإشكالية القانونية المثارة.

ثالثا: مكونات التعليق

أ/ المقدمة

تعرض فيها بإيجاز المسألة القانونية التي يثيرها الحكم أو القرار، مع تلخيص الوقائع والإجراءات والادعاءات، وصولاً إلى صياغة الإشكالية القانونية، كما يبرز المعلّق أهمية الجهة المصدرة للقرار وتاريخ صدوره، لما لذلك من أثر في تقييم توجه الاجتهاد القضائي (استمرارية، تحوّل، اجتهاد جديد...).

ب- الموضوع

يقسم الموضوع إلى مبحثين أو أكثر تبعاً للإشكالية القانونية، ويعالج فيه:

1- الدراسة الموضوعية

-مدى استناد الحل إلى النصوص القانونية، وكيفية تفسيرها.

-موقف الفقه من المسألة: الأراء المؤيدة أو المعارضة.

-علاقة الحل بالاجتهاد القضائي: هل ينسجم معه؟ يطوره؟ أم يُحدث قطيعة معه؟

2- الدراسة الشخصية (التقييمية)

يُبدي المعلّق رأيه الخاص في الحل الذي تبناه القرار، مع طرح بدائل محتملة إن وجدت، شريطة أن تكون مؤسسة قانونياً.

ج/ الخاتمة

يخلص فيها المعلق إلى نتيجة مفادها أن الإشكالية القانونية التي أثارها الحكم أو القرار قد وجدت حلاً قضائيا محددا، ويُبدي موقفه من هذا الحل، إمّا بتأييده مع تدعيمه ببدائل، أو بانتقاده عبر اقتراح صيغة أفضل[84].

المطلب الثاني: أساليب تقديم إستشارة قانونية

الفرع الأول: الاستشارة القانونية – المفهوم والخطوات والتطبيقات العملية

تعد الاستشارة القانونية الركيزة الأساسية والعمود الفقري لممارسة المستشار القانوني، سواء تعلق الأمر بمحام ، قاض أو مستشار في هيئة عمومية أو مؤسسة خاصة.

فهي عملية دقيقة لا يمكن الاضطلاع بها إلا من قبل مختص ملم بالقواعد القانونية وقادر على تكييفها وإسقاطها على الوقائع المعروضة، بما يضمن إيجاد حلول واقعية ومنسجمة مع روح التشريع.

باعتبار هذه التقنية لا تكتسب نظريا فحسب، بل تحتاج إلى تدريب متواصل على تحليل النصوص وتطبيقها على الحالات العملية، فقد صار من الضروري أن يتم إعداد الطالب والباحث القانوني على امتلاك أدواتها ومناهجها ومصطلحاتها، بعيدا عن الحشو النظري الجامد، وبما يسمح بابتكار حلول واقعية وفعّالة للمشكلات المطروحة.

بناءا على ذلك، سيتم التطرق في هذا المبحث إلى مفهوم الاستشارة القانونية في مطلب أول، ثم نتناول خطواتها ومنهجية حلها في مطلب ثان، لنختم بـ نموذج عملي يوضح تطبيقات هذه التقنية في مطلب ثالث.

حيث يشمل هذا المطلب الإطار المفاهيمي للاستشارة القانونية، وذلك بالوقوف عند تعريفها اللغوي والاصطلاحي، ثم إبراز أصنافها المتعددة، وانتهاءا ببيان أهدافها وأهميتها في تكوين الباحث القانوني.

---

[84] - http://tele-ens.univ-oeb.dz/moodle/mod/folder/view.php?id=33250&utm_source=,10/09/2025,15h15.

أولا:تعريفها لغة

و تعد الاستشارة في اللغة مشتقة من الفعل استشار أي طلب الرأي والمشورة، يقال: "استشاره في الأمر" أي طلب رأيه فيه.

حيث قد ارتبطت الاستشارة في اللغة بفعل التبين والتبصر في المواقف، وطلب الرأي السديد قبل الإقدام على اتخاذ قرار قد تترتب عنه نتائج خطيرة أو غير متوقعة.

ثانيا–تعريفها إصطلاحا و قانونا

أما إصطلاحا ورد مفهوم الاستشارة في القرأن الكريم في قوله تعالى:

﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللهِ﴾[85]،وقد فسّر الطبري هذه الأية بأن الشورى تقتضي تقليب أوجه الرأي ومناقشة الخيارات المختلفة، قبل حسم القرار والتنفيذ.

أما في المجال القانوني، فالاستشارة هي خدمة يقدمها المستشار القانوني بموجب عقد أو التزام، يتعهد بمقتضاه بتمكين طالب الاستشارة من رأي قانوني معلل يحدد مركزه القانوني ويوجه سلوكه في ضوء النصوص التشريعية والاجتهادات القضائية السارية، وذلك مقابل أجر محدد أو ضمن وظيفة مؤسساتية.

إذن، فالاستشارة ليست مجرد نصيحة عابرة، بل هي عمل قانوني متخصص يتطلب إحاطة دقيقة بالقواعد القانونية وتكييفا سليما للوقائع.

تالثا–أصناف الإستشارة القانونية،أهدافها و دورها

حيث تتعدد أصناف الاستشارات القانونية بتعدد المعايير التي يعتمدها الفقهاء والممارسون في تصنيفها، ويمكن القول إن هناك ثلاثة معايير رئيسية تؤطر هذه الأصناف، هي المعيار الإقليمي، والمعيار الموضوعي، والمعيار الجهوي.

1– من حيث النطاق الإقليمي:

[85] –الأية 159 من سورة أل عمران،رواية ورش.

-قد تكون الاستشارة ذات نطاق محلي، أي محصورة في دائرة معينة لا تتجاوز حدوداً جغرافية محددة، كاستشارة يقدمها مستشار قانوني يمارس نشاطه في ولاية أو مدينة معينة، وتظل آثارها محصورة في هذا الإطار.

-كما قد تكون الاستشارة وطنية، أي أنها تستند إلى تشريع وطني وتصلح للتطبيق على مستوى الدولة بأكملها، وهو الغالب في الاستشارات المتعلقة بالقانون المدني أو التجاري أو الإداري.

-أما إذا تجاوزت حدود الدولة وارتبطت بعلاقات قانونية عابرة للحدود، فإننا نكون أمام استشارة دولية، وهي التي تتناول تنازع القوانين أو العقود الدولية أو المنازعات ذات الطابع الدولي.

2- من حيث موضوع الاستشارة:

هناك استشارات تُطرح بمناسبة نزاع قضائي قائم، حيث يطلب الخصوم الرأي القانوني حول مدى قوة موقفهم أمام القضاء.

وهناك استشارات ذات طابع عقدي، تطلب عادة قبل إبرام العقود أو أثناء تنفيذها، بغرض معرفة الالتزامات والأثار المترتبة.

كما نجد استشارات مرتبطة بتنفيذ حكم قضائي أو إجراء إداري معين، حيث يسعى طالبها لفهم كيفية التنفيذ أو الطعن أو المتابعة.

3- من حيث جهة الاستشارة:

قد تصدر الاستشارة عن مكاتب الاستشارات القانونية الخاصة أو عن المحامين، حيث تقدم مقابل أتعاب محددة.

حيث قد تكون الاستشارة من طبيعة قضائية تصدر عن جهات لها صلة مباشرة بالمنازعات، مثل المستشارين القانونيين لدى المحاكم.

حيث أن هناك استشارات تصدر في مجال الأحوال الشخصية، أو في الميدان المالي والتجاري، حيث تتخصص كل جهة في نوع معين من القضايا.

يتضح من هذا العرض أن الاستشارة القانونية ليست نمطا واحدا بل تتخذ صورا متعددة تختلف باختلاف نطاقها وموضوعها والجهة التي تصدر عنها.

وهذا التنوع يعكس ثراء التجربة القانونية، ويؤكد أن الاستشارة أصبحت أداة أساسية لإدارة المخاطر القانونية سواء بالنسبة للأفراد أو المؤسسات.

وقد تكون الإستشارة الشفهية[86]: حيث يقوم طالب الاستشارة وفقا لهذه الصورة بعرض الوقائع محل الإستشارة على المستشار الذي يستمع إليها بتركيز؛ يمكن للمستشار أن يسجل النقاط الهامة من أقوال المستشير؛ وعلى إثر ذلك يقدم الرأي القانوني اللازم بطريقة شفهية، قد يقدم المستشار الرأي القانوني في نفس الجلسة التي يطرح فيها المستشير طلبه؛ كما يمكن أن يطلب زمنا معينا للبحث والتدقيق في الرأي القانوني حتى يتمكن من إعطاء إستشارة كاملة وصحيحة؛ وتوصف الإستشارة بالشفهية متى كان الرأي مقدما شفهيا دون النظر إلى طريقة عرض الوقائع محل الإستشارة.

و قد تكون الإستشارة المكتوبة: وفقا لهذه الصورة نميز بين الكتابة من طرف طالب الإستشارة والكتابة من طرف المستشار، حيث قد يعرض طالب الإستشارة وقائعه في ورقة مكتوبة أو بطريقة شفهية؛ لكن العبرة لوصف الإستشارة بالمكتوبة متى كان تقديمها من طرف المستشار مكتوبة؛ حيث يتم تحريرها من طرفه مراعيا فيها كل الجوانب الشكلية والموضوعية في كتابة الإستشارة القانونية.

حيث أن الغاية الجوهرية من الاستشارة القانونية هي خلق حل قانوني متناسب مع طبيعة النزاع أو التصرف المزمع القيام به، غير أن الأهداف تتجاوز ذلك لتشمل[87]:

---

[86] - http://e-learning.univ-tebessa.dz/moodle/course/info.php?id=1198&utm_source=,10/09/2025,17h35.

[87] - https://elearning.centre-univ-mila.dz/a2024/pluginfile.php/115899/mod_resource/content/1/%D8%A7%D9%84%

-درء المخاطر وتجنب المنازعات عبر توجيه طالب الاستشارة إلى السلوك القانوني السليم.

- معرفة المركز القانوني وتحديد الحلول المتاحة وفقًا للتشريع الساري.

- كشف الثغرات القانونية التي قد يجهلها الأفراد أو المؤسسات، والتي قد تشكل مخاطر مستقبلية.

- إسقاط النصوص القانونية على الوقائع الملموسة وتقديم الرأي المستند إلى تحليل دقيق للنصوص.

وعليه، فالاستشارة القانونية هي وسيلة وقائية بامتياز، لا يقتصر اللجوء إليها على حالات النزاع، بل تشمل كل وضعية تستدعي وضوح الرؤية قبل الإقدام على أي تصرف قانوني.

حيث دور الاستشارة القانونية في تكوين الباحثين في أن تعلم تقنيات الاستشارة القانونية يمثل ركيزة في تكوين الطلبة والباحثين في العلوم القانونية.

حيث لا تقتصر على التحصيل النظري، بل تسهم في صقل ملكة التحليل والتكييف القانوني، وتؤهل الخريج لممارسة مهن قانونية متعددة، سواء في القضاء أو المحاماة أو مكاتب التوثيق أو المؤسسات العامة والخاصة.

وقد أكدت التشريعات الجزائرية على أهمية هذا الجانب من خلال تكوين المستشارين و الأعوان العمومين[88]، بما يمكنهم من مواجهة المشكلات القانونية المستجدة بكفاءة، والبحث عن الحلول في ضوء النصوص والمبادئ القانونية،وكذا المحامون وهم أناس متخصصون .

الفرع الثاني: خطوات حل الاستشارة القانونية

D9%85%D8%AD%D8%A7%D8%B6%D8%B1%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A7%D8%A8%D8%B9%D8%A9%20.pdf,10/09/2025,17h47.

[88] – المرسوم التنفيذي رقم 20-194 المؤرخ في 25 يوليو 2020 والمتعلق بتكوين الموظفين والأعوان العموميين وتحسين مستواهم في المؤسسات والإدارات العمومية، جريدة رسمية رقم 43 مؤرخة في 28 يوليو 2020و المرسوم التنفيذي رقم 20-373 المؤرخ في 12 ديسمبر 2020 والمتعلق بالمؤسسات القانونية الأساسية للموظف، جريدة رسمية رقم 77 مؤرخة في 30 ديسمبر 2020.

تقتضي الاستشارة القانونية اتباع منهجية دقيقة ومنضبطة، لأنها ليست مجرد رأي ارتجالي بل بناء قانوني مؤسس على وقائع ثابتة ونصوص صريحة.

حيث يمكن القول إن حل الاستشارة يمر بمرحلتين أساسيتين: مرحلة تحضيرية ومرحلة تحريرية، ولكل منهما خطواتها وإجراءاتها الخاصة.

أولا: المرحلة التحضيرية

تتمثل هذه المرحلة في العمل الذهني والفكري الذي يقوم به المستشار قبل صياغة رأيه. وهي مرحلة جوهرية، إذ بدونها يستحيل الوصول إلى حل قانوني سليم. ويمكن تفصيلها في الخطوات الأتية:

1- تحديد الوقائع المادية والقانونية:

ينبغي على المستشار أن يجرد بدقة كل الوقائع التي تشكل أساس النزاع أو موضوع الاستشارة، مع التمييز بين الوقائع الجوهرية والوقائع الثانوية، ذلك أن الرأي القانوني يبنى على وقائع صحيحة وموضوعية، لا على افتراضات أو تصورات شخصية.

2- صياغة الإشكالية أو السؤال القانوني:

في كثير من الحالات، لا يكون طالب الاستشارة قادرا على تحديد السؤال القانوني بدقة، وهنا يتدخل المستشار لصياغة الإشكالية الحقيقية التي ينبغي البحث عن حل لها، انطلاقاً من تحليل الوقائع المطروحة، فإذا كانت الإستشارة تتعلق بنزاع عرض أو يحتمل عرضه على القضاء يكون السؤال المطروح هو مدى نصيب القضية من

الكسب و الخسارة و بالتالي الإحتمالات التي قد ينتهي إليها النزاع أمام القضاء، أما إذا كانت الإستشارة مطلوبة خارج أي نزاع قضائي فيتوجب تحديد الأوضاع القانونية التي يرغب طالب الإستشارة الوقوف عليه[89].

3- تحديد فرع القانون الملائم:

بعد حصر الوقائع وتحديد الإشكال، ينتقل المستشار إلى تحديد الفرع القانوني المختص.

حيث إذا تعلق الأمر بموظف عام ضد دولة كالولاية مثلا فالمسألة تدخل في نطاق القانون الإداري، أما إذا كان النزاع حول عقد مدني فيندرج تحت القانون المدني، وإذا كان حول حضانة أو نفقة فهو من مسائل الأحوال الشخصية، وهكذا.

4- تحديد النصوص القانونية الواجبة التطبيق:

تعد هذه الخطوة امتدادًا للخطوة السابقة، إذ بعد تحديد الفرع القانوني، يبحث المستشار عن النصوص المنظمة للواقعة.

حيث يجب أن يراعي في ذلك نطاق تطبيق النصوص من حيث الأشخاص، والزمان، والمكان، مع احترام مبدأ تدرج القواعد القانونية.

5- تحليل النصوص القانونية وتكييف الوقائع:

في هذه المرحلة يبدأ العمل القانوني الدقيق، حيث يتم تحليل النصوص واستيعاب مضمونها، ثم إسقاطها على الوقائع المطروحة،ويتم التوصل إلى التكييف القانوني المناسب الذي يحدد الحقوق والالتزامات المترتبة.

---

[89] – حلمي محمد الحجار ، المنهجية في القانون ، مرجع سابق،ص307.

ثانيا: المرحلة التحريرية

إذا كانت المرحلة التحضيرية ذات طبيعة فكرية، فإن المرحلة التحريرية تمثل الجانب العملي والنهائي للعملية، وتكتسي هذه المرحلة أهمية خاصة لأنها تنقل الجهد التحليلي إلى وثيقة رسمية يمكن لطالب الاستشارة الاعتماد عليها.

تتضمن الاستشارة المحررة عادة:

-بيانات طالب الاستشارة وصفته.

-تاريخ تقديم الطلب.

-عرض موجز للوقائع القانونية والمادية.

-النصوص القانونية المعتمدة.

-الرأي القانوني معللا ومنسجما مع الوقائع.

وتبرز أهمية الصياغة المكتوبة في كونها تحفظ حق المستشار وطالب الاستشارة معا، فهي من جهة توثق الجهد المبذول وتؤسس لمسؤولية المستشار في حال وقوع خطأ جسيم، ومن جهة أخرى تمكن طالب الاستشارة من الرجوع إليها متى شاء دون أن يتعرض لنسيان أو لبس.

مثلا:[90] إذا كان المستشير يرغب في استرداد ثمنه من البائع، فإن الباحث القانوني يبدأ بتحليل مدى صحة العقد المعني، بالتركيز على أركانه وشروطه بالإضافة إلى وجود أي عيوب في الرضا.

فإذا تبين له أن أحد أركان العقد قد وقع فيه خلل جوهري، فإنه يصدر حكمًا بعدم صحة العقد وبطلانه المطلق.

[90] -غناي زكية،مرجع سابق،ص59.

أما إذا توافرت جميع أركان العقد بشكل سليم، إلا أن رضا المستشير قد تعرض لعيب من عيوب الرضا، مثل الإكراه أو الغلط، ولم يكن راضياً بحرية، فإنه هنا يكون العقد باطلاً بطلانا نسبيبا، قابلًا للإبطال بناء على طلب المستشير.

ولهذا، يوصي الباحث المستشير برفع دعوى قضائية لإبطال العقد نتيجة ذلك العيب

في الرضا،ولكي يتوصل إلى هذا الرأي، ينبغي على الباحث أن يستعين بالمبادئ القانونية والنظريات المتعلقة بالعقد وعيوب الرضا، وهو ما يتيح له مناقشة المسألة القانونية المطروحة عليه.

الفرع الثالث: نموذج تطبيقي لاستشارة قانونية

لتوضيح ما سبق، يمكن تقديم مثال واقعي حول نزاع في مجال الأحوال الشخصية:

أولا: موضوع الاستشارة

بتاريخ 2019/02/07، تقدم السيد (م.ب) بطلب استشارة قانونية تتعلق برغبته في حضانة ابنه بعد طلاق زوجته الحاضنة بموجب حكم قضائي صادر بتاريخ 2018/02/07.

وقد تزوجت الحاضنة من شخص أجنبي غير قريب محرم، الأمر الذي أثار إشكالية حول مصير الحضانة ومصلحة الطفل.

ثانيا: المرحلة التحضيرية

1- تحديد الوقائع:

صدور حكم طلاق بتاريخ 2018/02/07.

إسناد حضانة الطفل للأم المطلقة.

زواج الحاضنة من غير قريب محرم.

2- الإشكال القانوني:

هل يسقط حق الحضانة عن الأم في هذه الحالة؟ وما هي الجهة القضائية المختصة للنظر في النزاع؟

3- الفرع القانوني المختص:

يتعلق النزاع بالأحوال الشخصية، وبالتحديد في مسألة الحضانة.

4- النصوص القانونية الواجبة التطبيق:

المادة 32 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية المتعلقة بالاختصاص النوعي.

المادة 40 من نفس القانون بشأن الاختصاص المحلي.

المادة 66 من قانون الأسرة الجزائري المتعلقة بالحضانة ومصلحة المحضون.

5- التحليل القانوني:

تنص المادة 66 على أن مصلحة المحضون هي المعيار الأساسي الذي يحتكم إليه القاضي عند الفصل في النزاع. وزواج الحاضنة من أجنبي غير قريب محرم يشكل سبباً

لطلب إسقاط الحضانة إذا تبيّن أن بقاء الطفل في حضانتها يضر بمصلحته.

ثالثا: المرحلة التحريرية

بناءا على ما تقدم، يمكن صياغة الاستشارة على النحو الأتي:

"حيث أن الحضانة أسندت للأم بموجب حكم قضائي سابق، وحيث أنها تزوجت من غير قريب محرم، وحيث أن مصلحة المحضون تقتضي النظر في مدى ملاءمة بقائه معها أو إسناد حضانته للأب، وحيث أن المادة 66 من قانون الأسرة الجزائري تجعل مصلحة المحضون المعيار الفاصل، وحيث أن المادة 32 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية تسند

الاختصاص النوعي للمحكمة الابتدائية، وحيث أن المادة 40 من نفس القانون تحدد الاختصاص المحلي للمحكمة التي يقع في دائرتها موطن الحاضنة، فإن الجهة القضائية المختصة هي المحكمة الابتدائية، قسم الأحوال الشخصية، بدائرة سكن الحاضنة.

وتأسيسا على ذلك، يمكن للسيد (م.ب) رفع دعوى إسقاط الحضانة وإسنادها إليه باعتباره أحق بها بعد زواج الحاضنة، ما دام ذلك يحقق المصلحة الفضلى للطفل[91]."

المبحث الثاني : صياغة المذكرة الإستخلاصية و أساليب التحرير الإداري

تعد المذكرة الاستخلاصية إحدى أبرز الوسائل الكتابية في الممارسة الإدارية والقانونية، إذ تمثل أداة منهجية لتكثيف المعلومات وتحويلها من شكلها الخام والمتشعب إلى نص موجز، دقيق، ومنظم.

فهي تجمع بين خاصيتين أساسيتين: الإيجاز الذي يتيح التركيز على الجوهر دون إسهاب غير ضروري، والدقة التي تمنح المتلقي رؤية واضحة وموضوعية حول مضمون القضية أو الملف قيد المعالجة.

ولأجل ذلك، أضحت صياغة المذكرة الاستخلاصية مهارة بيداغوجية ومهنية في أن واحد، تدرس في كليات الحقوق والمعاهد الإدارية، وتمارس في الحياة العملية ضمن المؤسسات والإدارات العمومية والهيئات القضائية.

ومن جهة أخرى، فإنّ تحرير المذكرة لا ينفصل عن أساليب الكتابة الإدارية بصفة عامة، إذ يقوم على مجموعة من القواعد الشكلية والموضوعية التي تضمن وضوح الخطاب الإداري وفعاليته.

---

[91] - https://dspace.univ-guelma.dz/jspui/bitstream/123456789/11789/1/%D9%85%D8%B7%D8%A8%D9%88%D8%B9%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D9%87%D8%AC%D9%8A%D8%A9%20-%20%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%AF%D8%A7%D8%B3%D9%8A%20%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%A7%D9%86%D9%8A.pdf?utm_source,10/09/2025,17h25.

فالتحرير الإداري ليس مجرد صياغة جمل متسلسلة، بل هو ممارسة منهجية تضبطها أصول قانونية وأعراف مهنية متعارف عليها، تمكن من تحقيق غايات التواصل الرسمي وضمان انسجام الممارسة الإدارية مع مبادئ الشفافية والدقة والموضوعية.

و لهذا سنتطرق في المطلب الأول إلى صياغة المذكرة الإستخلاصية و نعرج في الثاني إلى أساليب التحرير الإداري.

المطلب الأول: ماهية المذكرة الاستخلاصية ،أهدافها ومنهج إعدادها

تعد المذكرة الاستخلاصية ركيزة أساسية ومنهجية متقدمة في الصرح التعليمي القانوني، تجسّد سيرورة فكرية متكاملة تبدأ بجمع المادة الخام من نصوص وأحكام وأراء فقهية[92]، وتنتهي بإنتاج رؤية تحليلية متماسكة، فهي ليست نشاطاً هامشياً أو متطلباً شكلياً يُستَهلَك فيه الوقت والجهد دون عائدٍ يذكر، بل هي بمثابة محك حقيقي لقدرة الطالب على تمثل المنهجية القانونية السليمة واستيعابها، ثم تطبيقها على وقائع ونصوص متناثرة، لاستخراج القانون منها بشكل مجرد ومنظم.

حيث إنها الجسر الذي يعبر من خلاله طالب القانون من طور الحفظ والتلقي السلبي للمعارف والقواعد، إلى طور الفهم النقدي، والتحليل المقارن، والتأصيل العلمي، والإبداع في الصياغة والتركيب.

حيث أنه من هذا المنظور، فإن المذكرة الاستخلاصية تشكل تدريبا عمليا مكثفا ومصغرا على صياغة المذكرات القانونية والتقارير القضائية التي تشكل يوميات المحامي والمستشار القانوني والقاضي، الذي تتطلب منه وظيفته الغوص في ثنايا الملفات واستخلاص الوقائع والأحكام والمبادئ منها لتكوين قناعته وإصدار حكمه.

---

92 -

https://fr.scribd.com/document/710885406/%D8%A7%D9%85%D9%86%D9%87%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D8%A5%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B0%D9%83%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%AA%D8%AE%D9%84%D8%A7%D8%B5%D9%8A%D8%A9?utm_source,11/09/2025,19h55.

وعليه، يمكن تقسيم هذا المطلب إلى ثلاثة فروع متكاملة، ينصب الأول على تعريف المذكرة الاستخلاصية والكشف عن مكوناتها الجوهرية والشكلية، ويبحث الثاني في الأهداف المتعددة التي تسعى إلى تحقيقها على المستويات البيداغوجية والعلمية والمهنية، فيما يختص الثالث بشرح المنهجية التفصيلية الدقيقة التي ينبغي اتباعها في إعدادها، منذ لحظة الاطلاع على الوثائق حتى صياغة المسودة النهائية.

الفرع الأول: تعريف المذكرة الاستخلاصية ومكوناتها

أولا: الجانب الشكلي

يقصد بالجانب الشكلي للمذكرة الاستخلاصية الهيئة والمظهر الخارجي الذي تقدم به، وكذلك طبيعة المادة الخام التي تُبنى منها.

فمن الناحية المادية، هي وثيقة مكتوبة ومنظمة، تتبع هيكلا محددا (مقدمة، عرض، خاتمة)، مكتوبة بلغة قانونية رصينة، وخالية من الأخطاء اللغوية والإملائية، مما يعكس جدية العمل واحترافيته، أما من ناحية المضمون الخام، فهي بناء قانوني متماسك يشاد من لبنات متنوعة ولكنها متجانسة في موضوعها، فهي تجمع بين نصوص تشريعية (دستور، قوانين، مراسيم، قرارات وزارية) قد تكون متفرقة في نصوص مختلفة ولكنها تتعلق بمحور واحد، وأحكام وقرارات قضائية صادرة عن درجات التقاضي المختلفة (ابتداء، استئناف، نقض) بل وقد تكون صادرة عن محاكم ذات طبيعة خاصة (إدارية، دستورية، جنائية)، إضافة إلى ما يعضد ذلك من مقالات فقهية وتعليقات علمية لشخصيات قانونية مرموقة منشورة في مجلات محكمة أو كتب متخصصة[93].

[93] –نعيمي عبد المنعم، تقنيات اعدادالأبحاث العلمية القانونية المطولة و المختصرة، دار بلقيس للنشر، الجزائر،2018،ص223.

وتكمن المهمة الأساسية للطالب هنا في أن يعمل كمهندسٍ قانوني، يقوم أولا بجمع هذه المواد المتناثرة، ثم فرزها وتصنيفها، ليكتشف الخيط الناظم الذي يربط بينها جميعا، وهو الإشكالية القانونية المركزية التي تدور حولها.

حيث بعد ذلك، يشرع في عملية التنظيم والربط، مبتعدا عن العرض العشوائي، ومحاولا كشف أوجه التوافق والاختلاف بينها، وتفسير ما قد يبدو من تعارض ظاهري في بعض الأحيان، ليصل في النهاية إلى تقديم صورة متكاملة ومنظمة للموضوع المطروح.

وعليه، فإن الشكل لا ينفصل عن المضمون، فتنظيم المذكرة ووضوحها الشكلي يساعدان في توصيل المضمون التحليلي بشكل أكثر فاعلية وترتيبا.

ثانيا– الجانب المنهجي[94]

إذا كان الجانب الشكلي هو الهيكل العظمي للمذكرة، فإن الجانب المنهجي هو روحها وعقلها المفكر،فإعداد المذكرة الاستخلاصية هو تمرين في تطبيق المنطق القانوني والتفكير النقدي المنظم، فهو ليس مجرد عملية نقلٍ أو تلخيصٍ حرفيٍ لمحتوى الوثائق، بل هو عملية تحويل للمادة الخام إلى منتجٍ فكريٍ مكتمل، يتطلب هذا من الطالب استخدام أدوات التحليل القانوني بمهارة، كتقنية "القسمة" أو التجزئة حيث يُفكّك النص أو الحكم إلى عناصره الأولية (وقائع، أسباب، حكم، مبدأ)، ثم إعادة "التركيب" لتشكيل رؤية شاملة.

[94]https://elearning.univ-jijel.dz/pluginfile.php/252415/mod_resource/content/1/%D9%85%D9%86%D9%87%D8%AC%D9%8A%D8%A9%20%D8%AA%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%B1%20%D9%85%D8%B0%D9%83%D8%B1%D8%A9%20%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AE%D9%84%D8%A7%D8%B5%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%A7%D8%B0%D8%A9%20%D8%A8%D9%88%D9%82%D8%B7%D8%A9%20%D9%81%D8%A7%D8%B7%D9%85%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%B2%D9%87%D8%B1%D8%A7%D8%A1.pdf?fbclid=IwY2xjawMv8BFleHRuA2FlbQIxMABicmlkETFBUDJkUUE3NHlmMUJtN3VqAR533rjAdaJRAgcsJh1RxZE2csLmh5WegQfd-kEQIi0YnNDYl9xX58wEpq09Mg_aem_e63XBxXV-uF7M3MkQV718A, 11/09/2025,19h25.

كذلك، عليه أن يمارس الاستقراء، أي الانتقال من دراسة حالات وأحكام جزئية متعددة للاستنباط قاعدة عامة منها،وعلى العكس من ذلك، قد يلجأ إلى الاستنباط، حيث ينطلق من قاعدة عامة موجودة في نص تشريعيٍ لتطبيقها على الوقائع الجزئية الواردة في الأحكام القضائية.

كما أن المقارنة بين الاتجاهات الفقهية والمذاهب القضائية المختلفة تمثل عمادا أساسياً في هذه المنهجية، حيث يعرض الطالب الأراء المتعددة، ويناقش حجج كل منها، ثم يرجح الرأي الأقوى قانونا ومنطقا، مع تعليل ترجيحه بشكلٍ موضوعيٍ بعيدا عن التحيز

أو الأراء الشخصية غير المدعمة، وبذلك، تتحول المذكرة من سرد جامد إلى حوار قانوني نابض بالحجج والمناقشات، يعكس عمق التحليل وقوة الاستدلال.

تالثا– الطبيعة العلمية للمذكرة

تتحدد الطبيعة العلمية للمذكرة الاستخلاصية في موقعها الوسطي الفريد بين التعليم النظري والبحث الأكاديمي المتعمق، فهي أكثر تخصصا وتطبيقا من المحاضرة النظرية، حيث تنتقل بالطالب من عالم المبادئ المجردة إلى ساحة التطبيق العملي على نصوص وأحكام حقيقية.

حيث أنه في الوقت ذاته، فهي أقل حجما وتعقيدا من رسائل الماجستير أو أطروحات الدكتوراه، مما يجعلها مقدمة مثالية وأمنة للطلاب للتعرف على عالم البحث العلمي دون ضغوطه الكبيرة.

إنها تزرع في الطالب بذور الباحث العلمي الحقيقي، فهي تدربه على الصبر والمثابرة في قراءة الوثائق الطويلة، وتنمية روح النقد والتمحيص، والابتعاد عن القبول السلبي للمعلومات، والتدرب على الكتابة الأكاديمية المحكمة التي تعتمد على الدقة والوضوح والموضوعية.

حيث أنه بهذا المعنى ليست غاية في ذاتها، بل هي وسيلة تدريبية فعالة تُهيء الطالب فكريا و منهجيا للمراحل الأكاديمية الأعلى، وتمنحه الثقة والقدرة على خوض غمار البحوث

القانونية الأكثر تعقيدا وتخصصا في المستقبل،و هي تتنوع إلى أكاديمية مؤسساتية و الرسمية[95].

الفرع الثاني: أهداف المذكرة الاستخلاصية

إن الأهداف التي تسعى المذكرة الاستخلاصية إلى تحقيقها هي أهداف متعددة المستويات، تشكل في مجملها رافدا أساسيا لتكوين شخصية الطالب القانونية المتكاملة، والتي تجمع بين المعرفة النظرية والمهارة العملية والأخلاقيات المهنية.

أولا: الأهداف التربوية والبيداغوجية

في الصدارة من هذه الأهداف، تأتي الرغبة في ترسيخ عادة التفكير كقانوني في عقل

الطالب، وهذا يعني الانتقال من التساؤل السطحي "ماذا يقول النص؟" إلى الأسئلة الأعمق: "كيف يفسر هذا النص؟"، "ما هي السياقات التي ينطبق عليها؟"، "ما هي الثغرات أو الإشكاليات التي قد يثيرها؟"، "كيف يتفاعل مع نصوص أخرى؟".

حيث أن المذكرة تدرب الطالب على القراءة النشطة والتفاعلية، التي تبحث عن المغزى والمقصد وليس فقط عن المعنى الحرفي[96].

كما أنها تهدف إلى تنمية مهارات أساسية مثل التلخيص غير المخل، حيث يتعلم الطالب كيفية اختزال كميات كبيرة من المعلومات في جملٍ مركزةٍ تحافظ على الجوهر دون إضاعة المعنى، وكذلك تنمية مهارة التصنيف والتبويب، حيث يتعلم كيفية فرز الأفكار الرئيسية من الثانوية، وترتيبها في إطار منطقي متسلسل يخدم العرض ويسهل الفهم، وهذا كله يؤدي إلى

---

[95] –خادم حمزة، مطبوعة بيداغوجية بعنوان:منهجية البحث العلمي (تقنيات البحث العلمي 1–2)،موجهة لطلبة السنة الثانية حقوق السداسي الثالث والرابع،جامعة الدكتور مولاي الطاهر ،سعيدة،الجزائر،2022–2023،ص52–ص53.

[96] – نعيمي عبد المنعم، تقنيات اعدادالأبحاث العلمية القانونية المطولة و المختصرة،مرجع سابق ،ص224.

تثبيت قواعد المنهجية القانونية التي يتلقاها نظريا، لتصبح جزءا من أدائه التلقائي عند التعامل مع أي مادة قانونية.

ثانيا: الأهداف العلمية والأكاديمية

على المستوى الأكاديمي، تهدف المذكرة إلى تطوير الملكة النقدية والتحليلية لدى الطالب، فهي تُخرجه من دور المتلقي السلبي للمعرفة إلى دور المشارك النشط في إنتاجها.

فهو لا يقتصر على عرض أراء الغير، بل يدخل في حوار معها، يناقشها، يقارن بينها، يوزن حججها بقدر من الموضوعية والنزاهة الفكرية، ويقدم رأيا معللا في النهاية، هذه العملية هي لب العملية العلمية الحقيقية،فهي تفتح أفاق الطالب على مصادر المعرفة القانونية المتنوعة والمختلفة، وتعرفه على التيارات الفقهية والمذاهب القضائية، مما يوسع من دائرة ثقافته القانونية وإدراكه لاتساع واختلاف الرأي في المسائل القانونية.

كما أنها تمهد الطريق له للتعرف على مناهج البحث العلمي الرصين، من حيث كيفية صياغة الإشكالية، ووضع الخطة، وجمع المصادر والمراجع، وتوثيقها، وصياغة النتائج، مما يجعله أكثر استعدادا لخوض تجربة البحث الأكاديمي المطول في المستقبل.

ثالثا: الأهداف المهنية والعملية

لا تقل الأهداف المهنية أهمية عن سابقاتها، بل إنها تجسد الجانب التطبيقي الحيوي للتكوين القانوني.

فالمذكرة الاستخلاصية هي محاكاة عملية مباشرة لأبرز المهام التي سيقوم بها الخريج في سوق العمل.

حيث أن القاضي، على سبيل المثال، يقوم يوميا بقراءة مئات الأوراق من ملفات الدعاوى، ويستخلص منها الوقائع الجوهرية، ويبحث عن النصوص القانونية الواجبة التطبيق، ويطلع على أحدث ما وصل إليه الاجتهاد القضائي والفقهي في المسألة المعروضة، ثم يضع مذكرته

أو تقريره استعدادا لإصدار الحكم، والمحامي الناجح مطالب بإعداد مذكرات قانونية (مذكرات الدفاع) قوية ومحكمة، تعرض وجهة نظر موكله بأسلوب مقنع وقانونٍ سليم، قائم على تحليل دقيق للوقائع والأحكام، وكذلك المستشار القانوني في الشركات والمؤسسات، الذي يطلب منه إعداد تقارير ودراسات قانونية معمقة حول مشكلات أو مشاريع معينة،إذن، فالمذكرة الاستخلاصية تعد بيئة تدريبية أمنة يخطئ فيها الطالب ويتعلم، قبل أن يخوض غمار الممارسة المهنية الحقيقية حيث تكون الأخطاء ذات تكلفة عالية، وهي تكسبه المهارات التي يحتاجها سوق العمل بشكل عملي، مما يزيد من قيمته وكفاءته كمحام أو قاض أومستشار في المستقبل[97].

الفرع الثالث: منهجية إعداد المذكرة الاستخلاصية

يعتمد إعداد مذكرة استخلاصية ناجحة على التزام منهجية دقيقة وواضحة، يمكن تقسيمها إلى مرحلتين رئيسيتين متكاملتين: مرحلة التحضير والإعداد، ومرحلة التحرير والكتابة،كل مرحلة منهما تتضمن خطوات فرعية يجب إتقانها.

أولا: المرحلة التحضيرية

تمثل هذه المرحلة أساس البناء وأهم مراحله، فالإعداد الجيد يضمن تحريرا سلسا ومتماسكا، وتشمل الخطوات التالية:

1-جمع الوثائق وفرزها: البدء بتجميع كل الوثائق المطلوبة (نصوص، أحكام، مقالات) وفرزها حسب نوعها (تشريع، قضاء، فقه) وأهميتها للموضوع و التأكد من كونها أحدث

97 -
https://fr.scribd.com/document/718547061/%D9%85%D9%86%D9%87%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B0%D9%83%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AE%D9%84%D8%A7%D8%B5%D9%8A%D8%A9-%D8%A3-%D8%B9%D8%A8%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%81%D9%8A%D8%B8-%D8%A8%D9%83%D9%8A%D8%B3?utm_source,11/09/2025,21h00.

النسخ أو الأراء، خاصة في النصوص التشريعية التي قد تكون عدلت، والأحكام القضائية التي قد تكون نقضت أو عدلت.

2-القراءة المتأنية: وتتم على مرحلتين:

أ/قراءة استكشافية سريعة: للتعرف العام على محتوى كل وثيقة وفهم الإطار العام للموضوع، ووضع تصور أولي عن الروابط بينها.

ب/قراءة تحليلية عميقة: وهي القراءة الأهم، حيث يتم فيها تحليل كل وثيقة على حدة. يتم خلالها تحديد الإشكالية الأساسية التي تطرحها الوثيقة، والأفكار الرئيسية والفرعية فيها، والحلول أو المبادئ التي تقدمها، والحجج التي استندت عليها، من المفيد هنا استخدام أدوات التمييز كالتظليل بألوان مختلفة أو كتابة هوامش وملاحظات على الأوراق[98].

ج/تحليل الوثائق وربطها: هنا ينتقل الطالب من تحليل المنفرد إلى دراسة المجموع. يقارن بين مضامين الوثائق، ويبحث عن نقاط الاتفاق والاختلاف، ويحاول تفسير أسباب هذا الاختلاف (اختلاف الزمان، المكان، الظروف، التفسير)، يبدأ في استخلاص الإشكالية المركزية الشاملة التي تجمع كل هذه الوثائق.

د/وضع الخطة الأولية: بناءا على التحليل السابق، يشرع الطالب في وضع هيكل

أو خطة مؤقتة للمذكرة،حيث يجب أن تكون الخطة متوازنة، مقسمة إلى أبواب

أو مطالب رئيسية، ثم فروع أو نقاط فرعية،كما يجب أن يكون هناك تسلسل منطقي بين أجزاء الخطة (من العام إلى الخاص، من النص إلى التطبيق، من العرض إلى المناقشة)، فالخطة الجيدة هي التي تغطي كل الجوانب المطروحة في الوثائق دون إطالة ممل أو إيجاز مخل.

---

98 – بوسعديةرؤوف، محاضرات في منهجية العلوم القانونية، جامعة محمد لمين دباغي، سطيف2 ،كلية الحقوق،2016،ص68.

ثانيا: المرحلة التحريرية:هي مرحلة التنفيذ والصياغة النهائية للفكر في قالب كتابي ممنهج.

1-المقدمة: يجب أن تكون مختصرة وقوية ومباشرة، تقدم فيها بإيجاز طبيعة الوثائق المعتمدة (مثلا: مجموعة من نصوص القانون المدني وأحكام محكمة النقض ومقالات فقهية)، ثم تذكر الموضوع المحوري الذي يربط بينها جميعاً (مثلا: مسؤولية الطبيب الجراح).

بعد ذلك، يتم طرح الإشكالية الرئيسية للمذكرة في صيغة سؤال أو مجموعة أسئلة مركزة (مثلا: ما هو أساس مسؤولية الطبيب الجراح؟ وهل تقوم على الخطأ أم على فكرة الالتزام ببذل عناية؟ وما هو موقف القضاء والفقه من هذه المسألة؟)

وأخيرا، يمكن الإشارة بإيجاز إلى الخطة التي سيتم اتباعها في العرض[99].

2-صلب الموضوع (العرض والتحليل): هذا هو الجزء الأكبر والأهم في المذكرة، حيث يتم فيه تفكيك الإشكالية وتحليلها وفقا للخطة الموضوعة، يجب أن يعتمد العرض على التحليل وليس السرد، فيعرض الأفكار ويشرحها، ثم يناقشها ويقارن بينها، مستشهدا بنصوص المواد ذات الصلة، أو بأرقام الأحكام وتواريخها، أو بأراء الفقهاء.

يجب الحرص على الربط بين فقرات العرض باستخدام أدوات الربط المنطقية (كذلك، بالإضافة إلى، من ناحية أخرى، وعلى العكس من ذلك) لضمان سلاسة وتماسك الأفكار، الالتزام بالاختصار غير المخل والدقة في التعبير هو سرّ نجاح هذا الجزء[100].

---

99 - file:///C:/Users/Win%207/Downloads/%D9%85%D9%86%D9%87%D8%AC%D9%8A%D8%A9%20%D8%A5%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D8%AF%20%D9%85%D8%B0%D9%83%D8%B1%D8%A9%20%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AE%D9%84%D8%A7%D8%B5%D9%8A%D8%A9.pdf,11/09/2025,21h30.

100 – سقلاب فريدة، محاضرات في منهجية العلوم القانونية،موجهة للسنة الثانية حقوق،جامعة عبد الرحمان ميرة ،بجاية،الجزائر،2018/2017،ص82.

3-الخاتمة: نظرا لأن المذكرة الاستخلاصية هي في الأساس عمل تحليلي مختصر، فإن الخاتمة فيها لا تكون طويلة أو موسعة كما في الأبحاث الكبيرة، يكفي أن تكون فقرة موجزة تخلص فيها إلى أهم النتائج أو الاستنتاجات التي توصلت إليها من خلال تحليلك للوثائق.

يمكن أن تبرز فيها الاتجاه الغالب في القضاء أو الرأي الراجح في الفقه، أو تلخص الحل القانوني الذي انتهت إليه للمشكلة المطروحة، دون إدخال أي عناصر أو أراء جديدة لم ترد في العرض.

تالثا: الضوابط العامة للتحرير

هناك مجموعة من الضوابط والأخلاقيات الأكاديمية التي يجب مراعاتها أثناء الكتابة:

1-الابتعاد عن النقل الحرفي: الهدف هو الفهم وليس النسخ،حيث يجب صياغة الأفكار بأسلوبك الخاص مع الحفاظ على الدقة القانونية للمصطلحات، كما أن عدد الصفحات غالبا ما يحدد ب3 أو 4 صفحات على الأكثر[101].

2-الموضوعية والحياد: عرض الأراء المختلفة بموضوعية تامة دون تحيز، ومناقشة الحجج بقدر متكافئ من الاهتمام.

3-الدقة في التوثيق: عند الاقتباس من حكم قضائي أو نص فقهي، يجب التوثيق بشكل دقيق (ذكر اسم المؤلف ،دار النشر، السنة، رقم الصفحة)،أما بالنسبة للأحكام، ذكر رقم الحكم وتاريخه والجهة المصدرة له.

4-السلامة اللغوية والأسلوبية: الكتابة بلغة عربية سليمة، باستخدام المصطلحات القانونية بدقة، وأسلوب أكاديمي رصين خالٍ من العامية أو العبارات الإنشائية غير الضرورية.

[101] - https://www.esm.dz/%D9%83%D9%8A%D9%81%D9%8A%D8%A9-%D8%A5%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B0%D9%83%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%AA%D8%AE%D9%84%D8%A7%D8%B5%D9%8A%D8%A9/?utm_source=,11/09/2025,19h42.

5-التنسيق الشكلي: مراعاة التنظيم البصري للمذكرة (عنوانات واضحة، مسافات مناسبة، ترقيم متسلسل) مما يجعلها سهلة القراءة ومريحة للعين،كمايتجلى من هذا التحليل الشامل أن المذكرة الاستخلاصية هي عماد أساسي من أعمدة التكوين القانوني الرصين.

حيث إنها ليست مجرد واجب جامعي عابر، بل هي مشروع مصغر يعكس تطور الطالب من متعلم سلبي إلى باحث ناشط، ومن حافظٍ للنصوص إلى محللٍ لها، ومن منقولٍ

للمعلومات إلى منتجٍ للمعرفة، فهي تدمج بين النظرية والتطبيق، بين العلم والمهنة، بين المعرفة والمهارة.

إن إتقان فن إعداد المذكرة الاستخلاصية يمنح الطالب ثقة كبيرة في تعامله مع النصوص القانونية، ويصقل شخصيته القانونية، ويؤهله بشكل عمليٍ لخوض غمار المهن القضائية والقانونية بمهارةٍ وكفاءة.

حيث إنها تعده إعدادا حقيقيا للمستقبل، حيث تكون القدرة على التحليل السريع والدقيق، والاستخلاص المنظم، والصياغة الواضحة المقنعة، هي المهارات الأكثر طلبا وتقديرا.

حيث أنه لا يمكن المبالغة في تقدير قيمتها التعليمية، فهي بحقّ اللبنة الأولى

والأساسية في بناء الباحث والممارس القانوني المحترف، وعلامة فارقة في مسيرته الأكاديمية والمهنية[102].

المطلب الثاني: أساليب التحرير الإداري

يمثل التحرير الإداري العمود الفقري للتواصل الرسمي ومحورا جوهريا من محاور العمل المؤسسي الفعال، فهو ليس مجرد عملية نقل للمعلومات، بل هو مزيج متكامل من الدقة اللغوية والانضباط الإجرائي الذي يضمن سلاسة العمل ويرسخ صورة احترافية للمنظمة.

[102] - https://elearn.univ-oran2.dz/pluginfile.php/274311/mod_resource/content/1/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B0%D9%83%D8%B1%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AE%D9%84%D8%A7%D8%B5%D9%8A%D8%A9.pdf,11/09/2025,19h10.

حيث أنه في ظل المتغيرات التقنية والمعرفية المتسارعة، يبرز دور المحرر الإداري كحلقة وصل استراتيجية بين مختلف المستويات الإدارية وبين المؤسسة ومحيطها الخارجي. وعليه، ينقسم هذا المطلب إلى ثلاثة فروع جوهرية تغطي هذا الموضوع الشامل، بدءا من الأسس النظرية، مرورا بالمكونات العملية، ووصولا إلى التطبيقات والتحديات المستقبلية.

الفرع الأول: الإطار النظري والجوهري للتحرير الإداري

يهدف هذا الفرع إلى تأسيس الإدراك المفاهيمي السليم للتحرير الإداري، من خلال تحديد ماهيته وأهميته وخصائصه المميزة.

أولا: تعريف التحرير الإداري

التحرير الإداري هو فن وصياغة الوثائق والمراسلات الرسمية داخل المنظمة أو بينها وبين غيرها، وفقا لأصول وقواعد لغوية وإجرائية معينة، بهدف إيصال المعلومات وتوجيه التعليمات وتوثيق الإجراءات بشكل واضح ومختصر ومحترف، بما يخدم أهداف العمل ويحقق الفعالية التنظيمية،و يكون رسائل أو جداول ،إرسال ،برقيات ،مذكرات، ،مناشير، ،تقارير،أو محاضر،... الخ[103].

حيث أنه يختلف جوهريا عن الكتابة الأدبية [104]القائمة على الانزياح البلاغي،

أو الكتابة الصحفية التي تهدف إلى الإثارة وجذب الانتباه.

ثانيا: الأهمية الاستراتيجية للتحرير الإداري

تتجاوز أهمية التحرير الإداري كونه ناقلا للمعلومات، ليشمل الأدوار الاستراتيجية التالية:

- أداة تنفيذ القرارات الإدارية وتحويلها إلى إجراءات عملية.

---

[103] –عميش علي،رزاق العربي،التحرير الإداري،سند تكويني موجه لفئات الإدارة،التسيير و التفتيش،الجزائر،2010،ص21.

[104] – حباني رشيد ، دليل تقنيات التحرير إلداري و المراسلة ، دون دار و مكان وسنة النشر،ص22.

- وسيلة توثيق قانوني وإداري تحتج بها المؤسسة.
- مرأة عاكسة لهيبة المؤسسة ودرجة احترافيتها.
- ضمان للمساءلة والشفافية من خلال تحديد المسؤوليات.
- معيار لقياس كفاءة الموظف وفهمه للبيئة التنظيمية[105].

ثالثا: الخصائص المميزة للتحرير الإداري

يتميز التحرير الإداري بمجموعة من الخصائص الجوهرية التي تضبط مساره، وهي:

- الوضوح والاختصار وتجنب الغموض.
- الدقة والمصداقية في نقل المعلومات.
- الموضوعية والحياد وغياب الأراء الشخصية.
- الرسمية والاحترام في نبرة الخطاب.
- الالتزام بالنمطية واستخدام القوالب المعيارية[106].

الفرع الثاني: المكونات الهيكلية واللغوية للمحرر الإداري

يركز هذا الفرع على التفكيك العملي لعناصر المحرر الإداري الناجح، من خلال تحليل مكوناته الشكلية والموضوعية.

أولا: المكونات الهيكلية (الشكلية)

تمثل الهيكل الثابت لأي وثيقة رسمية، وتشمل:

---

[105] - https://dspace.univ-alger3.dz/jspui/bitstream/123456789/8553/1/%D9%85%D8%B7.401.pdf,12/10/2025, 10h00.

[106] -سرباح خالد،بن عتو بن علي، أثرلغة النص على أسلوب التحريرالاداري-الرسالة إلادارية أنموذجا-،جسور المعرفة،المجلد8،العدد04،4ديسمبر2022،ص425.

1-الرأسية: تكتب فيها الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في أعلى الصفحة لإعطاء الرسمية وتضم اسم المؤسسة[107]، والشعار، والعنوان، ووسائل الاتصال، والرقم المرجعي، والتاريخ[108].

المحتوى الأساسي: وهو جوهر الموضوع، ويشمل:

- التحية الافتتاحية المناسبة.
- مقدمة مختصرة توضح الغرض.
- صلب الموضوع المعروض بشكل منظم[109].
- خاتمة تلخص المطلوب أو التوصيات.

2-الإغلاق: ويتضمن التحية الختامية، والتوقيع، والاسم والمنصب، ونسخة التنويه.

ثانيا: المكونات اللغوية والأسلوبية (المضمونية)

تمثل الروح التي تحيي الهيكل الشكلي، وتشمل:

- استخدام مفردات فصيحة ومهنية.
- الالتزام التام بقواعد النحو والصرف.
- الاعتماد على أسلوب مباشر وخالٍ من الحشو.
- استخدام علامات الترقيم بشكل صحيح.

---

107 - برارمة ميلود ، مميزات المراسلات و الوثائق الإدارية ، دار المعرفة ، الجزائر ،2005،ص12-13.

108 -فاندي سميرة،محاضرات في منهجية العلوم القانونية،مرجع سابق.

109 - بن تريدي بدر الدين ، المراسلة العامة و التحرير الإداري ، دار المعرفة ، الجزائر،1998،ص16.

- ضمان الدقة المعلوماتية والتماسك المنطقي[110].

جيب أن تتضمن الرسالة الإدارية جملة من العناصر ليضفي عليها طابع الرسمية ومنها:

- اسم الدولة
- اسم الإدارة المرسلة.
- الرقم .
- صفة المرسل وصفة المرسل إليه
- الموضوع
- المرجع
- المرفقات
- ترتيب الفقرات
- التوقيع والتاريخ والختم الرسمي.

ثالثا: معايير تقييم جودة المحرر الإداري

يمكن تقييم جودة المحرر الإداري بناء على المعايير التالية:

- الوضوح في نقل الرسالة.
- الدقة في الصياغة والمعلومات.
- الشمولية في تغطية الموضوع.
- الاختصار في التعبير و المجاملة.

[110] – سليمان إبراهيم أبو دقة، جمدي الغريسي، المراسلات الرسمية و الإدارية، دار الهدى، د.ط، عين مليلة، الجزائر،2008،ص13.

- التنظيم في عرض الأفكار.
- الملاءمة للموقف والمتلقي.

-احترام التسلسل الإداري

-الموضوعية و المنطق

-المسؤولية و الحذر

تعد الحوافز الإدارية، ولا سيما التنبيه أو الإنذار، من الأدوات الجوهرية في العمل الإداري، غير أن فعاليتها قد تتأثر سلبا إذا اتسمت بالإطالة أو الحشو.

فالمراسلة الإدارية الرصينة لا تبنى على الإسهاب، بل على تركيز المعنى وتكثيف الدلالة بما يضفي عليها صرامة وقوة تأثير، والإنذار الفعال هو الذي يصاغ بعبارات موجزة، واضحة، بعيدة عن التكرار الممل أو الزوائد اللغوية، بحيث ينهض القليل منه مقام الكثير، ويشهد ظاهره على مضمونه، وتتكامل حروفه لتشكل معنى متماسكا ومؤثرا.

1-الإيجازو المجاملة: يعتبر الإيجاز خاصية أساسية في صياغة المراسلات الإدارية، إذ يقوم على تقديم الفكرة أو المضمون بأسلوب مختصر ومباشر من غير إفراط ولا تفريط.

فالتكرار أو الحشو لا يضيف قيمة حقيقية للرسالة، بل يضعف من أثرها ويثقلها بما لا يخدم الهدف،ولهذا قيل قديما: خير الكلام ما قل ودل[111].

أما المجاملة في المراسلات الإدارية تعكس صورة الدولة وهيبتها، إذ تفرض على الإدارة التزام أسلوب لائق ومتحفظ في التعبير، حتى في الحالات التي تكون مضطرة فيها لرفض بعض الطلبات ولو كانت مشروعة، فجوهر المجاملة لا يقتصر على مجرد الصياغة المهذبة، بل يتمثل

[111] – حسني عيون، الدليل المنهجي في المراسلات الإدارية ونماذج لأعمال شبه قضائية، مطبعة الديوان،ط3،الجزائر،2005،ص49.

في الحرص على إبقاء الأمل قائما لدى المتعامل، بما يحفظ الثقة بين الإدارة والمواطن ويجسد روح الاحترام المتبادل التي تميز العمل الإداري الراقي[112].

2- احترام التسلسل الإداري

يعد التسلسل الإداري أو ما يُعرف بالتدرّج الوظيفي، أحد الركائز الجوهرية في تنظيم الهياكل الإدارية والمؤسسية، إذ يجسد صورة الهرم التنظيمي الذي يضبط العلاقة بين مختلف المستويات الوظيفية، ويكرس جملة من القواعد الإجرائية والهيكلية الرامية إلى تكريس الانضباط، وضمان احترام السلطة الرئاسية، فضلا عن إلزام المرؤوسين بواجب الطاعة والامتثال للتعليمات الصادرة عن رؤسائهم الإداريين، من القاعدة إلى قمة الهرم الوظيفي.

ومن أبرز مقتضيات احترام مبدأ السلم الإداري الالتزام بترتيب الأولويات الرئاسية، بحيث لا يجوز للمرؤوس أن يوجه مراسلة مباشرة إلى رئيسه الأعلى دون المرور عبر رئيسه المباشر، وذلك حفاظا على الانسجام التنظيمي وصونا لهيبة التدرّج الوظيفي.

يعبر الأسلوب الإداري بدوره عن هذا التدرج، حيث ينعكس في طبيعة الخطاب والصيغ المستعملة في المراسلات، إذ يفرض التمايز في التعبير بين المخاطَبين بحسب موقعهم في السلم الوظيفي، فالرئيس لا يخاطب كما يخاطب المرؤوس أو النظير، وإنما ينتقى لكل فئة أسلوب خاص يتناسب مع موقعها ومكانتها الوظيفية.

إن ذوي الخبرة في المجال الإداري يدركون العلامات اللغوية والدلالية التي تترجم هذا الاحترام للتدرج، حيث تستعمل بعض المصطلحات حصرا في مخاطبة المرؤوسين من قِبل رؤسائهم، بينما تخصص أخرى عند رفع المراسلات من المرؤوسين إلى رؤسائهم، في حين يعتمد أسلوب

[112] - https://www.univ-bechar.dz/site/wp-content/uploads/2022/06/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D9%84-%D9%85%D8%B7%D8%A8%D9%88%D8%B9.pdf?utm_source=,12/09/2025,11h20.

مغاير في المراسلات المتبادلة بين الموظفين المتكافئين في الدرجة، كما قد يلجأ الرئيس أحيانا إلى أسلوب ينمّ عن التواضع في تعامله مع مرؤوسيه.

ففي المراسلات الموجهة من الرئيس إلى مرؤوسيه، ترد عادة أفعال وصيغ من قبيل: يلفت الانتباه، يشير، يوجه، يعلم، يدعو، يلزم، يفرض، يشيد، يولي أهمية كبرى، يرجو السهر على... إلخ.

بينما يلجأ المرؤوس عند مراسلة رئيسه إلى صيغ مختلفة مثل: يعرض، يرجو، يشكر، يقترح، يفيد، يوافي، يرسل،يقدم ...، مقرونة غالبا بتعابير الاحترام والإخلاص كالصيغة المعروفة: يرجو من سيادتكم التفضل بقبول فائق الاحترام والتقدير[113].

وللتوضيح، يمكن الإشارة إلى بعض الأمثلة التطبيقية:

صيغة خطاب الرئيس لمرؤوسيه: "يشرفني أن أطلب منكم حضور الاجتماع المزمع عقده بمقر الوزارة".

صيغة تكليفية: "أرجو منكم السهر على التنفيذ الدقيق لهذه المهمة".

صيغة إلزامية: "أمركم بالالتحاق بمناصبكم ابتداءا من الساعة السابعة والنصف صباحا.

إن هذا التمايز في الأسلوب لا يعد مجرّد تقاليد شكلية، بل يمثل ألية تنظيمية عملية تعكس روح الانضباط الوظيفي، وتسهم في ترسيخ الاحترام المتبادل بين مختلف مستويات السلم الإداري.

3-الموضوعية و المنطق

تعد الموضوعية من أبرز خصائص المراسلات الإدارية، إذ تفرض على المحرر أن يكتب باسم الإدارة لا باسمه الشخصي، مما يجعله متحررا من الذاتية والانفعال والعاطفة. وبذلك يلتزم باستخدام أسلوب رسمي يتسم باللياقة والاحترام، يعكس هيبة الإدارة واعتبارها

[113] – بوحميدة عطاء الله : الموجز في التحرير الإداري ، م س ذ،ص10-11.

كشخص معنوي لا يفرح ولا يحزن، بل يعبر عن مكانتها وسيادتها من خلال صيغ تشريفية مثل: يشرفني،ويجب عرض الوقائع و الحيثيات بصفة عقلانية و منطقية، حسب أهميتها التصاعدية[114].

4-المسؤولية و الحذر

يرتكز العمل الإداري على مبدئي المسؤولية والحذر؛ فالمسؤولية تقضي باقتران سلطة اتخاذ القرار بوجوب تحمّل نتائجه، وفق القاعدة العامة: "حيثما تكون السلطة، تكون المسؤولية"، حتى في حال تفويض بعض الصلاحيات تبقى المسؤولية النهائية على عاتق الرئيس الإداري.

أما الحذر، فيتجسد في دقة التحرير وصحة الصياغة، باعتماد أسلوب موضوعي يتفادى الغموض والأخطاء الشكلية، مع الالتزام باستعمال ضمير المفرد في المراسلات الإدارية حفاظا على طابعها الرسمي وضمان فعاليتها[115].

الفرع الثالث: الأنماط التطبيقية وتحديات العصر الرقمي

يتناول هذا الفرع الجانب التطبيقي للتحرير الإداري في ظل المتغيرات التقنية المعاصرة، من خلال تحليل الأنماط والتحديات وآفاق التطوير.

أولا: أنماط المحررات الإدارية

تنقسم المحررات الإدارية إلى ثلاثة أنماط رئيسية و مع ذلك عند تصنيفها تعترضها صعوبات جمة[116]:

1-**محررات توجيهية صادرة:** وتشمل القرارات الإدارية، والخطابات الرسمية، والمذكرات الداخلية، والتعميمات.

---

[114] -سقلاب فريدة،محاضرات في منهجية العلوم القانونية،مرجع سابق،ص89.

[115] - https://dspace.univ-alger3.dz/jspui/bitstream/123456789/8563/1/%D9%85%D8%B7.414.pdf?utm_source=,12/09/2025,11h15.

[116] - Gandouin J ,Correspondance et Rédaction administratives, éd, Armand Colin 1980, pp. 97-163.

2-**محررات إخبارية وتقاريرية:** وتشمل التقارير بأنواعها، والمحاضر، والاستدعاءات والطلبات الرسمية.

3-**محررات التوثيق والأرشفة:** وتشمل السجلات والاستمارات الرسمية.

ثانيا: التحديات المعاصرة للتحرير الإداري

يواجه التحرير الإداري التقليدي عدة تحديات في العصر الرقمي، أبرزها:

- تأثير التواصل السريع غير الرسمي على القنوات الرسمية.
- ضعف المهارات اللغوية العربية لدى الخريجين الجدد.
- مخاطر الاعتماد السلبي على القوالب الإلكترونية الجاهزة.
- التعامل مع حجم المعلومات الكبير وسرعة تداولها
- التخوف وعدم الاقتناع بالتعاملات الإلكترونية، أي الهاجس الأمني، وهو من أكبر التحديات التي تواجه الإدارة الرقمية،

-الإدارة بهاته الطريقةستحول أرشيفها إلى أرشيف إلكتروني، وهو ما يعرضه لمخاطر كبيرة تكمن في التجسس على هذه الوثائق وكشفها ونقلها، وهنا يأتي أهمية دور تحصين الحاسب الأمني للإدارة الإلكترونية والذي يعتبر أولوية في حالة تطبيق إستراتيجية الإدارة الإلكترونية، وأيضا هناك مشكلة أخرى تكمن في الاعتماد على الإدارة الإلكترونية وهي ظهور نقص في المواهب والقدرات الإدارية العربية، فليس هناك ما يكفي من المديرين الذين يتقنون العمل الإلكتروني مما أدى بالأعمال الإلكترونية إلى أن تدار بشكل غير صحيح

أو شكل سيء.[117]

[117] – منة الله خالد محمد،رقمنة الإدارة في عصر الذكاء الإصطناعي،مجلة شؤون عربية،العدد199،سنة2024،ص168-175.

-ثالثا: أفاق التطوير المستقبلية

يمكن مواجهة التحديات المعاصرة من خلال:

- تبني أنظمة إدارة الوثائق الإلكترونية (EDMS)[118].

-دمج الذكاء الإصطناعي بطريقة توازن بين الأتمتة و الحفاظ على الوظائف.

- الاستفادة من أدوات التدقيق اللغوي الذكية.

- الاعتماد على التعلم الإلكتروني لتطوير المهارات.

- وضع دليل موحد للتحرير الإداري داخل مؤسسة.

-تشجيع المزيد من الدراسات و البحوث حول الذكاء الإصطناعي.

يظل التحرير الإداري فنا راقيا وعلما دقيقا، يجمع بين متانة اللغة وروح القانون وفن التواصل الإداري.

حيث إنه ليس مهارة ثانوية، بل هو مؤشر جوهري على نضج المؤسسة وكفاءة مواردها البشرية.

في ظل التحولات الرقمية المتسارعة، فإن الحاجة إلى محرر إداري متمكن، يجيد استخدام أدوات العصر دون التخلي عن الأصول اللغوية والمهنية، أصبحت أكثر إلحاحا من أي وقت مضى، لذلك، يجب على المؤسسات استثمار الموارد في تطوير هذه المهارة الحيوية، ووضع دليل موحد للتحرير الإداري، لضمان أن تظل مراسلاتها انعكاسا حقيقيا لمستوى الاحترافية والجودة التي تنشدها[119].

---

[118]- Malek Mohammed Kalil Aljamrah,Implementation of the Electronic Document Management System in joint services council for irbid governorate,Journal of economic ,administrative and legal sciences,vol7,2023,p131-144.

[119] -عبد الله بن أحمد الرقيبة، دور الذكاء الإصطناعي في تحسين كفاءات العمليات الإدارية،مجلة العلوم التربوية و الإنسانية،العدد40،أكتوبر2024،ص109-110.

رابعا:نماذج عن التحرير الإداري

نموذج01

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وهران، في 20 أفريل 2023

ولاية .....

دائرة .....

رقم:2023/د.و/د.ا/ت/–

رئيس دائرة ولاية .....

إلى

السيد: .....

الساكن حي بلاطو

الموضوع: ب/ع التنازل عن أملاك الدولة.

المرجع: – إرسالكم بتاريخ 25/10/2022.

– قانون رقم 81–01 المؤرخ في 07 فيفري 1981 المتضمن التنازل عن أملاك الدولة العقارية

تبعاً لإرسالكم المشار إليه في المرجع أعلاه، يشرفني أن أجعلكم علماً أن طلبكم لم يحض بالقبول استناداً على قانون التنازل عن أملاك الدولة المشار إليه أعلاه، لا سيما أن المادة الثانية منه نص على أنه لا يجوز التنازل عن أملاك الدولة المهددة بالانهيار وعلل اعتبار أن

الحل الهيكلي للمبنى بالأمر مهدد بالانهيار حسب تقرير تقني معد من طرف لجنة متخصصة مما يستوجب هدمه عاجلاً أو آجلاً.

وفي الأخير، تقبلوا مني فائق الاحترام والتقدير[120].

رئيس الدائرة

اللقب والاسم والتوقيع

(الختم)

ب.خ:بخصوص----

نموذج 02

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وهران في 2025/09/12

رئيس الدائرة في....

ولاية وهران/الجزائر

دائرة.....

بلدية.....

رقم.....

محضر تبليغ

[120] –فاندي سميرة،محاضرات في منهجية العلوم القانونية،مرجع سابق ،ص26.

في اليوم الثاني عشر من الشهر جويلية من عام ألفين وخمسة و عشرون، نحن رئيس المجلس الشعبي البلدي قمنا بتبليغ السيد ...بمحتوى القرار ... الصادر في 2025/09/11 و المتضمن إحالته على الإستيداع..

إتباثا لذلك حررنا هذا المحضر و أمضينا مع المعني بالأمر[121]..

المعني بالأمر **رئيس المجلس الشعبي لبلدية**

توقيعه **الختم و التوقيع**

نموذج 03:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وهران في 2025/09/12

ولاية وهران

ديوان الوالي

رقم:.....

والي ولاية وهران

إلى معالي الوزير

الموضوع:طلب دعم مالي إضا في لإنجاز مشروع .....بولاية وهران

المرجع:

.القرار الوزاري رقم..... المؤرخ في .....المتعلق ب.....

[121]- https://www.univ-bechar.dz/site/wp-content/uploads/2022/06/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D9%84-%D9%85%D8%B7%D8%A8%D9%88%D8%B9.pdf?utm_source,12/09/2025,12h15.

.المراسلة الصادرة عن مصالح الولاية رقم ..... بتاريخ.....

المتعلقة.....

يشرفني أن أرفع إلى علمكم، السيد الوزير، أن مشروع [اسم المشروع]، الذي يندرج ضمن المخطط التنموي للولاية، قد وصل إلى مرحلة متقدمة من الإنجاز، لكنه يواجه عائقاً مالياً يتمثل في نقص التمويل الضروري لإتمامه.

إن الأسباب الرئيسية لهذا النقص تعود إلى [اذكر الأسباب بوضوح، مثل: ارتفاع أسعار المواد الأولية، ظهور أشغال إضافية غير متوقعة، الحاجة إلى تجهيزات متطورة

لضمان جودة المشروع..

لذا، فإنني ألتمس من سيادتكم التدخل العاجل من أجل تخصيص غلاف مالي إضافي قدره [المبلغ رقماً وحروفاً]، وذلك لضمان استمرارية المشروع وإنجازه في الآجال المحددة، خدمة للمصلحة العامة، وتلبية لمتطلبات سكان الولاية.

تفضلوا، السيد الوزير، بقبول فائق عبارات الاحترام والتقدير.

والي ولاية اسم الولاية

]الاسم واللقب[

]التوقيع والختم[

الخاتمة:

يتضح من خلال هذه الدراسة أن مقياس المنهجية لا يشكل مجرد مادة نظرية ضمن البرنامج الأكاديمي، بل هو حجر الأساس الذي يقوم عليه البناء العلمي والمعرفي للطالب، إذ يزوده بالتصورات العامة والمهارات التطبيقية الضرورية لصياغة أي عمل بحثي رصين. ومن هذا المنطلق جاء تقسيم البحث إلى فصلين رئيسيين متكاملين في المضمون ومترابطين في الأهداف.

ففي الفصل الأول الموسوم بأليات صياغة البحث العلمي، تناولنا في المبحث الأول الأسس النظرية للبحث العلمي، حيث وقفنا عند ماهية البحث وأنواعه وخصائصه، ثم عرضنا لمراحله الأساسية بدءا من اختيار الموضوع، مرورا بجمع المصادر والوثائق والقراءة النقدية المنهجية، وصولا إلى التدوين والتخزين.

حيث كان الهدف من ذلك وضع الطالب أمام صورة واضحة وشاملة لمسار البحث العلمي، بما يضمن له إدراك الطابع التراكمي والدقيق لهذه العملية، أما المبحث الثاني فقد خصص لضوابط صياغة وتحرير البحث العلمي وأجزائه، حيث عرضت القواعد الشكلية والموضوعية التي لا غنى عنها لإخراج عمل أكاديمي سليم من الناحية العلمية والمنهجية، بدءا من المقدمة، مرورا بالمباحث والمطالب، وصولا إلى الخاتمة والملاحق، وذلك تأكيدا على أن سلامة البحث لا تقوم فقط على قوة المضمون، وإنما أيضا على جمالية العرض ودقة الصياغة.
وانطلاقا من هذا التأسيس النظري، جاء الفصل الثاني بعنوان أساليب إنجاز البحوث العلمية الموجزة، ليركز على الجانب التطبيقي والمهاري، ففي المبحث الأول تم التطرق إلى أساليب تحليل النصوص والتعليق على الأحكام والقرارات القضائية وتقديم الاستشارة القانونية، باعتبارها أدوات عملية تمكن الطالب من التمرس على التعامل النقدي مع النصوص القانونية والفقهية والأحكام القضائية، وتفتح له المجال للتفكير المنهجي في الحلول القانونية الممكنة للمشكلات العملية.

أمافي المبحث الثاني، تناولنا منهجية صياغة المذكرة الاستخلاصية وأساليب التحرير الإداري، وهو جانب بالغ الأهمية، بالنظر إلى راهنيته في التكوين الجامعي وأثره المباشر في المسار المهني، خاصة في مسابقات الدخول إلى المدرسة الوطنية للقضاء أو تقلّد الوظائف الإدارية العليا، حيث يُطلب من الطالب أو المترشح أن يكون قادرا على تحويل نصوص معقدة إلى خلاصة منهجية دقيقة، أو أن يحرر مذكرة إدارية وفق معايير الانضباط والموضوعية.

ومن خلال هذا العرض يمكن القول إن مقياس المنهجية لا يقف عند حدود تزويد الطالب بمفاتيح البحث العلمي، بل يسعى إلى بناء شخصية أكاديمية قادرة على الجمع بين الصرامة النظرية والقدرة على التطبيق العملي، فهو يعلم الطالب كيف يفكر بطريقة علمية منظمة، وكيف يوظف أدواته في تحليل الواقع القانوني، وكيف يحول المعرفة إلى قوة إنتاجية تسهم في تطوير الفكر القانوني وفي خدمة الممارسة القضائية والإدارية على حد سواء.

وبهذا يكون المقياس قد تجاوز دوره التقليدي، ليغدو رهانا حقيقيا على تكوين جيل من الباحثين والقانونيين المتمكنين، القادرين على مواجهة تحديات الحاضر والمستقبل بعقل نقدي وروح ابتكارية.

قائمة المصادر والمراجع

1- أولا /المصادر

1.القرآن الكريم،رواية ورش.

2.النصوص القانونية

أ-الأمر75-58 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975، يتضمن القانون المدني، المعدل والمتمم.

ب-الأمر75-59 مؤرخ في 26 سبتمبر 1975، يتضمن القانون التجاري، المعدل والمتمم.

ت-قانون 84-11، مؤرخ في 09 جوان 1984، يتضمن قانون الأسرة، المعدل والمتمم.

ث-المرسوم التنفيذي رقم 20-194 المؤرخ في 25 يوليو 2020 والمتعلق بتكوين الموظفين والأعوان العموميين وتحسين مستواهم في المؤسسات والإدارات العمومية، الجريدة الرسمية رقم 43 مؤرخة في 28 يوليو 2020.

ج-المرسوم التنفيذي رقم 20-373 المؤرخ في 12 ديسمبر 2020 والمتعلق بالمؤسسات القانونية الأساسية للموظف، الجريدة الرسمية رقم 77 مؤرخة في 30 ديسمبر 2020.

3. المعجم

-أبو الفضل ابن منظور الخزرجي، لسان العرب، الجزء الثاني عشر، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، السعودية، بدون تاريخ.

ثانيا:المراجع العربية

1.الكتب (مرتبة هجائياً حسب الاسم الأول ثم الأخير)

1- أبو دقة سليمان إبراهيم ، جمدي الغريسي، المراسلات الرسمية و الإدارية، دار الهدى، د.ط، عين مليلة، الجزائر،2008.

2- الشرماني علاء،كتاب إعداد خطة البحث،2020.

3-المعجل طلال بن محمد ، دليل كتابة البحث العلمي، الناشر جامعة الأمير سطام بن عبد العزيز، 2016.

4- أيت منصوركمال، طاهير رابح، منهجية اعداد بحث علمي،دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع،عين مليلة،2023.

5- بن تريدي بدر الدين ، المراسلة العامة و التحرير الإداري ، دار المعرفة ، الجزائر،1998.

6-بدر أحمد، أصول البحث العلمي ومناهجه، وكالة المطبوعات، الكويت، 1973.

7-برارمة ميلود ، مميزات المراسلات و الوثائق الإدارية ، دار المعرفة ، الجزائر ،2005.

8- بوحميدة عطاء الله : الموجز في التحرير الإداري ، م س ذ.

9-بوعيزم عائشة ، منهجية البحث العلمي، دار الإخلاص والصواب للنشر والطبع والتوزيع والترجمة، الجزائر، الطبعة الأولى، 2020.

10-حباني رشيد ، دليل تقنيات التحرير الإداري والمراسلة، دون دار ومكان وسنة النشر.

11-حسني عيون، الدليل المنهجي في المراسلات الإدارية ونماذج لأعمال شبه قضائية، مطبعة الديوان، ط3، الجزائر، 2005.

12-حلمي محمد الحجار، المنهجية في القانون، الطبعة الثانية، دون دار وبلد النشر، 2003.

13- دويري رجاء وحيد،كتاب البحث العلمي أساسياته النظرية و ممارسته العلمية

14-سرحان عبد المجيد علي المحمودي، منهجية البحث العلمي، دار الكتب، ط03، صنعاء، اليمن، 2019.

15- سعيد إسماعيل،قواعد أساسية في البحث العلمي،مؤسسة الرسالة،بيروت ،ط1،سنة1994.

16- شروخ صالح الدين ، الوجيز في المنهجية القانونية التطبيقية ، دار العلوم للنشر والتوزيع ، عنابة ، 2010،

17-شميشم رشيد ، مناهج العلوم القانونية، دار الخلدونية، الجزائر، 2018.

18-صالح الدين فوزي، المنهجية في إعداد الرسائل والأبحاث القانونية، دار النهضة، القاهرة، 2008.

19- قاسم مطر عبد الخالدي،منهجية البحث العلمي،جامعة البصرة،كلية الإدارة و الإقتصاد،2023/2022

20- عبد الله محمد الشريف، مناهج البحث العلمي، مكتبةالإشعاع، الإلسكندرية،1996.

21-عبيدي بدر الدين، المراسلة العامة والتحرير الإداري، دار المعرفة، الجزائر، 1998.

22-عكاشة محمد عبد العال، سامي منصور، المنهجية القانونية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2009.

23-عمرو طه بدوي محمد، المدخل لدراسة القانون، الكتاب الأول (نظرية القانون)، دار النهضة العربية، القاهرة، 2007.

24-عوابدي عمار، مناهج البحث العلمي و تطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية و إلدارية، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

25-عوابدي عمار، مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.

26-غناي زكية، منهجية الأعمال الموجهة في القانون المدني، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

27-قنديلجي عامر، البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات، دار اليازوري العلمية، عمان، 1999.

28-مروان عبد المجيد إبراهيم، أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2000.

29-ناجي عبد النور ، منهجية البحث القانوني، منشورات جامعة باجي مختار، 2003.

30-نعيمي عبد المنعم، تقنيات إعداد الأبحاث العلمية القانونية المطولة والمختصرة، دار بلقيس للنشر، الجزائر، 2018.

2. المقالات ،ملتقيات ومنشورات صحافية

1- الدليمي محمد عبد الرزاق،المقال الصحافي و المقال الأدبي،المجمع الإلكتروني للمعلوماتية،2019.

2-الرقيبة عبد الله بن أحمد ، دور الذكاء الاصطناعي في تحسين كفاءات العمليات الإدارية، مجلة العلوم التربوية والإنسانية، العدد 40، أكتوبر 2024.

3-حوتية فطيمة الزهراء، تقنيات أدوات البحث العلمي في جمع البيانات، مجلة الباحث للعلوم الرياضية والاجتماعية، عدد خاص، الجلفة، الجزائر، 2020/01/01.

4- سرباح خالد،بن عتو بن علي، أثرلغة النص على أسلوب التحريرالإداري-الرسالة الإدارية أنموذجا-،جسور المعرفة،المجلد8،العدد04،4ديسمبر2022.

5-شرقي محمود، البحوث النظرية والتطبيقية في العلوم الإنسانية، مجلة الحكمة للدراسات الإعلامية والاتصالية، مجلد 03، العدد 02، 2015/04/11.

6-فريوي مقداد، علم فهرسة المخطوطات، ملتقى وطني الموسوم بالمخطوط الجزائري: موضوعه وجغرافيته، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، 2022/12/05.

7-طواهير عبد الجليل، سرداني خير الدين، أدوات البحث العلمي، مجلة الباحث للعلوم الرياضية والاجتماعية، مجلد 04، العدد 08، الجلفة، الجزائر، 2022/01/15.

8-مقداد نادية، أهمية البحث العلمي في تطوير المجتمع، تقييم واقع البحث العلمي في العالم العربي وأفاق التحسين، مجلة ابتكارات للدراسات الإنسانية والاجتماعية، المجلد الثاني، عدد خاص ،مارس 2024.

9-منة الله خالد محمد، رقمنة الإدارة في عصر الذكاء الاصطناعي، مجلة شؤون عربية، العدد 199، سنة 2024.

10-منصور أميرة، تقنية الملاحظة وتطبيقاتها المنهجية في بحوث تدريس اللغة العربية، اللسانيات التطبيقية، العدد 02، الجزائر، 2017.

3. المحاضرات والمطبوعات

1-الصعيدي عبد الله ، محاضرات في أصول البحث العلمي القانوني، جامعة عين شمس، كلية الحقوق.

2-بوخميس سهيلة، محاضرات في مقياس المنهجية (منهجية إعداد البحث العلمي السداسي الأول)، السنة الثانية حقوق، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، 2019-2020.

3-بوسعدية رؤوف، محاضرات في منهجية العلوم القانونية، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف 2، كلية الحقوق، 2016.

4-بن جدو بوطالبي،الدليل المنهجي لإعداد البحوث العلمية للطالب الجامعي،جامعة محمد لمين دباغين ،سطيف2،الجزائر،2016/2015.

5-بن سادات نصر الدين، محاضرات في منهجية العلوم القانونية، السنة الثانية حقوق، فرع 03، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران 02 محمد بن أحمد.

6- جامعة الجنان،دليل الباحث في كتابة البحث و شكله (الخطة و البحث النهائي)،طرابلس ،لبنان،2015-2016.

7-حريز أسماء،محاضرات في منهجية العلوم القانونية،سنة الثانية حقوق ،الفرع 02،جامعة وهران02 محمد بن أحمد.

8-خادم حمزة، مطبوعة بيداغوجية بعنوان: منهجية البحث العلمي (تقنيات البحث العلمي 1-2)، موجهة لطلبة السنة الثانية حقوق السداسي الثالث والرابع، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة، الجزائر، 2022-2023.

9-خطارة رشيد، منهجية وتقنيات البحث، محاضرات لطلبة السنة الأولى ماستر، تخصص الأنظمة التعليمية والمناهج الدراسية، مطبوعة مقدمة للتأهيل الجامعي – أستاذ محاضر "ب" إلى أستاذ محاضر "أ"، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الجزائر 2، السنة الجامعية 2021-2022.

10-خنان أنور، محاضرات السنة الأولى ماستر تخصص قانون إداري، كلية الحقوق والفلسفة السياسية، جامعة غرداية.

11- دحامنية علي،محاضرات في المنهجية ،السنة الثانية ماستر،تخصصات الإداري،دولي عام ،أسرة،كلية الحقوق و العلوم السياسية،جامعة محمد خيضر بسكرة،2018/2017.

12-سقلاب فريدة، محاضرات في منهجية العلوم القانونية،موجهة للسنة الثانية حقوق،جامعة عبد الرحمان ميرة ،بجاية،الجزائر،2018/2017.

13-ميش علي،رزاق العربي،التحرير الإداري،سند تكويني موجه لفئات الإدارة،التسيير و التفتيش،الجزائر،2010.

14-فاندي سميرة، محاضرات في منهجية العلوم القانونية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران 02 محمد بن أحمد.

15-لخضاري عبد المجيد ، دليل توجيهي لإعداد بحوث أكاديمية (مذكرة ماستر- أطروحة الدكتوراة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عباس لغرور، الخنشلة، 2024-2023.

16-لطاد ليندة، مطبوعة مقدمة لسنة الأولى ماستر تخصص إدارة موارد بشرية، تقنيات التوثيق العلمي، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، سنة 2021/2020.

4.المواقع الإلكترونية

1- master-theses.com,06/09/2025,12h15.

2- https://cte.univ-setif2.dz/moodle/mod/book/view.php?id=2941&chapterid=378,06/09/2025,11h30

3- https://pertask.com/blog/post/1648/-التوثيق-في-البحث-العلمي/?fbclid=...,07/09/2025,13h00.

4- https://aiacademy.info/الوثائق-العلمية/?utm_source=,08/09/2025,11h45.

5- https://elearning.univ-jijel.dz/course/view.php?id=6928&utm_source,08/09/2025,12h05.

6- https://cte.univ-setif2.dz/moodle/mod/book/view.php?id=15522&chapterid=3814&utm_source,08/09/2025,12h30.

7- https://cte.univ-setif2.dz/moodle/mod/book/view.php?id=15522&chapterid=3814&utm_source,08/09/2025,12h40.

8- https://elearning.centre-univ-mila.dz/a2024/pluginfile.php/111456/.../الجزء الثاني من المحاضرات المنهجية.pdf,08/09/2025,13h00.

9- https://cte.univ-setif2.dz/moodle/mod/book/view.php?id=81964,08/09/2025,15h45.

10- http://archive.univ-biskra.dz/moodle2022/mod/resource/view.php?id=36752,08/09/2025,16h00.

11- https://publications.univ-blida2.dz/documents/pdf274.pdf,08/09/2025,16h25.

12- https://elearning.centre-univ-mila.dz/a2024/pluginfile.php/101122/.../محاضرة بعنوان مرحلة جمع المصادر و المراجع.pdf,09/09/2025,10h30.

13- https://telum.umc.edu.dz/pluginfile.php/11327/course/overviewfiles/دروس في المنهجية.docx,09/09/2025,11h00.

14- https://elearn.univ-tlemcen.dz/pluginfile.php/222589/.../كتابة البحث العلمي السنة الأولى السداسي الثاني الأستاذة نصيرة شيادي.pdf?fbclid=...,09/09/2025,18h00.

15- https://fac.umc.edu.dz/fll/images/cours-arabe/L1/ تقنيات البحث.pdf?utm_source=,09/09/2025,18h40.

16- https://pertask.com/blog/post/1378/-كيفية-كتابة-الملاحق-في-البحث-العلمي/?utm_source=,09/09/2025,19h35.

17- http://archive.univ-biskra.dz/moodle2021/pluginfile.php/311744/mod_resource/content/1/ محور 03.pdf,09/09/2025,19h00.

18- https://elearn.univ-oran2.dz/pluginfile.php/147199/.../ خطوات التعليق على النصوص القانونية.pdf,10/09/2025,12h30.

19- https://fr.scribd.com/document/551778878/-التعليق-على-حكم-أو-قرار-قضائي?utm_source,10/09/2025,14h30.

20- http://moodle.univ-eltarf.dz/moodle/pluginfile.php/64334/... محاضرات منهجية البحث العلمي.pdf,10/09/2025,15h00.

21- http://e-learning.univ-tebessa.dz/moodle/course/info.php?id=4656&utm_source=,10/09/2025,15h12.

22- http://tele-ens.univ-oeb.dz/moodle/mod/folder/view.php?id=33250&utm_source=,10/09/2025,15h15.

23- http://e-learning.univ-tebessa.dz/moodle/course/info.php?id=1198&utm_source=,10/09/2025,17h35.

24- https://dspace.univ-guelma.dz/jspui/bitstream/123456789/11789/1/ مطبوعة المنهجية - السداسي الثاني.pdf?utm_source,10/09/2025,17h25.

25- https://elearning.centre-univ-mila.dz/a2024/pluginfile.php/115899/mod_resource/content/1/ المحاضرة الرابعة .pdf,10/09/2025,17h47.

26- https://repository.univ-msila.dz/.../6d88fb05-239b-488b-a7bb-10eb15844a66/content?fbclid=...,11/09/2025,13h30.

27- https://arabpsychology.com/.../-البحث-العلمي-و-الادبي/?utm_source&fbclid=...,11/09/2025,15h00.

28- https://albayanres.com/read/-أهم-الفواق-بين-الدراسة-البحثية-والتقرير?utm_source,11/09/2025,15h11.

29- https://blog.ajsrp.com/ما-الفرق-بين-التقرير-والبحث؟/?utm_source=,11/09/2025,15h15.

30- https://diae.net/50930/?utm_source,11/09/2025,14h00.

31- https://elearn.univ-oran2.dz/pluginfile.php/274311/mod_resource/content/1/ المذكرة الاستخلاصية.pdf,11/09/2025,19h10.

32- https://www.esm.dz/كيفية-إعداد-المذكرة-الاستخلاصية/?utm_source=,11/09/2025,19h42.

33-https://elearning.univ-jijel.dz/pluginfile.php/252415/.../ منهجية تحرير مذكرة استخلاصية الأستاذة بوقطة فاطمة الزهراء.pdf?fbclid=...,11/09/2025,19h25.

34- https://fr.scribd.com/document/710885406/امنهجية-إعداد-المذكرة-الاستخلاصية?utm_source,11/09/2025,19h55.

35-https://fr.scribd.com/document/718547061/منهجية-المذكرة-الاستخلاصية-أ-عبد-الحفيظ-بكيس?utm_source,11/09/2025,21h00.

36- file:///C:/Users/Win%207/Downloads/ منهجية إعداد مذكرة استخلاصية.pdf,11/09/2025,21h30.

37- https://dspace.univ-alger3.dz/jspui/bitstream/123456789/8553/1/401.مط.pdf,12/10/2025,10h00.

38- https://dspace.univ-alger3.dz/jspui/bitstream/123456789/8563/1/414.مط.pdf?utm_source=,12/09/2025,11h15.

39- https://www.univ-bechar.dz/site/wp-content/uploads/2022/06/الاتصال-مطبوع.pdf?utm_source=,12/09/2025,11h20.

40- https://www.univ-bechar.dz/site/wp-content/uploads/2022/06/الاتصال-مطبوع.pdf?utm_source,12/09/2025,12h15.

ثالثا/المراجع الأجنبية

1/ouvrages

1-JANIN Patrick, Méthodologie de droit administratif, Ellipses édition, Paris, 2007.

2-Gandouin J, Correspondance et Rédaction administratives, éd. Armand Colin 1980.

2/articles

1-Malek Mohammed Kalil Aljamrah, Implementation of the Electronic Document Management System in joint services council for irbid governorate, Journal of economic, administrative and legal sciences, vol 7, 2023.